



اُردو زبان میں پہلی مرتبہ اہل علم کے لئے انمول تحفہ

اُصولِ ہدایہ

جلد دوم

ہدایہ جلد دوم میں موجود ۱۶۷ اُصول
ترجمہ، تشریح اور تخریج کے ساتھ

حضرت مولانا محمد نعمان صاحب کی کتابیں اور بیانات واٹس ایپ پر حاصل
کرنے کے لیے اس نمبر پر رابطہ کریں 0311-2645500

مولانا محمد نعمان صاحب

اُستاذ الدیث جامعہ انوار العلوم، مہارن ناؤن، کورنگی کراچی

اِذَا زُتِ الْمَعَارِفُ فَهِيَ الْاُخْرَى

.....﴿فهرست مضامین اصول هدايه جلد ثانی﴾.....

صفحه نمبر	مضامین
-----------	--------

کتاب النکاح

- (۱) إِنَّ الْوَاحِدَ يَتَوَلَّى طَرَفِي النِّكَاحِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ ۱۴
- (۲) إِنَّ السَّبِيَّةَ طَرِيقُ الْمَجَازِ ۱۵
- (۳) مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ ۱۶
- (۴) إِنَّ مَنْ صَلَحَ مُقْلَدًا يَصْلُحُ مُقْلَدًا وَكَذَا شَاهِدًا ۱۷
- (۵) إِنَّ الشَّهَادَةَ شَرْطَتْ فِي النِّكَاحِ عَلَى اعْتِبَارِ اثْبَاتِ الْمِلْكِ لَا عَلَى ۱۸
- اعْتِبَارِ وَجُوبِ الْمَهْرِ
- (۶) إِنَّ الْعَقْدَ الْوَاقِعَ مِنَ الْمَأْمُورِ حَقِيقَةً كَالْوَاقِعِ مِنَ الْأَمْرِ حُكْمًا ۱۹

فصل فی بیان المحرمات

- (۷) إِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ ۲۰
- (۸) إِنَّ الْمَنْكُوحَةَ مَوْطُوءَةٌ حُكْمًا ۲۱
- (۹) إِنَّ الْإِسْتِمْتَاعَ بِالْجُزْءِ حَرَامٌ ۲۲
- (۱۰) إِنَّ الْمَمْلُوكِيَّةَ تُنَافِي الْمَالِكِيَّةَ ۲۳
- (۱۱) إِنَّ لِلرِّقِّ أَثْرًا فِي تَنْصِيفِ النِّعْمَةِ ۲۴
- (۱۲) إِنَّ التَّنْصِيفَ عَلَى الْعَدَدِ يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ ۲۶
- (۱۳) إِنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ لِلْمَعَانِي ۲۶
- (۱۴) إِنَّ الْبُطْلَانَ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الْمُبْطَلِ ۲۸
- (۱۵) إِنَّ الدَّفْعَ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْقَضَاءِ بِخِلَافِ الْإِلْزَامِ ۲۸

باب فی الأولیاء والأکفاء

- (۱۶) إِنَّ وَِلَايَةَ النِّكَاحِ تَبْتَنِي عَلَى النَّظَرِ ۳۰

فصل فی الوكالة بالنکاح وغيرها

(۱۷) إِنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصْلُحُ فُضُولًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ فُضُولًا مِنْ جَانِبٍ ۳۰
وَأَصِيلًا مِنْ جَانِبٍ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ

باب المهر

(۱۸) إِنَّ الْمَفْرُوضَ بَعْدَ الْعَقْدِ كَالْمَفْرُوضِ فِي الْعَقْدِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ۳۲
(۱۹) إِنَّهُ لَا يَبَالِي اخْتِلَافُ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ ۳۳
(۲۰) إِنَّ الْبَيْعَ مَبْنَاهُ عَلَى الْمُضَايَقَةِ وَالْمُمَاكَسَةِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ فَإِنَّ مَبْنَاهُ عَلَى الْمُسَامَحَةِ ۳۴

(۲۱) إِنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ ۳۵
(۲۲) إِذَا اجْتَمَعَتِ الْإِشَارَةُ وَالتَّسْمِيَةُ تُعْتَبَرُ الْإِشَارَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ۳۶
(۲۳) إِنَّ وَجُوبَ الْمُسَمَى وَإِنْ قَلَّ يَمْنَعُ وَجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ ۳۷
(۲۴) إِنَّ النِّسْبَ يُحْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ إِحْيَاءً لِلْوَلَدِ ۳۸
(۲۵) إِنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ جِنْسِ قَوْمِ أَبِيهِ ۳۹
(۲۶) إِنَّ الْقَوْلَ فِي الدَّعَاوَى قَوْلٌ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ الظَّاهِرُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ ۴۰
(۲۷) إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُنْكَرِ مَعَ الْيَمِينِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ۴۱
(۲۸) مَنْ كَانَتْ بَيِّنَةٌ خِلَافِ الظَّاهِرِ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ ۴۲
(۲۹) إِنَّ مَهْرَ الْمِثْلِ هُوَ الْمُوجِبُ الْأَصْلِيُّ فِي بَابِ النِّكَاحِ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ ۴۲
خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ

(۳۰) إِنَّهُ لَا حُكْمَ لِمَهْرِ الْمِثْلِ عِنْدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِمَا خِلَافًا لَهُمَا ۴۳

باب نکاح الرقيق

(۳۱) إِنَّ الْإِذْنَ فِي النِّكَاحِ يَنْتَظَمُ الْفَاسِدَ وَالْجَائِزَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا ۴۵
(۳۲) إِنَّ النِّفْقَةَ تُقَابِلُ الْإِحْتِبَاسَ ۴۶
(۳۳) إِنَّ الْقَتْلَ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا جُعِلَ إِتْلَافًا ۴۶

(٣٥) إِنَّ حَاجَةَ الْمَرْءِ إِلَى إِبْقَاءِ نَسْلِهِ دُونَ إِلَى إِبْقَاءِ نَفْسِهِ

(٣٦) إِنَّ الشَّهَادَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ وَلَا الْعِدَّةُ تُنَافِيهَا ٥٠

(۳۷) إِنَّ الْمَحْرَمَةَ تُنَافِي بَقَاءَ النِّكَاحِ

(۳۸) إِنَّ الْإِسْلَامَ يَعْلَمُ وَلَا يُعْلَى

(۳۹) إِنَّ النِّكَاحَ مَا شُرِعَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِمَصَالِحِهِ

(۴۰) إِنَّ الْمَغْلُوبَ غَيْرُ مُوجُودٍ حُكْمًا

(۴۱) إِنَّ التَّابِعَ كَالْمَغْلُوبِ

(٣٢) إِنَّ الْجِنْسَ لَا يَغْلِبُ الْجِنْسَ

(۴۳) إِنَّ الْمُحَرَّمَ فِي الرِّضَاعِ مَعْنَى النِّسَاءِ

باب طلاق السنة

(۴۴) إِنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ لَا يُنَافِي مَشْرُوعِيَّتَهُ

(٣٥) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا زَالَ بَسَبَ هُوَ مَعْصِيَةٌ يُجْعَلُ بِأَقْيَا حُكْمًا زَجْرًا لَهُ ٥٨

(۴۶) مَا لَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا غُرْفًا لَا يَكُونُ صَرِيحًا

(٣٤) إِنَّ الْمَصْدَرَ يَحْتَمِلُ الْعُمُومَ وَالْكَثْرَةَ

(٣٨) إِنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُ الْعَدَدَ

(٣٩) إِنَّ إِضَافَةَ الطَّلَاقِ إِلَى مَا يُعَبَّرُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ كإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا ٦١

(٥٠) إِنَّ مَحَلَّ الطَّلَاقِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْقَيْدُ

- (۵۱) إِنَّ ذَكَرَ مَا لَا يَتَجَزَّى كَذَكَرِ الْكَلِّ ۶۳
- (۵۲) إِنَّ عَمَلَ الضَّرْبِ فِي تَكْثِيرِ الْأَجْزَاءِ لَا فِي زِيَادَةِ الْمَضْرُوبِ ۶۴
- (۵۳) إِنَّ كَلِمَةً فِي تَأْتِي بِمَعْنَى مَعَ ۶۵
- (۵۴) إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَصْلُحُ طَرْفًا ۶۵
- (۵۵) إِنَّ الطَّلَاقَ مَتَى وَقَعَ وَقَعَ فِي الْأَمَاكِنِ كُلِّهَا ۶۶

فصل فی إضافة الطلاق إلى الزمان

- (۵۶) إِنَّ الْمُنَجَّزَ لَا يَحْتَمِلُ الْإِضَافَةَ وَكَذَا الْمُضَافُ لَا يَتَنَجَّزُ ۶۷
- (۵۷) إِنَّ الطَّرْفِيَّةَ لَا تَقْتَضِي الْإِسْتِيْعَابَ ۶۸
- (۵۸) إِنَّ الْإِنْشَاءَ فِي الْمَاضِي إِنْشَاءٌ فِي الْحَالِ ۶۹
- (۵۹) إِنَّ الْيَوْمَ إِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ يَمْتَدُّ يُرَادُ بِهِ بِيَاضُ النَّهَارِ وَإِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ لَا يَمْتَدُّ يُرَادُ بِهِ مُطْلَقُ الْوَقْتِ ۷۰
- (۶۰) إِنَّ الطَّلَاقَ لِإِزَالَةِ الْقَيْدِ بِخِلَافِ الْإِبَانَةِ فَإِنَّهَا لِإِزَالَةِ الْوُصْلَةِ ۷۱
- (۶۱) إِنَّ الْوُصْفَ مَتَى قُرِنَ بِالْعَدَدِ كَانَ وَقُوعُ الطَّلَاقِ بِذَكَرِ الْعَدَدِ ۷۲
- (۶۲) إِنَّ مِلْكَ الْيَمِينِ يُنَافِي مِلْكَ النِّكَاحِ ۷۳
- (۶۳) إِنَّ الشَّرْطَ مَا يَكُونُ مَعْدُومًا عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ وَالْحُكْمُ يَتَعَلَّقُ بِهِ ۷۴

فصل فی تشبيه الطلاق ووصفه

- (۶۴) إِنَّ الْإِشَارَةَ بِالْأَصَابِعِ تُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْعَدَدِ فِي مَجْرَى الْعَادَةِ إِذَا ۷۶
- اِقْتَرَنْتَ بِالْعَدَدِ الْمُبْهَمِ
- (۶۵) الْأَصْلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ شَبَّهَ الطَّلَاقَ بِشَيْءٍ يَقَعُ بَإِثْنًا، أَيْ شَيْءٍ ۷۷
- كَانَ الْمُشَبَّهَ بِهِ، ذَكَرَ الْعَظْمَ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِنْ ذَكَرَ
- الْعَظْمَ يَكُونُ بَإِثْنًا وَإِلَّا فَلَا، وَعِنْدَ زُفَرٍ إِنْ كَانَ الْمُشَبَّهَ بِهِ مِمَّا يُوصَفُ
- بِالْعَظْمِ عِنْدَ النَّاسِ يَقَعُ بَإِثْنًا وَإِلَّا فَهُوَ رَجْعِيٌّ

(٦٦) إِنَّهُ مَتَى ذُكِرَ شَيْئَيْنِ وَأُدْخِلَ بَيْنَهُمَا حَرْفُ الظَّرْفِ إِنْ قَرَنَاهَا بِهَاءٍ ٤٩
الْكِنَايَةِ كَانَ صِفَةً لِلْمَذْكُورِ آخِرًا وَإِلَّا أَوَّلًا
(٦٧) إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْأَمِينِ مَعَ الْيَمِينِ ٨٠

(٢٨) إِنَّ التَّمْلِيكَاتِ تَقْتَضِي جَوَابًا فِي الْمَجْلِسِ ٨١
 (٢٩) إِنَّ الْمُبْهَمَ لَا يَصْلُحُ تَفْسِيرًا لِلْمُبْهَمِ ٨١
 (٤٠) إِنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ فَهُوَ يُبْطِلُ الْخِيَارَ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِقْبَالِ ٨٢
 فَهُوَ لَا يُبْطِلُ

(٤١) الْجَوَابُ إِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِلتَّفْوِیْضِ یَصِحُّ وَإِلَّا فَهُوَ یَلْغُو
(٤٢) إِنَّ الِیْمِینَ تَصَرَّفَ لَا زِمَ
(٤٣) إِنَّ التَّوَكُّیْلَ لَیْسَ بِتَصَرُّفٍ لَا زِمَ
(٤٤) إِنَّ النِّیَّةَ لَا تُعْمَلُ فِی غَیْرِ الْمَذْکُورِ
(٤٥) إِنَّ التَّعْلِیقَ بِشَرْطٍ کَائِنٍ تَنْجِیزُ
(٤٦) إِنَّ کَلِمَةَ کُلَّمَا تُوجِبُ تَكَرَّارَ الْأَفْعَالِ
(٤٧) إِنَّ التَّفْوِیْضَ فِی وَصْفِ الطَّلَاقِ یَسْتَدْعِی وُجُودَ أَصْلِهِ
(٤٨) إِنَّ کَلِمَةَ مَنْ حَقِیقَةً لِلتَّبْعِیْضِ وَمَا لِلتَّعْمِیمِ فِیْعَمَلُ بِهِمَا

٩١ (٧٩) إِنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى سَبَبِ الْمَلِكِ بِمَنْزِلَةِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ

٩٢ (٨٠) إِنَّ الزَّوْجَ الثَّانِيَ يَهْدِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ لَا يَهْدِمُ

٩٣ (٨١) إِنَّ الْجَمَاعَ إِدْخَالُ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ

فصل فی الاستثناء

- (٨٢) إِنَّ الْأُسْتِثْنَاءَ تَكَلَّمُ بِالْحَاصِلِ بَعْدَ الْأُسْتِثْنَاءِ
 (٨٣) إِنَّ امْرَأَةَ الْفَارِ تَرِثُ
 (٨٤) إِنَّ حُكْمَ الْفِرَارِ قَدْ يَثْبُتُ بِمَا هُوَ فِي مَعْنَى الْمَرَضِ فِي تَوَجُّهِ
 الْهَلَاكِ الْغَالِبِ

باب الرجعة

- (٨٥) إِنَّ الرَّجْعَةَ اسْتِدَامَةُ الْمَلِكِ
(٨٦) إِنَّ الطَّلَاقَ فِي مِلْكٍ مُتَاكِدٍ يُعَقِّبُ الرَّجْعَةَ

باب الإيلاء

- (٨٧) إِنَّ الْمَوْلَىٰ مَنْ لَا يُمْكِنُهُ الْقُرْبَانُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا بِشَيْءٍ يَلْزَمُهُ
(٨٨) الْمُطْلَقُ يَحْتَمِلُ الْمُقَيَّدَ

باب الخلع

- (٨٩) إِنَّ مِلْكَ النِّكَاحِ مِمَّا يَجُوزُ الْإِعْتِيَاظُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالًا
(٩٠) إِنَّ التَّغْرِيرَ فِي ضَمَنِ الْعَقْدِ يُوجِبُ الضَّمَانَ
(٩١) إِنَّ مِلْكَ الْبُضْعِ فِي حَالَةِ الْخُرُوجِ غَيْرِ مُتَقَوِّمٍ بِخِلَافِ حَالَةِ الدُّخُولِ
(٩٢) كُلُّ مَوْضِعٍ يَصِحُّ الْكَلَامُ بِدُونِ "مِنْ" يَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ وَإِلَّا فَيَكُونُ لِلْبَيَانِ
(٩٣) الْخُلْعُ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ
(٩٤) الْعَوَضُ يَنْقَسِمُ عَلَى الْمَعْوَضِ
(٩٥) إِنَّ الْمَشْرُوطَ لَا يَتَوَزَّعُ عَلَى أَجْزَاءِ الشَّرْطِ
(٩٦) إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْجُمْلَةِ التَّامَّةِ الْإِسْتِقْلَالُ
(٩٧) إِنَّ الْخُلْعَ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ فِي جَانِبِ الْمَرْأَةِ وَبِمَنْزِلَةِ الْيَمِينِ فِي جَانِبِ الرَّجُلِ

باب الظهار

فصل في الكفارة

- (٩٨) إِنَّ الْإِعْتَاقَ يَجْزِي عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لِهَمَا
 (٩٩) الْإِطْعَامُ هُوَ حَقِيقَةٌ فِي التَّمَكِّينِ مِنَ الطَّعَامِ
 (١٠٠) إِنَّ النِّيَّةَ فِي الْجِنْسِ الْوَاحِدِ لَغَوْ وَفِي الْجِنْسَيْنِ مُعْتَبَرَةٌ

باب اللعان

- (١٠١) الْأَصْلُ أَنَّ اللَّعَانَ عِنْدَنَا شَهَادَاتٌ مُؤَكَّدَاتٌ بِالْإِيمَانِ مَقْرُونَةٌ ١١٢
بِاللَّعْنِ قَائِمَةٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فِي حَقِّهِ وَمَقَامَ حَدِّ الزِّنَا فِي حَقِّهَا
(١٠٢) إِنَّ حُكْمَ السَّلَاغِنِ لَا يَبْقَى بَعْدَ الْإِكَذَابِ ١١٣
(١٠٣) إِنَّ اللَّعَانَ يَتَعَلَّقُ بِالصَّرِيحِ ١١٤
(١٠٤) إِنَّ الْقَذْفَ لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ ١١٤
(١٠٥) إِنَّ النِّكَاحَ لَا يَقْبَلُ الْفُسْخَ عِنْدَنَا بَعْدَ تَمَامِ الْعَقْدِ ١١٥

باب العدة

- (١٠٦) إِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ لَا يَجُوزُ
(١٠٧) إِنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعِدَّةِ التَّعَرُّفُ عَنْ فَرَاغِ الرَّحِمِ
(١٠٨) إِنَّ النِّكَاحَ يَقَامُ مَقَامَ الْوُطَى فِي مَوْضِعِ التَّصَوُّرِ
(١٠٩) إِنَّ الدُّخُولَ فِي النِّكَاحِ الْأَوَّلِ يَكُونُ دُخُولًا فِي النِّكَاحِ الثَّانِي
عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ
(١١٠) إِنَّ الْعِدَّةَ حَبْثٌ وَجَبَتْ كَانَ فِيهَا حَقُّ بَنَى آدَمَ
(١١١) إِنَّ الْغَالِبَ كَالْوَاقِعِ
(١١٢) إِنَّ الْحِدَادَ يَجِبُ إِظْهَارًا لِلتَّأْسُفِ عَلَى فَوْتِ نِعْمَةِ النِّكَاحِ
(١١٣) وَالْعِبَادَاتُ تُؤَثِّرُ فِيهَا الْأَعْدَارُ

باب حضانة الولد ومن أحق به

(١١٣) إِنَّ وَلَايَةَ حِضَانَةِ الْوَلَدِ تُسْتَفَادُ مِنْ قَبْلِ الْأُمّهَاتِ ١٢٣

باب النفقة

(١١٥) إِنَّ النَّفَقَةَ جَزَاءُ الْإِحْتِبَاسِ

(۱۱۶) إِنَّ مَا وَجَبَ كِفَايَةً لَا يَتَقَدَّرُ شَرْعًا فِي نَفْسِهِ

(١١٤) إِنْ فُوتَ الْإِحْتِبَاسَ إِذَا كَانَ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ تَسْتَحِقُّ النِّفْقَةَ وَإِلَّا فَلَا ١٢٥

(۱۱۸) إِنَّ الْإِحْتِسَاسَ الْمَوْجِبَ مَا يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى مَقْصُودٍ مُسْتَحَقٍّ بِالنِّكَاحِ ۱۲۶

(۱۱۹) لَا يَجْتَمِعُ الْعَوْضَانُ عَنْ مُعَوَّضٍ وَاحِدٍ

(١٢٠) إِنَّ النَّفَقَةَ صِلَةٌ وَلَيْسَتْ بَعِوضٌ عِنْدَنَا

(١٢١) الصَّلَاتُ تَسْقُطُ بِالْمَوْتِ

(١٢٢) لَا رُجُوعَ فِي الصَّلَاتِ بَعْدَ الْمَوْتِ

(١٢٣) لَا يُبَاعُ مَالُ الْعَائِبِ بِالْإِتِّفَاقِ

(١٢٣) وَالْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ

(١٢٥) إِنَّ أَخْذَ الْأُجْرَةِ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاجِبِ لَا يَجُوزُ ١٣١

(۱۲۶) إِنَّ نَفَقَةَ الْإِنْسَانِ فِي مَالِ نَفْسِهِ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ۝

(١٢٤) إِنَّ النَّفَقَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِرْثِ بِالنِّصِّ

(۱۲۸) إِنَّ الْقَادِرَ عَلَى الْكُسْبِ غِنَىٰ بِكُسْبِهِ

(۱۲۹) الغرم بالغنم

كتاب العتاق

(١٣٠) إِنَّ اللَّفْظَ يَصْلُحُ مَجَازًا عَمَّا هُوَ دُونَ حَقِيقَتِهِ لَا عَمَّا هُوَ فَوْقَهُ ١٣٥

(۱۳۱) الْأَسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّفْيِ إِبْطَاتٌ عَلَى وَجْهِ التَّأْكِيدِ ۱۳۶

باب العبد يعتق بعضه

(١٣٢) إِنَّ التَّصَرُّفَ يَقْتَصِرُ عَلَى مَوْضِعِ الْإِضَافَةِ ١٣٦

۱۳۷ (۱۳۳) إِنَّ يَسَارَ الْمُعْتِقِ لَا يَمْنَعُ سِعَايَةَ الْعَبْدِ عِنْدَهُ

۱۳۸ (۱۳۴) إِنَّ مَالِيَةَ أُمِّ الْوَلَدِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ عِنْدَهُ

کتاب الايمان

باب اليمين في الخروج والإتيان والركوب وغير ذلك

۱۴۰ (۱۳۵) إِنَّ فِعْلَ الْمَأْمُورِ مُضَافٌ إِلَى الْأَمْرِ

۱۴۰ (۱۳۶) إِنَّ مَبْنَى الْأَيْمَانِ عَلَى الْعُرْفِ

باب اليمين في الأكل والشرب

۱۴۱ (۱۳۷) إِنَّ مِنْ شَرْطِ انْعِقَادِ الْيَمِينِ وَبَقَائِهِ التَّصَوُّرُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ

۱۴۲ (۱۳۸) إِنَّ الصِّفَةَ فِي الْحَاضِرِ لَعَوٌّ إِذَا لَمْ تَكُنْ دَاعِيَةً إِلَى الْيَمِينِ

۱۴۳ (۱۳۹) أَلَلُّغَاثٌ لَا تُدْرِكُ قِيَاسًا

باب اليمين في تقاضى الدراهم

۱۴۴ (۱۴۰) وَالْعَيْبُ لَا يُعَدُّ الْجِنْسَ

کتاب الحدود

۱۴۴ (۱۴۱) إِنَّ تَقَادُّمَ الْعَهْدِ يَمْنَعُ الشَّهَادَةَ دُونَ الْإِقْرَارِ

۱۴۶ (۱۴۲) إِنَّ الْحَدَّ زَاجِرٌ لَا مُتَلَفٌ

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

۱۴۶ (۱۴۳) الْحُدُودُ الْخَالِصَةُ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى تَبْطُلُ بِالتَّقَادُّمِ

باب حد الشرب

۱۴۷ (۱۴۴) إِنَّ الْكُفْرَ مِنْ بَابِ الْإِعْتِقَادِ فَلَا يَتَحَقَّقُ مَعَ الشُّكْرِ

باب حد القذف

۱۴۸ (۱۴۵) وَالْكُفْرُ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْإِسْتِحْقَاقِ

179

فصل فى التعزير

150

151

151

كتاب السرقة

باب ما يقطع فيه وما لا يقطع

153

كتاب السير

152

باب كيفية القتال

152

155

باب الغنائم وقسمتها

154

فصل في كيفية القسمة

154

100

باب العشر والخراج

159

باب الجزية

(۱۵۸) اَلْعُقُوبَاتُ إِذَا اجْتَمَعَتْ تَدَاخَلَتْ كَالْحُدُودِ ۱۶۰

باب أحكام المرتدين

(۱۵۹) إِنَّ مِلْكَ الْمُرْتَدِّ يَزُولُ عَنْ أَمْوَالِهِ بِرِدَّتِهِ عِنْدَهُ ۱۶۱

كتاب اللقيط

(۱۶۰) إِنَّ الْحُكْمَ لِلْغَالِبِ ۱۶۳

(۱۶۱) الْخَرَجُ بِالضَّمَانِ ۱۶۳

كتاب المفقود

(۱۶۲) إِنَّ اسْتِصْحَابَ الْحَالِ لَا يَصْلُحُ حُجَّةً فِي الْإِسْتِحْقَاقِ ۱۶۴

كتاب الشركة

(۱۶۳) اَلْوَكِيلُ هُوَ الْأَصْلُ فِي الْحُقُوقِ ۱۶۵

(۱۶۴) اَلْقَوْلُ لِلْمُنْكَرِ مَعَ يَمِينِهِ ۱۶۶

(۱۶۵) اَلشَّرْكَاءُ فِي الرِّبْحِ مُسْتَنْدَةٌ إِلَى الْعَقْدِ دُونَ الْمَالِ عِنْدَنَا ۱۶۶

فصل في الشركة

(۱۶۶) اَلتَّوَكُّلُ فِي اخْتِاخِ الْمَالِ الْمُبَاحِ بَاطِلٌ ۱۶۷

(۱۶۷) اَلْوَكَالَةُ تَبْطُلُ بِاَلْمَوْتِ ۱۶۸

کتاب النکاح

(۱) اِنَّ الْوَاحِدَ يَتَوَلَّى طَرَفِي النِّكَاحِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ. ①

ترجمہ: شخص واحد نکاح کے دونوں جانب کا متولی بن سکتا ہے برخلاف بیع کے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک ہی شخص نکاح میں جانبین سے یعنی مرد اور عورت دونوں کی طرف سے وکیل بن سکتا ہے برخلاف بیع کے کہ بیع میں ایک ہی آدمی جانبین یعنی بائع اور مشتری دونوں کی طرف سے وکیل نہیں بن سکتا ہے، اس لئے کہ بیع میں تمام حقوق وکیل کی طرف لوٹے ہیں، مثلاً بیع کو حوالہ کرنا، ثمن وصول کرنا وغیرہ، وکیل کی ذمہ داری ہوتی ہے، اب اگر ایک ہی آدمی بائع اور مشتری دونوں کی طرف سے وکیل بن جائے تو شخص واحد کا مطالب اور مطالب بننا لازم آئے گا اور شخص واحد کا مطالب اور مطالب بننا باطل ہے، لہذا بیع میں جانبین سے وکالت بھی باطل ہوگی، یا دوسرے لفظوں میں وکیل بالبیع خود مالک بننے والا بھی ہے اور مالک بنانے والا بھی ہے۔ لیکن نکاح میں ایسا نہیں ہے کیونکہ نکاح میں حقوق وکیل کی طرف نہیں لوٹتے، مثلاً مہر وغیرہ ادا کرنا وکیل کے ذمہ نہیں ہوتا، بلکہ عورت مہر کا مطالبہ اپنے شوہر سے خود کرے گی، لہذا نکاح میں اگر شخص واحد جانبین سے وکیل بن جائے تو شخص واحد کا مطالب اور مطالب بننا لازم نہیں آتا، لہذا نکاح میں جانبین سے وکالت درست ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کسی عورت سے یہ کہا کہ ”زَوْجِیْنِی“ کہ تو میرا نکاح کر دے، اس پر عورت نے خود سے اس کا نکاح کر دیا تو نکاح منعقد ہو جائے گا، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں مرد نے عورت کو نکاح کا وکیل بنایا یعنی مرد نے گویا ”زَوْجِیْنِی“ کہہ کر اس عورت سے یہ کہا کہ تو اپنی طرف سے اصیل اور میری طرف سے وکیل بن کر میرا اپنے ساتھ نکاح کرادے، تو یہ تو وکیل بالنکاح جانبین سے ہوئی، اور تو وکیل بالنکاح جانبین سے درست ہے، لہذا نکاح منعقد ہو جائے گا۔ ②

① الہدایۃ: کتاب النکاح، ج ۲ ص ۳۲۵، ط: رحمانیہ

② والفرق بین النکاح والبیع أن الحقوق فی البیع تتعلق بالوکیل، والوکیل بالنکاح لیس =

(۲) إِنَّ السَّبِيَّةَ طَرِيقُ الْمَجَازِ ①

ترجمہ: سبیت مجاز کا راستہ ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ سبب بول کر مسبب مراد لینا از قبیل مجاز ہے اس لئے کہ سبب و مسبب کے درمیان مناسبت ہوتی ہے، بایں طور کہ مسبب اپنے وجود میں سبب کا محتاج ہوتا ہے، لہذا سبب بول کر مسبب مراد لینا درست ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ لفظ تملیک اور ہبہ کے الفاظ کے ساتھ احناف کے نزدیک نکاح منعقد ہو جاتا ہے، اس لئے کہ تملیک ملک رقبہ کے واسطے سے ملک متعہ کا سبب ہے، مثلاً اگر کوئی شخص باندی کے ملک رقبہ کا مالک بن گیا تو اس کے ضمن میں ملک متعہ یعنی بضعہ کا مالک بھی بن جائے گا۔ ملک متعہ حقیقتاً تو نکاح سے حاصل ہوتا ہے، مگر باندی میں اس کا حصول تملیک سے ہو رہا ہے، تو گویا تملیک حصول ملک متعہ کا سبب ٹھہری اور بطریق مجاز اس سے وہ چیز حاصل ہوگئی (متعہ) جو نکاح سے اصلاً ثابت اور حاصل ہوتی ہے، لہذا جب تملیک حصول ملک متعہ کا سبب ٹھہری اور سبیت مجاز کا علاقہ ہے تو تملیک وغیرہ نکاح اور تزویج کے مجازی معنی ہوں گے، جس طرح حقیقی معنی ادا کرنے والے الفاظ یعنی نکاح اور تزویج سے نکاح منعقد ہو جاتا ہے، اسی طرح نکاح کے مجازی معنی ادا کرنے والے الفاظ مثلاً تملیک اور ہبہ وغیرہ سے بھی نکاح منعقد ہو جائے گا۔ ②

= کذلک لأنه لا يطالب بتسليم المهر ولا غيره.

البنایة: کتاب النکاح، ج ۵ ص ۷، ط: دار الکتب العلمیة

أَوَّلُهَا أَنَّ الْحُقُوقَ فِي الْبَيْعِ تَتَعَلَّقُ بِالْوَكِيلِ فَلَوْ تَوَلَّى الْوَاحِدَ طَرَفِي الْبَيْعِ أَفْضَى إِلَى التَّنَافِي، وَلَا كَذَلِكَ النِّكَاحُ، فَإِنَّ وَكِيلَ الزَّوْجِ لَا يُطَالَبُ بِتَسْلِيمِ الْمَهْرِ، وَلَا غَيْرِهِ مِنْ حُقُوقِهِ لِأَنَّهُ سَفِيرٌ فِيهِ، وَكَذَا وَكِيلُ الزَّوْجَةِ لَا يُطَالَبُ بِتَسْلِيمِهَا بَلْ هُوَ سَفِيرٌ وَمُعَبَّرٌ عَنْهَا كَذَا فِي الْعَايَةِ.

حاشیة الشلبی علی تبیین الحقائق: کتاب النکاح، ج ۲ ص ۹۶، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

① الهدایة: کتاب النکاح، ج ۲ ص ۳۲۵، ط: رحمانیہ

② التملیک سبب لملک المتعہ (وهو الثابت) أى ملک الرقبہ وهو الثابت (بالنکاح) =

(۳) مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ يَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ. ①

ترجمہ: جو شخص اہل ولایت میں سے ہو تو وہ اہل شہادت میں سے بھی ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شخص ولایت کا اہل ہو یعنی جس کو اپنی ذات پر ولایت حاصل ہو تو اہل شہادت بھی ہوگا یعنی گواہ بننے کا اہل بھی ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک دو فاسق آدمیوں کی موجودگی میں نکاح منعقد ہو جائے گا، اس لئے کہ فاسق کافق و فجور اس کی ذات تک محدود ہے، دیگر لوگ اس سے مستثنیٰ ہیں، یہی وجہ ہے کہ شریعت نے اسے فسق کے باوجود اہل ولایت میں سے مانا ہے یعنی وہ خود اپنا نکاح کر سکتا ہے اور اپنے غلام، باندی وغیرہ کا بھی نکاح کر سکتا ہے، تو جس طرح فاسق کے لئے ولایت ثابت ہے، اسی طرح شہادت بھی ثابت ہوگی، اور اہل ولایت میں سے ہونے کے ساتھ ساتھ وہ اہل شہادت میں سے بھی ہوگا، جب شریعت نے فاسق کو اپنی ذات پر ولایت سے محروم نہیں کیا تو وہ غیر پر بھی ولایت سے محروم نہیں ہوگا، اس لئے کہ وہ غیر بھی مسلمان ہونے کی وجہ سے اس کا ہم جنس ہے، تو جب انسان اپنے اوپر ولایت کا مالک ہے تو اپنے ہم جنس پر بھی ولایت کا مالک ہوگا۔ ②

= فكان بينهما اتصال باعتبار السبب (والسببية طريق المجاز) وإن لم يكن اتصالا من جهة المعنى. فصحت الاستعارة فيكون من باب إطلاق السبب على المسبب.

البنایة: کتاب النکاح، ج ۵ ص ۱۱، ط: دار الکتب العلمیة
(قَوْلُهُ: وَالسَّبَبِيَّةُ) فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ تِلْكَ الْأَلْفَاظَ سَبَبٌ لِمِلْكِ الْمُتَنَعِّعِ عِنْدَ عَدَمِ الْمَانِعِ الشَّرْعِيِّ
فِإِطْلَاقِ السَّبَبِ، وَإِرَادَةُ الْمُسَبَّبِ مِنْ أَقْوَى طُرُقِ الْمَجَازِ.

حاشیة الشلبی علی تبیین الحقائق: کتاب النکاح، ج ۲ ص ۹۷، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

① الهدایة: کتاب النکاح، ج ۲ ص ۳۲۶، ط: رحمانیہ

② مسألة: ینعقد النکاح بحضور الشهود وإن كانوا غیر عدول عند أبی حنیفة رحمہ اللہ
وعند الشافعی لا ینعقد بحضور فاسقین.

حجة أبی حنیفة رحمہ اللہ: إطلاق قوله صلى الله عليه وسلم: لا نكاح إلا بشهود "من غير =

(۴) اِنَّ مَنْ صَلَحَ مُقْلِدًا يَصْلُحُ مُقْلِدًا وَكَذَا شَاهِدًا. ①

ترجمہ: جو شخص قاضی بنانے کی صلاحیت رکھتا ہے تو وہ خود قاضی بنے اور گواہ بننے کی بھی صلاحیت رکھتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی دوسرے کو قاضی بنانے کی صلاحیت رکھتا ہے تو وہ خود بھی قاضی بنے اور گواہ بننے کی صلاحیت رکھتا ہے، اس لئے کہ قاضی بنانا بنسبت قاضی بننے کے اعلیٰ ہے، تو جب اعلیٰ کی صلاحیت رکھتا ہے تو ادنیٰ کی تو بدرجہ اولیٰ صلاحیت رکھے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ عقد نکاح میں احناف کے نزدیک فاسق آدمی گواہ بن سکتا ہے، کیونکہ فاسق آدمی اگر حاکم ہو تو دوسرے کو قاضی بنانے کی صلاحیت رکھتا ہے اور جو دوسرے کو قاضی بنانے کی صلاحیت رکھتا ہے وہ خود بھی قاضی بن سکتا ہے، جب قاضی بن سکتا ہے تو شاہد (گواہ) بھی بن سکتا ہے، اس لئے کہ شہادت اور قضاء دونوں ایک ہی باب سے ہیں، اس لئے کہ دونوں میں ”تنفیذ القول علی الغیر“ کا معنی پایا جاتا ہے۔ ②

= قید ولأن الفاسق من أهل الولاية فيكون من أهل الشهادة ولأنه يصلح إماما وسلطانا فيصلح قاضيا وشاهدا بطريق أولى.

الغرة المنيفة: كتاب النكاح، ص ۱۳۳، ط: مؤسسة الكتب الثقافية
وَلَسَا أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ فَيَكُونُ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ وَهَذَا لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ تَحْرُمِ الْوِلَايَةُ عَلَى نَفْسِهِ لَا تَحْرُمُ عَلَى غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ جِنْسِهِ وَلِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْإِمَامَةِ الْكُبْرَى وَمِنْ ضَرُورَةٍ كَوْنِهِ أَهْلًا لَهَا أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلْقَضَاءِ وَيَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلشَّهَادَةِ.

تبیین الحقائق: کتاب النکاح، ج ۲ ص ۹۹، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

① الهدایة: کتاب النکاح، ج ۲ ص ۳۲۶، ط: رحمانیہ

② (ولأنه) أى ولأن الفاسق وهو الشاهد (صلح مقلدا) بكسر اللام، أى سلطانا وخليفة، فإن جمهور الأئمة بعد الخلفاء الأربعة قَلَّمَا يَخْلُو وَاحِدٌ مِنْهُمْ عَنْ ، أى المشهود عليه من جنس الفاسق من حيث إن كل واحد منهما مسلم. لأنه أى لأن الولاية على تأويل الحكم المذكور ونحوه فالقول بالخروج عن الإمامة بالفسق يفضى إلى فساد عظيم. فإذا كان كذلك =

(۵) إِنَّ الشَّهَادَةَ شُرِطَتْ فِي النِّكَاحِ عَلَى اِعْتِبَارِ اِثْبَاتِ الْمَلِكِ لَا عَلَى اِعْتِبَارِ

وُجُوبِ الْمَهْرِ. ①

ترجمہ: نکاح میں شہادت شرط ہے ملک کو ثابت کرنے کے اعتبار سے نہ کہ مہر کو واجب کرنے کے اعتبار سے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح کے باب میں شہادت کی جو شرط لگائی ہے یہ اس اعتبار سے ہے کہ شوہر کے لئے عورت کے بضع پر ملک ثابت ہو جائے، اس اعتبار سے نہیں ہے کہ شوہر پر مہر واجب ہو جائے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مسلمان نے ذمیہ عورت سے دو ذمی آدمیوں کی موجودگی میں نکاح کیا تو شیخین کے نزدیک یہ نکاح منعقد ہو جائے گا، کیونکہ نکاح میں جو شہادت شرط ہے وہ اس وجہ سے ہے تاکہ عورت کے ملک بضع پر شوہر کی ملکیت ثابت ہو جائے، اس لئے کہ شہادت ایسی چیز کے لئے ہوتی ہے جو قابل احترام ہو اور بضع قابل احترام ہے، لزوم مال میں کوئی احترام و عظمت نہیں، اس لئے اگر نکاح کے وقت مال کا ذکر نہ کیا جائے تب بھی نکاح منعقد ہو جائے گا، معلوم ہوا کہ نکاح میں گواہی ملک بضع علی الزوجہ کو شوہر کے واسطے ثابت کرنے کے لئے ہے نہ کہ شوہر پر مال کو واجب کرنے کے لئے، پس معلوم ہوا کہ یہ گواہی شوہر کے حق میں ہے ذمیہ عورت کے خلاف ہے اور کافر کی گواہی مسلمان کے حق میں قبول کر لی جاتی ہے اگرچہ خلاف قبول نہیں کی جاتی، لہذا دو ذمیوں کی گواہی سے نکاح منعقد ہو جائے گا ”لأن شهادة أهل الذمة على الذمية جائزة“

لیکن اگر عورت ذمیہ نہ ہو بلکہ وہ بھی مسلمان ہو تو پھر نکاح منعقد نہ ہوگا اس لئے کہ اس

= (فیصلح مقلدا) بفتح اللام، أى قاضيا، أو حاكما. (وکذا شاهدا) أى فكذا شاهدا، لأن

الشهادة والقضاء من باب واحد.

البنایة: کتاب النکاح، ج ۵ ص ۱۵، ط: دار الکتب العلمیة

① الهدایة: کتاب النکاح، ج ۲ ص ۳۲۶، ط: رحمانیہ

صورت میں مسلمان عورت کے خلاف ذمی گواہ ہوں گے۔ ①

(۶) إِنَّ الْعُقْدَ الْوَاقِعَ مِنَ الْمَأْمُورِ حَقِيقَةٌ كَالْوَاقِعِ مِنَ الْأَمْرِ حُكْمًا. ②

ترجمہ: وہ عقد جو مامور سے حقیقتاً واقع ہو وہ آمر سے حکماً ہونے کی مانند ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ وکیل مامور جو عقد کرتا ہے یہ حکماً آمر کی طرف سے شمار ہوتا، یعنی مامور کا عقد کرنا گویا کہ آمر کا عقد کرنا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی نے دوسرے کو حکم دیا کہ آپ وکیل بن کر میری نابالغ بیٹی کا نکاح کرادیں، وکیل نے اس کا نکاح ایک گواہ کی موجودگی میں کرادیا اور اس لڑکی کا باپ بھی حاضر تھا تو نکاح منعقد ہو جائے گا کیونکہ اس صورت میں لڑکی کا باپ مؤکل اور آمر ہے اور وکیل مامور ہے اور چونکہ مامور سے صادر ہونے والا عقد حکماً آمر سے صادر ہونے والا ہوتا ہے تو لہذا یہاں بھی مباشرتاً یعنی عقد نکاح کرنے والا باپ ہی شمار ہوگا، اس لئے کہ عقد نکاح میں جملہ حقوق مؤکل کی طرف لوٹتے ہیں، وکیل محض سفیر اور ترجمان ہوتا ہے۔ جب عاقد باپ ہو تو عاقد کے علاوہ ایک مامور (وکیل) اور ایک گواہ موجود تھا تو گویا کہ دو گواہ موجود

① وَلَهُمَا أَنْ الشَّهَادَةَ شَرِطَتْ فِي النِّكَاحِ عَلَى اعْتِبَارِ إِبْطَالِ الْمَلِكِ لَوُرُودِهِ عَلَى مَحَلِّ دَى خَطَرٍ لَا عَلَى اعْتِبَارِ وُجُوبِ الْمَهْرِ إِذْ لَا شَهَادَةَ تُشْتَرَطُ فِي لُزُومِ الْمَالِ.

البحر الرائق: کتاب النکاح، ج ۳ ص ۹۷، ط: دار الکتاب الإسلامی

(أَنْ الشَّهَادَةَ شَرِطَتْ فِي النِّكَاحِ عَلَى اعْتِبَارِ إِبْطَالِ الْمَلِكِ لَوُرُودِهِ عَلَى مَحَلِّ دَى خَطَرٍ لَا عَلَى اعْتِبَارِ وُجُوبِ الْمَهْرِ إِذْ لَا شَهَادَةَ تُشْتَرَطُ فِي لُزُومِ الْمَالِ) (أن الشهادة شرطت في النكاح على اعتبار إبطال الملك لو روده على محل دى لورود الملك (على محل دى خطر) فيشترط الشهادة تعظيماً للأبضاع، فيكون الرجل هو المخاطب بالشهادة لأجل أنه يملك البضع، ألا ترى أنه صلى الله عليه وسلم كان مخصوصاً بالنكاح بغير شهود (لا على اعتبار) أى لا يشترط الإشهاد على اعتبار (وجوب المهر) لها عليه (إذ لا شهادة تشترط في لزوم المال) لأن إيجاب المال يصح بلا شهود كالبيع وغيره (وهما شاهدان عليها) أى الذميان شاهدان عليها أى على الذمية، فشهادة أهل الذمة على الذمية جائزة.

البنية: کتاب النکاح، ج ۵ ص ۱۸، ط: دار الكتب العلمية

② الهداية: کتاب النکاح، ج ۲ ص ۳۲، ط: رحمانیہ

ہیں اور دو گواہوں کی موجودگی میں نکاح منعقد ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی نکاح منعقد ہو جائے گا۔ ❶

فصل فی بیان المحرمات

(۷) اِنَّهُ یَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا یَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ. ❷

ترجمہ: رضاعت سے وہ رشتے حرام ہوتے ہیں جو نسب کی وجہ سے حرام ہوتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو رشتے نسب کی وجہ سے حرام ہوتے ہیں وہ رضاعت کی وجہ سے بھی حرام ہوتے ہیں، یہ اصول درحقیقت نبی کریم صلی اللہ علیہ وسلم کا ارشاد گرامی ہے:

یَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا یَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ. ❸

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ رضاعی ماں، رضاعی بہن وغیرہ سے نکاح جائز نہیں، اس لئے کہ جو رشتے نسب سے حرام ہوتے ہیں رضاعت سے بھی وہ حرام ہوتے ہیں اور چونکہ نسبی ماں، بہن سے نکاح جائز نہیں تو رضاعی ماں بہن سے بھی نکاح جائز نہیں۔ ❹

❶ (وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ فَرَزَّوَجَهَا) بِحَضْرَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ فَلَا يَخْلُو إِذَا أَنْ يَكُونَ الْأَبُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا، فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا (جَازَ النِّكَاحُ لِأَنَّ الْأَبَ يُجْعَلُ مُبَاشِرًا لِلْعَقْدِ وَيَكُونُ الْوَكِيلُ) شَاهِدًا لِأَنَّ الْمَجْلِسَ مُتَّحِدًا، فَجَازَ أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ الْوَاقِعُ مِنَ الْمَأْمُورِ حَقِيقَةً كَالْوَاقِعِ مِنَ الْأَمْرِ حُكْمًا لِكُونِ الْوَكِيلِ فِي بَابِ النِّكَاحِ (سَفِيرًا وَمُعَبَّرًا).

العناية: كتاب النكاح، ج ۳ ص ۲۰۶، ط: دار الفكر

وَمَنْ أَمَرَ رَجُلًا أَنْ يُزَوِّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ فَرَزَّوَجَهَا وَالْأَبُ حَاضِرٌ بِشَهَادَةِ رَجُلٍ وَاحِدٍ سِوَاهُمَا جَازَ النِّكَاحُ لِأَنَّ الْأَبَ يُجْعَلُ مُبَاشِرًا لِاتِّحَادِ الْمَجْلِسِ وَيَكُونُ الْوَكِيلُ سَفِيرًا وَمُعَبَّرًا فَيَقْبَى الْمَرْزُوجُ شَاهِدًا.

الجوهرية النيرة: كتاب النكاح، ج ۲ ص ۳، ط: المطبعة الخيرية

❷ الهداية: كتاب النكاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۲ ص ۳۲، ط: رحمانیہ

❸ صحيح مسلم: كتاب الرضاع، باب ما يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة، رقم

الحديث: ۱۴۴۵

❹ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَذَكَرَ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا هَذَا =

(۸) اِنَّ الْمَنْكُوْحَةَ مَوْطُوْءَةٌ حُكْمًا. ①

ترجمہ: منکوحہ حکماً موطوءہ ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو عورت منکوحہ بن جائے تو یہ حکم کے اعتبار سے موطوءہ ہوتی ہے یعنی گویا کہ اس کی ساتھ وطی ہو چکی ہے، اب اس پر موطوءہ کا حکم لاگو ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے اپنی موطوءہ باندی کی بہن سے نکاح کر لیا تو یہ نکاح تو درست ہے کیوں کہ یہ اپنے اہل یعنی عاقل اور بالغ کی طرف سے صادر ہو کر اپنے محل یعنی محل نکاح میں واقع ہوا ہے، اس لئے نکاح تو صحیح ہے لیکن یہ شخص نہ تو مملوکہ باندی سے وطی کر سکتا ہے اور نہ ہی اس کی منکوحہ بہن سے۔ مملوکہ باندی سے تو وطی اس لئے جائز نہیں کہ منکوحہ اس کی بہن ہے اور وہ حکماً موطوءہ کے درجے میں ہے، اب اگر وہ مملوکہ سے وطی کرے تو ”جمع بین الأختین وطناً“ لازم آ رہا ہے۔ البتہ اگر یہ شخص اپنی مملوکہ باندی کو بیچ، تزویج یا ہبہ مع التسليم جیسے اسباب میں سے کسی سبب سے اپنے اوپر حرام کر دے تو منکوحہ باندی سے

= الْحَدِیْثُ قَالَ: یَحْرُمُ بِالرَّضَاعِ مَا یَحْرُمُ بِالْوِلَادَةِ، وَفِیْهِ دَلِیْلٌ عَلٰی اَنَّ الرِّضَاعَ مِنْ اَسْبَابِ التَّحْرِیْمِ، وَاَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ النَّسَبِ فِی ثُبُوْتِ الْحُرْمَةِ؛ لِاَنَّ ثُبُوْتِ الْحُرْمَةِ بِالنَّسَبِ لِحَقِیْقَةِ الْبُعْضِیَّةِ اَوْ شُبْهَةِ الْبُعْضِیَّةِ، وَفِی الرِّضَاعِ شُبْهَةُ الْبُعْضِیَّةِ بِمَا یَحْضُلُ بِاللَّبَنِ الَّذِیْ هُوَ جُزْءُ الدَّامِیَّةِ فِی اَنْبَاتِ اللَّحْمِ وَاِنْشَازِ الْعَظْمِ وَاِلَیْهِ اَشَارَ رَسُوْلُ اللّٰهِ صَلَّی اللّٰهُ عَلَیْهِ وَسَلَّم فَقَالَ: الرِّضَاعُ مَا اَنْبَتَ اللَّحْمُ وَاَنْشَزَ الْعَظْمُ وَفِیْهِ دَلِیْلٌ عَلٰی اَنَّ الْحُرْمَةَ بِالرِّضَاعِ كَمَا تَثْبُتُ مِنْ جَانِبِ الْاُمَّهَاتِ تَثْبُتُ مِنْ جَانِبِ الْاَبَاءِ وَهُوَ الزَّوْجُ الَّذِیْ نَزَلَ لِبَنَیْهَا بِوُطْنِهِ، فَاِنْ رَسُوْلَ اللّٰهِ صَلَّی اللّٰهُ عَلَیْهِ وَسَلَّم شَبَّهَ بِالنَّسَبِ فِی التَّحْرِیْمِ، وَالْحُرْمَةُ بِالنَّسَبِ تَثْبُتُ مِنَ الْجَانِبِیْنِ فَكَذٰلِكَ بِالرِّضَاعِ.

المبسوط للسرخسی: کتاب الرضاع، ج ۵ ص ۱۳۳، ط: دار المعرفة

بَحْرُْمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا یَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ وَمَعْنَاهُ اَنَّ الْحُرْمَةَ بِسَبَبِ الرِّضَاعِ تُعْتَبَرُ بِحُرْمَةِ النَّسَبِ فَشَمِلَ حَلِیْلَةَ الْاَبْنِ، وَالْاَبِ مِنَ الرِّضَاعِ لِاَنَّهَا حَرَامٌ بِسَبَبِ النَّسَبِ فَكَذَا بِسَبَبِ الرِّضَاعِ وَهُوَ قَوْلُ اَكْثَرِ اَهْلِ الْعِلْمِ كَذَا فِی الْمَبْسُوْطِ.

البحر الرائق: کتاب الرضاع، ج ۳ ص ۲۳۸، ط: دار الكتاب الإسلامی

① الهدایة: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۲ ص ۳۲۸، ط: رحمانیہ

وطی کر سکتا ہے اس لئے کہ مانع زائل ہو گیا۔ ①

(۹) إِنَّ الْاِسْتِمْتَاعَ بِالْجُزْءِ حَرَامٌ. ②

ترجمہ: اپنے جزء سے فائدہ اٹھانا حرام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان کا اپنے اجزاء میں سے کسی جزء سے فائدہ حاصل کرنا حرام ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ حرمت مصاہرہ سے چار قسم کے رشتے حرام ہو جاتے ہیں، یعنی اگر کسی شخص نے کسی عورت سے زنا کیا تو اب واطی پر موطوءہ عورت کی ماں اور بیٹی حرام ہیں، اور مزنیہ عورت پر واطی زانی کا باپ اور بیٹا حرام ہے، مذکورہ اشخاص سے نکاح جائز نہیں ہے، کیونکہ واطی یہ ولد کے واسطے سے جزئیت کا سبب ہے یعنی مرد اور عورت میں جزئیت اور بعضیت پیدا کرتا ہے، گویا کہ مرد کا قبیلہ عورت کا قبیلہ ہے اور عورت کا قبیلہ ہے اور یہ مزنیہ عورت اس کی جزء بن گئی، اسی طرح اس عورت کے اصول یعنی ماں دادی وغیرہ اور فروع یعنی بیٹی پوتی وغیرہ مرد کے جزء بن گئے ہیں، اب اگر واطی موطوءہ کی بیٹی یا ماں سے نکاح کرے گا تو استمتاع بالجزء یعنی جزء سے فائدہ اٹھانا لازم آئے گا اور جزء سے فائدہ اٹھانا حرام

① وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ نِكَاحًا، وَلَا بِمِلْكٍ يَمِينٍ وَطْنًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: (وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ) وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَجْمَعُنَّ مَاءَةً فِي رَحِمِ أُخْتَيْنِ وَيَجُوزُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا فِي الْمِلْكِ دُونَ الْوَطْءِ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنِّصِّ حُرْمَةَ الْوَطْءِ إِجْمَاعًا. فَإِنْ كَانَ لَهُ أَمَةٌ قَدْ وَطَّئَهَا، فَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا جَازَ النِّكَاحُ؛ لِصُدُورِهِ مِنْ أَهْلِهِ وَإِضَافَتِهِ إِلَى مَحَلِّهِ. وَلَا يَطَأُ الْأَمَةَ؛ لِأَنَّ لِمَنْكُوحَةِ مَوْطُوءَةٍ حُكْمًا. وَلَا يَطَأُ الْمَنْكُوحَةَ حَتَّى يُحَرِّمَ الْأَمَةَ عَلَيْهِ، فَإِذَا حَرَّمَهَا وَطِئَ الْمَنْكُوحَةَ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَطِئَ الْمَمْلُوكَةَ وَطِئَ الْمَنْكُوحَةَ، وَحَرَّمَ الْمَمْلُوكَةَ حَتَّى يُفَارِقَ الْمَنْكُوحَةَ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب النکاح، فصل فی محرّمات النکاح، ج ۳ ص ۸۶، ط:

مطبعة المجلس القاهرة

② الهدایہ: کتاب النکاح، ج ۲ ص ۳۲۹، ط: رحمانیہ

ہے، لہذا اواطی کے لئے موطوءہ کی ماں اور بیٹی سے نکاح حرام ہوگا۔ ❶

(۱۰) إِنَّ الْمَمْلُوكِيَّةَ تُنَافِي الْمَالِكِيَّةَ. ❷

ترجمہ: مملوک ہونا مالک ہونے کے منافی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مملوک ہونا اور مالک ہونا دو متضاد چیزیں ہیں، ایک شخص مملوک اور مالک نہیں ہو سکتا، کیونکہ جو مالک ہوگا وہ مملوک نہیں ہو سکتا اور جو مملوک ہوگا وہ مالک نہیں ہو سکتا، لہذا شخص واحد بیک وقت دو متضاد صفات سے متصف نہیں ہو سکتا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ آقا اپنی باندی سے اور غلام اپنی مالکہ سے نکاح نہیں کر سکتا، اس لئے باندی اور غلام مملوک ہیں، اب اگر باندی بیوی بن جائے اور غلام اپنی مالکہ کا شوہر بن جائے تو مالک بن جائیں جبکہ ملکیت مالکیت کی منافی ہے، لہذا شخص واحد کا مملوک ہونا اور مالک ہونا لازم آئے گا اور شخص واحد کا مملوک اور مالک ہونا جائز نہیں ہے، لہذا

❶ وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا الْحُكْمُ فِي مَوْطُوءَةِ الْأَبِ ثَبَتَ فِي مَوْطُوءَةِ الْإِبْنِ، وَفِي وَطْءِ أُمِّ أَمْرَأَتِهِ، وَسَائِرِ مَا يُثْبِتُ بِحُرْمَةِ الْمُصَاهَرَةِ بِالنِّكَاحِ؛ لِأَنَّ أَحَدًا لَمْ يَفْصَلْ بَيْنَهُمَا. وَلِأَنَّ الْوَطْءَ سَبَبٌ لِلْجُرْيَةِ بِوَاسِطَةِ الْوَلَدِ، وَلِهَذَا يُضَافُ إِلَيْهَا كَمَا يُضَافُ إِلَيْهِ، وَالِاسْتِمْتَاعُ بِالْجُزْءِ حَرَامٌ. وَالْمَسُّ وَالنَّظَرُ ذَا عِلَّةٍ إِلَى الْوَطْءِ، فَيَقَامُ مَقَامَهُ احْتِيَاظًا لِلْحُرْمَةِ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب النکاح، فصل محرمات النکاح، ج ۳ ص ۸۸، ط: مطبعة المجلس القاهرة

(قَوْلُهُ وَالزَّانَا وَاللَّمْسُ وَالنَّظَرُ بِشَهْوَةٍ يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ) وَقَالَ الشَّافِعِيُّ الزَّانَا لَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ؛ لِأَنَّهَا نِعْمَةٌ فَلَا تُنَالُ بِالْمَحْظُورِ، وَلَنَا: أَنَّ الْوَطْءَ سَبَبٌ الْجُرْيَةِ بِوَاسِطَةِ الْوَلَدِ حَتَّى يُضَافَ إِلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا لَا يَصِيرُ أَصُولُهَا وَفُرُوعُهَا كَأَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ، وَكَذَلِكَ عَلَى الْعَكْسِ وَالِاسْتِمْتَاعُ بِالْجُزْءِ حَرَامٌ إِلَّا فِي مَوْضِعِ الضَّرُورَةِ وَهِيَ الْمَوْطُوءَةُ وَالْوَطْءُ مُحَرَّمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ سَبَبُ الْوَلَدِ لَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ زَنَا وَاللَّمْسُ وَالنَّظَرُ سَبَبٌ ذَا عِلَّةٍ إِلَى الْوَطْءِ فَيَقَامُ مَقَامَهُ فِي مَوْضِعِ الْإِحْتِيَاظِ كَذَا فِي الْهَدَايَةِ.

البحر الرائق: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۳ ص ۱۰۵، ط: دار الكتاب الإسلامی

❷ الهدایة: کتاب النکاح، ج ۲ ص ۳۳۰، ط: رحمانیہ

مذکورہ اشخاص سے نکاح بھی درست نہیں ہے، دلیل یہ ہے کہ نکاح ایسے فوائد و ثمرات پر مشتمل ہے جو میاں بیوی کے درمیان مشترک اور منقسم ہیں، چنانچہ نکاح سے ایک طرف شوہر کو قدرت علی الوطی، منع عن الخروج، حصول ولد اور تربیت و رضاعت وغیرہ کے منافع حاصل ہوتے ہیں، تو دوسری طرف بیوی کو مہر، نفقہ، کسودہ اور شوہر کے محبوب یا عینین ہونے کی صورت میں خیالِ فرخ جیسے اہم منافع حاصل ہوتے ہیں، اس لئے اشتراکِ منافع کے پیش نظر میاں بیوی میں سے ہر ایک مالک بھی ہے اور مملوک بھی۔ اور مالکیت مملوکیت کے منافع ہے اس لئے ان کا عقد درست نہیں۔ ❶

(۱۱) إِنَّ لِلرِّقِّ أَثْرًا فِي تَنْصِيفِ النِّعْمَةِ. ❷

❶ (وَأَمَّتِهِ وَسَيِّدَتِهِ) أَيْ حُرْمَ عَلَيْهِ نِكَاحُ أَمَّتِهِ وَحُرْمَ عَلَى الْعَبْدِ نِكَاحُ سَيِّدَتِهِ لِلْإِجْمَاعِ عَلَى بَطْلَانِهِ وَلَآنَ النِّكَاحُ لَمْ يُشْرَعْ إِلَّا مُثْمَرًا ثَمَرَاتٍ مُّشْتَرَكَةٍ بَيْنَ الْمُتَنَاقِحِينَ يُوجِبُ لَهُ عَلَيْهَا التَّمْكِينُ مِنْ نَفْسِهَا وَقَرَارِهَا فِي بَيْتِهِ وَحَدَمَةً دَاخِلَ الْبَيْتِ وَيُوجِبُ لَهَا عَلَيْهِ الْمَهْرَ وَالنَّفَقَةَ وَالسُّكْنَى وَالْكِسُوءَ وَالْقَسَمَ، وَالْمَمْلُوكِيَّةُ تَنَافِي الْمَالِكِيَّةَ فَيَمْتَنِعُ وَقُوعُ الثَّمَرَةِ عَلَى الشَّرِكَةِ فَلَا يُشْرَعُ لِمَا عُرِفَ أَنَّ كُلَّ تَصَرُّفٍ لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَقْصُودُهُ لَا يَكُونُ مَشْرُوعًا وَلَآنَ الْمَقْصُودُ مِنَ النِّكَاحِ التَّوَادُّ وَالْإِحْسَانُ، وَمَقْصُودُ الرِّقِّ الْإِمْتِهَانُ وَالْقَهْرُ بِسَبَبِ مَا سَبَقَ مِنْهُ مِنَ الْكُفْرِ فَلَا يَجْتَمِعَانِ لِلتَّضَادِّ.

تبیین الحقائق: کتاب النکاح، فصل فی المحرمات فی النکاح، ج ۳ ص ۱۰۹، ط: المطبعة الکبری الامیریة

(قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمَمْلُوكِيَّةَ إِخْ) عِلَّةُ الْمَسْأَلَتَيْنِ. قَالَ فِي الْفَتْحِ: لِأَنَّ النِّكَاحَ مَا شُرِعَ إِلَّا مُثْمَرًا ثَمَرَاتٍ فِي الْمِلْكِ بَيْنَ الْمُتَنَاقِحِينَ، مِنْهَا: مَا تَخْتَصُّ هِيَ بِمِلْكِهِ كَالنَّفَقَةِ وَالسُّكْنَى وَالْقَسَمِ وَالْمَنْعِ مِنَ الْعَزْلِ إِلَّا بِإِذْنٍ، وَمِنْهَا: مَا يَخْتَصُّ هُوَ بِمِلْكِهِ كَوُجُوبِ التَّمْكِينِ، وَالْقَرَارِ فِي الْمَنْزِلِ وَالتَّحْصُنِ عَنْ غَيْرِهِ، وَمِنْهَا: مَا يَكُونُ الْمِلْكُ فِي كُلِّ مِنْهَا مُشْتَرَكًا كَالِاسْتِمْتَاعِ مُجَامَعَةٍ، وَمُبَاشَرَةِ الْوَلَدِ فِي حَقِّ الْإِصَافَةِ، وَالْمَمْلُوكِيَّةُ تَنَافِي الْمَالِكِيَّةَ فَقَدْ نَافَتْ لَازِمَ عَقْدِ النِّكَاحِ، وَمَا فِي اللَّازِمِ مُنَافٍ لِلْمَلْزُومِ.

رد المحتار: کتاب النکاح، فصل فی المحرمات فی النکاح، ج ۳ ص ۴۴، ط: دار الفکر

❷ الهدایة: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۲ ص ۳۳۱، ط: رحمانیہ

ترجمہ: رقیّت تنصیفِ نعمت میں مؤثر ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس طرح رقیّت کی وجہ سے عقوبات میں تنصیف اور کمی ہو جاتی ہے کہ غلام یا باندی کو آزاد کے بالمقابل نصف سزا دی جاتی ہے، اسی طرح انعامات میں بھی کمی ہوتی ہے کہ آزاد کو چار نکاح کرنے کی اجازت ہے جبکہ غلام دو نکاح کر سکتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص کے نکاح میں آزاد عورت ہے تو اس کے لئے آزاد پر باندی کے ساتھ نکاح کرنا جائز نہیں ہے یعنی آزاد عورت کی موجودگی میں باندی کے ساتھ نکاح نہیں کر سکتا، کیونکہ رقیّت یہ نعمت کی تنصیف میں مؤثر ہے اور اسی وجہ سے یہ محل کے حلال ہونے میں بھی نصف ہوگی اور یہ تنصیف اس وقت ہوگی جب باندی سے حالتِ انفراد میں شادی کرے نہ کہ حالتِ انضمام میں یعنی آزاد کے ساتھ جمع کرنے کی صورت میں تنصیف ثابت نہ ہوگی، لہذا آزاد کی موجودگی میں باندی کے ساتھ نکاح نہیں کرے گا، جبکہ اس کے بالمقابل آزاد عورت سے بحالتِ انفراد بھی نکاح کر سکتا ہے اور باندی کے نکاح میں ہوتے ہوئے یعنی حالتِ انضمام میں بھی نکاح کر سکتا ہے، تو باندی کے ساتھ صرف حالتِ انفراد میں نکاح درست ہے، تو معلوم ہوا کہ عقوبات کی طرح انعامات میں بھی تنصیف ہے۔ ①

① فَيُظْهِرُ أَنَّ حُكْمَ هَذَا الْحَدِيثِ لِإِزَادَةِ تَنْصِيفِ الْأَحْوَالِ جُرْيًا عَلَى مَا اسْتَقَرَّ مَنُوطًا بِالرَّقِّ، وَذَلِكَ أَنَّ لِنِكَاحِهَا حَالَتِي انْضِمَامٍ إِلَى نِكَاحِ حُرَّةٍ سَابِقَةٍ وَأَنْفِرَادٍ عَنْهُ، فَالتَّنْصِيفُ إِذَا كَانَ إِمْكَانُ الْحَالَتَيْنِ قَائِمًا بِتَصْصِيحِ نِكَاحِهَا فِي حَالَةٍ دُونَ حَالَةٍ، وَتَصْصِيحُ نِكَاحِ الْحُرَّةِ فِي الْحَالَتَيْنِ حَالَةَ الْإِنْفِرَادِ وَالْإِنْضِمَامِ إِلَى أُمَةٍ سَابِقَةٍ ثُمَّ عَيْنَ الشَّرْعِ لِلْمَنْعِ حَالَةَ الْإِنْضِمَامِ إِلَى الْحُرَّةِ لِمَا فِي عَتَبَارِ نَقْصِهَا عَنْ الْحُرَّةِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحْكَامِ مِنْ مَنَاسِبَةِ ذَلِكَ.

فتح القدیر: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۳ ص ۳۲۸، ط: دار الفکر

(حل المحلية فی الانفراد) وهي إذا تزوج الأمة ولم يكن تحتها حرة (دون حالة الانضمام) وهي إما الجمع بين الحرة والأمة في عقد النكاح، أو تزوج الأمة على الحرة تقدير هذا أن في الحقيقة حالتين: حالة الانضمام مع الحرة. وحالة الانفراد عنها، فيثبت الحل في حالة الانفراد دون حالة الانضمام، وهو تزوجها على الحرة أو مع الحرة، والتزوج على الحرة انضمام، لأن كل فعل يقبل الامتداد يعطى لبقائه حكم الابتداء. وحكم النكاح من ذلك، فيجعل الانضمام على هذا الطريق.

البنية: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۵ ص ۵۲، ط: دار الکتب العلمیة

(۱۲) إِنَّ التَّنْصِیصَ عَلَى الْعَدَدِ يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ. ①

ترجمہ: عدد کی صراحت اس پر زیادتی سے مانع ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کسی متعین عدد پر صراحت کی جاتی ہے، تو یہ صریح اس معلوم عدد پر اضافہ کرنے کو روکتی ہے یعنی اس پر اضافہ درست نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ آزاد آدمی چار عورتوں سے نکاح کر سکتا ہے چاہے وہ چار آزاد ہوں یا باندیاں ہوں یا بعض آزاد اور بعض باندیاں ہوں، لیکن ایک وقت میں چار سے زیادہ بیویوں کو نکاح میں نہیں رکھ سکتا، کیونکہ قرآن کریم میں چار کے عدد کی صراحت ہے:

فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاتٍ وَرُبَاعَ. (النساء: ۳)

آیت کریمہ میں لفظ ”رباع“ سے چار کے عدد کی صراحت کر دی گئی ہے، اس لئے بیک وقت چار عورتوں سے زائد کو نکاح میں رکھنا درست نہیں ہوگا، کیونکہ عدد کی صراحت اس پر زیادتی سے مانع ہوتی ہے۔ ②

(۱۳) إِنَّ الْعِبْرَةَ فِي الْعُقُودِ لِلْمَعَانِي. ③

ترجمہ: عقود میں معانی کا اعتبار ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عقود مثلاً عقد بیع، عقد نکاح وغیرہ میں الفاظ کا اعتبار

① الہدایہ: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۲ ص ۳۳۲، ط: رحمانیہ

② (وَأَرْبَعٍ مِنَ الْحَرَائِرِ وَالْإِمَاءِ) أَيْ حَلَّ تَزْوُجِ أَرْبَعٍ مِنَ الْحَرَائِرِ وَالْإِمَاءِ وَلَا يَجُوزُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنً وَثُلَاتٍ وَرُبَاعَ) وَالنَّصُّ عَلَى الْعَدَدِ يَمْنَعُ الزِّيَادَةَ عَلَيْهِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ: لَا يَجُوزُ مِنَ الْإِمَاءِ إِلَّا وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّ جَوَازَهُ ضَرُورِيٌّ عِنْدَهُ وَقَدْ انْدَفَعَتْ بِوَاحِدَةٍ وَالْحُجَّةُ عَلَيْهِ مَا تَلَوْنَا؛ إِذْ لَفْظُ النِّسَاءِ يَنْتَظِمُ الْحَرَائِرَ وَالْإِمَاءَ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ) (وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ).

تبیین الحقائق: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۲ ص ۱۱۲، ط: المطبعة

الکبری الامیریہ

③ الہدایہ: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۲ ص ۳۳۲، ط: رحمانیہ

نہیں بلکہ معانی کا اعتبار ہوتا ہے یعنی حکم معانی پر مرتب ہوتا ہے، کیونکہ مقصود اصلی معانی ہوتے ہیں الفاظ بمنزلہ سانچے کے ہوتے ہیں، اور ”العبرة فی العقود للمعانی لا للمبانی“

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ نکاح موقت باطل ہے (نکاح موقت یہ ہے کہ انسان عورت سے یوں کہے ”اتزوجک بشہادة شاهدين عشرة أيام“ میں دو گواہوں کی موجودگی میں دس دن کے لئے تم سے نکاح کرتا ہوں، اور نکاح متعہ کہا جاتا ہے کہ مرد کسی عورت سے یہ کہے کہ میں اتنے مال کے عوض اتنے دنوں تک تم سے فائدہ اٹھانا چاہتا ہوں ”أتمتع بک کذا مدة بكذا من المال“ ان دونوں میں فرق یہ ہے کہ نکاح موقت میں لفظ نکاح یا تزوج ہوتا ہے جبکہ متعہ میں تمتع اور استمتاع کے الفاظ ہوتے ہیں، نیز نکاح موقت میں شہادۃ شاہدین شرط ہے، جبکہ متعہ بغیر شہادت کے بھی منعقد ہو جاتا ہے) نکاح موقت اور متعہ معنی کے اعتبار سے متحد ہیں کیونکہ دونوں میں مدت کی تعیین ہوتی ہے، تو جو حکم متعہ کا ہوگا وہی حکم نکاح موقت کا بھی ہوگا، متعہ چونکہ بالاجماع حرام ہے تو نکاح موقت بھی حرام ہوگا، کیونکہ یہ دونوں عقود ہیں اور عقود میں اعتبار معانی کا ہے نہ کہ الفاظ کا۔ ①

① (ولنا أنه) أى النکاح بالتوقیت (أتی بلفظ المتعة) یعنی أتى بمعنى المتعة بلفظ النکاح؛ لأن معنى المتعة هو الاستمتاع بالمرأة لا لقصد مقاصد النکاح، وهو موجود فيما نحن فيه، لأنها لا تحصل فى مدة قليلة (والعبرة فى العقود للمعانی) لا للألفاظ ألا ترى أن الكفالة بشرط براءة الأصيل حوالة، والحوالة بشرط مطالبة الأصيل كفالة.

(قوله ولنا أنه أتى بمعنى المتعة والعبرة فى العقود للمعانی) ولذا لو قال جعلتک وکیلاً بعد موتی انعقد وصیة، أو جعلتک وصیاً فى حیاتی انعقد وكالة، ولو أعطى المال مضاربة وشرط الربح للمضارب كان قرضاً أو لرب المال كان بضاعة.

البنایة: کتاب النکاح، فصل فى بیان المحرمات، ج ۵ ص ۶۵، ط: دار الکتب العلمیة (قوله ولنا أنه أتى بمعنى المتعة والعبرة فى العقود للمعانی) ولذا لو قال جعلتک وکیلاً بعد موتی انعقد وصیة، أو جعلتک وصیاً فى حیاتی انعقد وكالة، ولو أعطى المال مضاربة وشرط الربح للمضارب كان قرضاً أو لرب المال كان بضاعة.

فتح القدیر: کتاب النکاح، فصل فى بیان المحرمات، ج ۳ ص ۲۳۹، ط: دار الفکر

(۱۴) اِنَّ الْبَطْلَانَ يَتَقَدَّرُ بِقَدْرِ الْمُبْطِلِ ۱

ترجمہ: بطلان مبطل کے بقدر ثابت ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی چیز میں بطلان مبطل کے بقدر ثابت ہوگا یعنی جس میں مبطل پایا جائے گا بطلان بھی اسی کے لئے ثابت ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو ثابت کر رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے ایک ہی عقد کے تحت دو عورتوں سے نکاح کیا، ان میں سے ایک عورت محل نکاح تھی اور دوسری نہیں تھی نسبی قرابت یا رضاعت وغیرہ کی وجہ سے، تو اس صورت میں جس عورت کے ساتھ نکاح حلال تھا اس کے ساتھ نکاح درست ہو جائے گا اور دوسری عورت کے ساتھ نکاح باطل ہوگا، کیونکہ یہاں مبطل ایک میں پایا جاتا ہے اور بطلان بقدر مبطل ثابت ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی بطلان بقدر مبطل ثابت ہوگا، اور ایک کے ساتھ نکاح درست ہوگا اور دوسری کے ساتھ نکاح باطل ہوگا۔ ۲

(۱۵) اِنَّ الدَّفْعَ لَا يَفْتَقِرُ اِلَى الْقَضَاءِ بِخِلَافِ الْاِلْزَامِ ۳

ترجمہ: دفع قضاء کا محتاج نہیں ہوتا برخلاف الزام کے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز دفع کرنے کے قبیل سے ہو یعنی اپنے آپ سے کسی ضرر کو دفع کرنا تو اس میں قضاء قاضی کی ضرورت نہیں ہوتی، برخلاف دوسرے پر الزام قائم کرنا ہو تو اس میں قضاء قاضی کی ضرورت ہوگی۔

۱ الہدایہ: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۲ ص ۳۳۴، ط: رحمانیہ

۲ وَصُورَتُهُ اَنَّهُ تَزَوَّجَ اِمْرَاتَيْنِ اِحْدَاهُمَا لَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا بِأَنَّ كَانَتْ مَحْرَمًا لَهُ أَوْ ذَاتَ زَوْجٍ أَوْ وَثْنِيَّةً وَالْأُخْرَى يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُهَا صَحَّ نِكَاحُ مَنْ تَحِلُّ وَبَطُلَ نِكَاحُ الْأُخْرَى، لِأَنَّ الْمُبْطِلَ فِي اِحْدَاهُمَا فَيَتَقَدَّرُ بِقَدْرِهِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ، وَقَبُولُ الْعَقْدِ فِيمَا لَا يَجُوزُ شَرْطٌ لِصِحَّةِ الْعَقْدِ فِيمَا يَجُوزُ، وَالنِّكَاحُ لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ فَافْتَرَقَا.

تبیین الحقائق: کتاب النکاح، فصل فی بیان المحرمات، ج ۲ ص ۱۱۴، ط: المطبعة

الکبری الامیریہ

۳ الہدایہ: کتاب النکاح، ج ۲ ص ۳۳۹، ط: رحمانیہ

❶ قَوْلُهُ حَتَّى يَنْقُضَهُ الْقَاضِي عَلَى قَوْلٍ مِنْ يَجْعَلُ لَهُ الْخِيَارَ بِخِلَافِ خِيَارِ الْمَخِيرَةِ وَالْمَعْتَقَةِ فَإِنْ ثَمَّةَ يَرْتَقِعُ النِّكَاحُ بِالرَّدِّ لِأَنَّ النِّقْضَ بِخِيَارِ الْبُلُوغِ كَانَ لِلدَّفْعِ عَنْ ضَرَرٍ خَفِيٍّ وَهُوَ قُصُورُ شَفَقَةِ الْوَلِيِّ فَجَعَلَ الْإِزْمَامَ فِي حَقِّ الْخَصْمِ الْآخَرِ وَالْإِزْمَامُ يَفْتَقِرُ إِلَى الْقَضَاءِ وَأَمَّا خِيَارُ الْعَتَقِ كَانَ لِدَفْعِ ضَرَرٍ ظَاهِرٍ وَهُوَ زِيَادَةُ الْمَلِكِ عَلَيْهَا فَكَانَ دَفْعًا وَالدَّفْعُ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى الْقَضَاءِ .

النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير: كتاب النكاح، باب تزويج البكر والصغيرين، ص ١٤٣، ط: عالم الكتب

باب فی الأولیاء والأکفاء

(۱۶) إِنَّ وَلَايَةَ النِّكَاحِ تَبْتَنِي عَلَى النَّظَرِ. ①

ترجمہ: نکاح کی ولایت شفقت پر مبنی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح کرانے کی ولایت اور اختیار کی بنیاد شفقت پر ہے، یعنی جس شخص سے بھی شفقت متحقق ہوگی اس کے لئے ولایت نکاح بھی ثابت ہوگی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک عصبہ کے علاوہ دوسرا قریبی رشتہ دار بھی نکاح کر سکتا ہے، کیونکہ ولایت نکاح شفقت پر مبنی ہے اور شفقت اس شخص کے سپرد کردینے سے متحقق ہو سکتی ہے جو ایسی رشتہ داری کے ساتھ خاص ہو جو شفقت کا تقاضا کرنے والی ہو، لہذا جب ولایت تزویج کی بنیاد نظر و شفقت پر ہے تو یہ شفقت غیر عصبات سے بھی متحقق ہو سکتی ہے، لہذا ولایت تزویج بھی غیر عصبات کو حاصل ہوگی۔ چونکہ ماموں اور خالہ وغیرہ میں قرابت بھی ہے اور شفقت بھی ہے اس لئے عصبات کی عدم موجودگی میں یہ لوگ ولایت نکاح کے مالک ہوں گے اور ان کا نکاح کرنا درست ہوگا۔ ②

فصل فی الوكالة بالنکاح وغیرھا

(۱۷) إِنَّ الْوَاحِدَ لَا يَصْلُحُ فُضُولِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ فُضُولِيًّا مِنْ جَانِبٍ وَأَصِيلًا

مِنْ جَانِبٍ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ. ③

ترجمہ: طرفین کے نزدیک شخص واحد جانبین سے فضولی یا ایک جانب سے فضولی اور ایک جانب سے اصیل نہیں ہو سکتا۔

① الہدایہ: کتاب النکاح، باب فی الأولیاء والأکفاء، ج ۲ ص ۳۲۰، ط: رحمانیہ

② (التَّزْوِیجُ عِنْدَ الْإِمَامِ) وَهُوَ اسْتِحْسَانٌ؛ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ نَظَرِيَّةً، وَالنَّظَرُ يَتَحَقَّقُ بِالتَّفْوِیْضِ إِلَى مَنْ هُوَ الْمُخْتَصَّ بِالْقَرَابَةِ الْبَاعِثَةِ عَلَى الشَّفَقَةِ.

مجمع الأنهر: کتاب النکاح، باب الأولیاء والأکفاء، ج ۱ ص ۳۳۸، ط: دار إحياء التراث العربی

③ الہدایہ: کتاب النکاح، فصل فی الوكالة بالنکاح وغیرھا، ج ۲ ص ۳۲۲، ط: رحمانیہ

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک ہی آدمی جانبین سے فضولی بن کر یا ایک جانب سے فضولی اور ایک جانب سے اصیل بن کر نکاح نہیں کرا سکتا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کہا کہ اے لوگو! تم گواہ بن جاؤ فلاں عورت سے میں نے نکاح کر لیا ہے، لیکن اس مجلس میں عورت کی جانب سے کسی نے قبول نہیں کیا، اس کے بعد عورت کو خبر ملی اور اس نے اجازت دیدی تو طرفین کے نزدیک یہ نکاح باطل ہے اور امام ابو یوسف کے نزدیک جائز ہے، طرفین کے ہاں عدم جواز کی وجہ یہ اصول ہے کہ ایک شخص ایک جانب سے اصیل اور دوسری جانب سے فضولی یا دونوں جانب سے فضولی نہیں ہو سکتا۔ ❶

❶ قَوْلُهُ وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ إلَخِ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ إِذَا قَالَ الْفُضُولِيُّ أَشْهَدُوا أَنِّي قَدْ زَوَّجْتُ فُلَانَةَ مِنْ فُلَانٍ فَبَلَغَهَا الْخَبَرَ فَأَجَازَ لَمْ يَجْزِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْوَاحِدَ يَصْلَحُ وَكِلَا وَاصِلًا مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ أَصِيلاً مِنْ جَانِبٍ وَوَكِلَا مِنْ جَانِبٍ حَتَّى نَفْذَ الْعَقْدَ وَأَمَّا الْوَاحِدُ هَلْ يَصْلَحُ فَضُولِيًّا مِنَ الْجَانِبَيْنِ أَوْ أَصِيلاً مِنْ جَانِبٍ فَضُولِيًّا مِنْ جَانِبٍ أَوْ وَكِلَا مِنْ جَانِبٍ فَضُولِيًّا مِنْ جَانِبٍ حَتَّى يَتَوَقَّفَ الْعَقْدَ وَرَأَى الْمَجْلِسَ عَلَى إِجَازَتِهِ فَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ (رَحِمَهُمَا اللَّهُ) لَا يَصْلَحُ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ يَصْلَحُ لِأَبِي يُوسُفَ أَنَّ الْوَاحِدَ يَتَوَلَّى الْعَقْدَ مِنَ الْجَانِبَيْنِ فِي بَابِ النِّكَاحِ فَإِذَا كَانَ فَضُولِيًّا وَجَبَ أَنْ يَتَوَقَّفَ فَصَارَ هَذَا كِتَابَ الْخَلْعِ وَالطَّلَاقِ عَلَى مَا لَمْ يَتَوَقَّفَ عَلَى قَبْلِهَا فِي غَيْرِ الْمَجْلِسِ فَكَذَا هَذَا وَلَهُمَا أَنْ هَذَا شَطْرُ الْعَقْدِ وَشَطْرُ الْعَقْدِ لَا يَتَوَقَّفَ عَلَى غَيْرِ الْمَجْلِسِ كَالْبَيْعِ فَإِذَا كَانَ غَائِبًا كَانَ شَطْرًا وَشَطْرُ الْعَقْدِ لَا يَتَوَقَّفُ مَا وَرَاءَ الْمَجْلِسِ كَالْبَيْعِ إِلَّا إِذَا صَارَ كُلُّ الْعَقْدِ مَوْجُودًا حَكْمًا بِحُكْمِ الْوَلَايَةِ أَوْ الْأَمْرِ لِأَنَّ كَلَامَهُ بِحُكْمِ الْوَلَايَةِ وَالْأَمْرِ صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْكَلَامَيْنِ فَصَارَ هُوَ الشَّحْصَيْنِ فَإِذَا انْعَدَمَتِ الْوَلَايَةُ الْأَمْرُ غَادَ الْأَمْرُ إِلَى حَقِيقَتِهِ وَهُوَ كَلَامُ فَرْدٍ حَقِيقَةٍ.

النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير: كتاب النكاح، باب في الإكفاء، ص ۱۷۵، ط:

باب المهر

(۱۸) إِنَّ الْمَفْرُوضَ بَعْدَ الْعَقْدِ كَالْمَفْرُوضِ فِي الْعَقْدِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ. ①

ترجمہ: امام ابو یوسف کے نزدیک عقد کے بعد مہر مقرر کرنا عقد میں مقرر کرنے کی طرح ہے۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مہر میں جو اضافہ عقد نکاح کے بعد مقرر کیا جاتا ہے وہ ایسا ہی ہے جیسا کہ عقد نکاح کے وقت مقرر کیا جائے۔
صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بات بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے عقد نکاح کے بعد مہر میں اضافہ کر دیا مثلاً عورت کا مہر پانچ سو درہم تھا شوہر نے سات سو درہم کر دیا اور عورت نے مجلس میں قبول کر لیا تو شوہر پر اصل مہر کے ساتھ اضافہ بھی لازم ہوگا، اب اگر طلاق قبل الدخول ہوگئی تو طرفین کے نزدیک مفروض فی العقد کی تنصیف ہوگی اور مفروض بعد العقد کی تنصیف نہیں ہوگی، جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مہر رسمی اور اضافہ دونوں کی تنصیف ہوگی، ان کے ہاں مفروض فی العقد اور مفروض بعد العقد دونوں برابر ہیں، جب مفروض فی العقد کی تنصیف ہوگی تو مفروض بعد العقد کی بھی تنصیف ہوگی، اس لئے کہ قرآن کریم میں ”فَنَصْفَ مَا فَرَضْتُمْ“ اور ”وَلَا فَضْلَ فِيهِ بَيْنَ الْمَفْرُوضِ فِي الْعَقْدِ وَبَيْنَ الْمَفْرُوضِ بَعْدَ الْعَقْدِ فَيَنْصَفُ هَذَا كَمَا يَنْصَفُ ذَلِكَ“ آیت میں تنصیف فی العقد اور بعد العقد کی کوئی صراحت نہیں ہے، لہذا یہ اطلاق دونوں پر جاری ہوگا۔ ②

① الہدایہ: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۳۲۷، ط: رحمانیہ

② (وَالْمُتْعَةُ إِنْ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ) وَلَا يَنْصَفُ؛ لِأَنَّ السَّبَبَ مَخْصُوصٌ بِالْمَفْرُوضِ فِي الْعَقْدِ بِالنِّصِّ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى (فَيَنْصَفُ مَا فَرَضْتُمْ) وَالْمَفْرُوضُ بَعْدَهُ لَيْسَ فِي مَعْنَاهُ (وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ) لَهَا فِي قَوْلِهِ الْأَوَّلِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي أَكْثَرِ الْمُعْتَبَرَاتِ فَلَا وَلِيَ أَنْ يَقُولَ وَعَنْ أَبِي يُوسُفَ كَمَا لَا يَخْفَى (نِصْفُ مَا فَرَضَ) بَعْدَ الْعَقْدِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مَفْرُوضًا فَيَتَنَاوَلُهُ النَّصُّ.

مجمع الأنهر: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۱ ص ۳۲۹، ط: دار إحياء التراث العربی

وقال أبو يوسف: تنصف مع الأصل؛ لأنها تلتحق بأصل العقد.

اللباب فی شرح الكتاب: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۳ ص ۱۶، ط: المكتبة العلمية

(۱۹) إِنَّهُ لَا يُبَالَىٰ اخْتِلَافُ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ. ①

ترجمہ: مقصود کے حصول کے وقت سبب کے مختلف ہونے کی کوئی پرواہ نہیں کی جاتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب مقصود حاصل ہو جائے اس وقت اگرچہ سبب بدل جائے اس کی کوئی پرواہ نہیں ہوتی، کیونکہ اصل تو مقصود کا حصول ہے سبب تو ایک ذریعہ اور موصل ہے۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے اس بات کو بتلا رہے ہیں کہ اگر عورت نے ابھی تک مہر پر قبضہ نہیں کیا تھا کہ اس نے اس مہر مسمیٰ کو اپنے شوہر کو ہبہ کر دیا، پھر شوہر نے اس عورت کو دخول سے پہلے طلاق دیدی، ان میں کوئی ایک بھی دوسرے پر کسی چیز کا رجوع نہیں کر سکتا، یعنی ابھی نہ شوہر عورت سے نصف مہر مانگ سکتا ہے اور نہ عورت، اس لئے کہ طلاق قبل الدخول کی صورت میں عورت ”فنصف ما فرضتم“ کی مستحق ہوتی ہے اور نصف آخر شوہر کو ملتا ہے، اب شوہر جس چیز کا طلاق قبل الدخول کی صورت میں مستحق تھا بعینہ وہی شے مستحقہ ہبہ کی صورت میں اس تک پہنچ چکی ہے اور مقصود بھی شے مستحق کا بعینہ پہنچنا تھا اور جب مقصود حاصل ہو جائے تو سبب کے اختلاف کی کوئی پرواہ نہیں ہوتی، یہاں شوہر کو اس کا نصف حصہ تو مل ہی گیا مزید نصف اور بھی ہبہ کی صورت میں مل گیا، اور اصول ہے ”لا یبالی باختلاف السبب عند حصول المقصود“ یہ اس طرح ہے جیسے زید کے بکر پر سو (۱۰۰) روپے قرض ہے، پھر بکر نے زید سے دو سو (۲۰۰) روپے قرض لیا، اب خواہ بکر زید کو دو سو روپے دے کر اپنا سو روپیہ واپس لے لے یا پھر سو روپے دے کر اپنا سو روپے وضع کرادے دونوں صورتیں برابر ہیں، اس لئے کہ حصول مقصود کے وقت اختلاف سبب کی پرواہ نہیں کی جاتی۔ اس کی مثال یہ مسئلہ بھی ہے کہ مشتری نے بیع فاسد کی صورت میں بیع پر قبضہ کیا پھر مشتری نے وہی بیع بائع کو ہبہ کر دی تو قیمت کا ضامن نہیں ہوگا اس لئے کہ مقصود حاصل ہو گیا اور اختلاف سبب کا اعتبار نہیں ہے۔ ②

① الہدایۃ: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۳۵۰، ط: رحمانیہ

② وَجْهُ الْإِسْتِحْسَانِ أَنَّهُ وَصَلَ إِلَيْهِ عَيْنُ مَا يَسْتَحِقُّهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَهُوَ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهِ مِنْ نِصْفِ الْمَهْرِ فَلَا يُبَالَىٰ بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ نَظِيرُهُ بَاعَ بَيْعًا فَاسِدًا وَقَبَضَ الْمُشْتَرَى الْمَبِيعَ، ثُمَّ وَهَبَهُ لِلْبَائِعِ لَا يَضْمَنُ قِيمَتَهُ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ وَلَا اعْتِبَارَ بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ.

تبیین الحقائق: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۱۴، ط: المطبعة الكبرى الأميرية =

(۲۰) اِنَّ الْبَيْعَ مَبْنَاهُ عَلَى الْمَصَایِقَةِ وَالْمُمَاكَسَةِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ فَاِنَّ مَبْنَاهُ

عَلَى الْمُسَامَحَةِ. ①

ترجمہ: بیع کی بنیاد تنگی اور ٹال مٹول پر ہے برخلاف نکاح کے اس کا مدار چشم پوشی اور آسانی پر ہے۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بیع کی بنیاد مشقت، تنگی اور ٹال مٹول پر ہے، جبکہ نکاح کی بنیاد سیر اور سہولت پر ہے، یعنی بعض چیزیں ایسی ہیں جو بیع میں تو قابل برداشت نہیں ہوتیں لیکن نکاح میں برداشت ہوتی ہیں اس لئے کہ نکاح کی بنیاد آسانی پر ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کسی عورت سے نکاح کیا حیوان پر یعنی مہر میں حیوان مقرر کیا لیکن وصف نہیں بیان کیا، مثلاً اعلیٰ ہونا، متوسط ہونا، ردی ہونا وغیرہ، البتہ جنس حیوان بیان کیا مثلاً بکری یا گائے وغیرہ، تو یہ نکاح درست ہوگا، اب شوہر پر متوسط درجے کا حیوان دینا لازم ہوگا، کیونکہ اگرچہ شوہر نے حیوان کی صفت بیان نہیں کی لیکن چونکہ نکاح کی بنیاد سہولت پر ہے اسی وجہ سے وصف میں جہالت برداشت کی جائے گی لیکن اگر بیع میں وصف بیان نہ کیا گیا ہو تو بیع درست نہیں ہوگی، یہاں تک کہ معمولی عیب کی وجہ سے بھی بیع کو لوٹا دیا جائے گا اس لئے کہ بیع کی بنیاد تنگی پر ہے اور نکاح کی بنیاد نرمی اور آسانی پر ہے اس لئے جہالت برداشت کی جاتی ہے جیسے مہر مثل میں جہالت۔ یاد رہے کہ نکاح میں بیان جنس ضروری ہے اگر جنس بھی بیان نہ کی تو نکاح نہیں ہوگا اس لئے کہ جب جنس معلوم نہ ہو تو وصف بھی معلوم نہیں ہو سکتا، البتہ بیان وصف ضروری نہیں ہے، برخلاف بیع کہ اس میں جنس اور وصف دونوں کی وضاحت ضروری ہے۔ ②

= وَوَجْهَ الْاِسْتِحْسَانِ اَنَّهُ وَصَلَ اِلَيْهِ عَيْنُ مَا يَسْتَحِقُّهُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَهُوَ بَرَاءَةٌ ذِمَّتِهِ عَنْ نِصْفِ الْمَهْرِ وَلَا يَبَالِي بِاخْتِلَافِ السَّبَبِ عِنْدَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ وَلَهُ نَظَائِرُ مِنْهَا مَا فِي مِعْرَاجِ الدَّرَايَةِ الْغَاصِبِ اِذَا وَهَبَ الْمَغْضُوبَ لِلْمَغْضُوبِ مِنْهُ.

البحر الرائق: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۳ ص ۱۶۹ ط: دار الکتاب الاسلامی

① الہدایہ: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۳۵۲، ط: رحمانیہ

② وَلَآنْ جَهَالَةَ الْوَسْطِ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ مِثْلُ جَهَالَةِ مَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ أَقْلُ قِتْلِكَ الْجَهَالَةَ لَمَّا لَمْ تَمْنَعْ صِحَّةَ تَسْمِيَةِ الْبَدَلِ، فَكَذَا هَذِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا تَصِحُّ تَسْمِيَتُهُ ثَمَنًا فِي الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ الْبَيْعَ =

(۲۱) إِنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ ①

ترجمہ: نکاح شرطِ فاسدہ سے باطل نہیں ہوتا برخلاف بیع کے (وہ شرطِ فاسدہ سے باطل ہو جاتی ہے)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح میں اگر ایسی شرط لگائی جو مقتضائے عقد کے خلاف ہو یعنی شرطِ فاسدہ تو اس سے نکاح باطل نہ ہوگا بلکہ وہ شرطِ فاسدہ خود باطل ہوگی برخلاف بیع کے کہ بیع شرطِ فاسدہ سے فاسد ہو جاتی ہے۔ اس کی وجہ یہ ہے کہ بیع میں مقصود مال ہوتا ہے جبکہ نکاح میں مقصود مال نہیں ہوتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مسلمان نے شراب یا خنزیر کو مہر بنا کر کسی عورت سے نکاح کیا تو یہ نکاح تو درست ہوگا لیکن اس عورت کو شراب یا خنزیر کی جگہ مہر مثل ملے گا، اس لئے کہ شراب اور خنزیر کی شرط لگانا شرطِ فاسدہ ہے اور نکاح شرطِ فاسدہ سے فاسد نہیں ہوتا لہذا نکاح بدستور باقی رہے گا، مسلمان کے حق میں شراب یا خنزیر کا تملک اور تملیک محال ہے، اس لئے اس کا تسمیہ فاسد ہوگا اور فسادِ تسمیہ کی صورت میں مہر مثل لازم ہوتا ہے، اس لئے یہاں بھی مہر

= لَا يَحْتَمِلُ جَهَالَةَ الْبَدَلِ أَصْلًا قُلْتُ أَوْ كَثُرَتْ، وَالنِّكَاحُ يَحْتَمِلُ الْجَهَالَةَ الْيَسِيرَةَ مِثْلَ جَهَالَةِ مَهْرِ الْمِثْلِ، وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الْبَيْعِ عَلَى الْمُضَاقِقَةِ وَالْمُمَاكَسَةِ، فَالْجَهَالَةُ فِيهِ وَإِنْ قُلْتُ تُفْضَى إِلَى الْمُنَازَعَةِ وَمَبْنَى النِّكَاحِ عَلَى الْمُسَامَحَةِ وَالْمُرُوءَةِ، فَجَهَالَةُ مَهْرِ الْمِثْلِ فِيهِ لَا تُفْضَى إِلَى الْمُنَازَعَةِ فَهُوَ الْفَرْقُ.

بدائع الصنائع: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۲۸۳، ط: دار الکتب العلمیہ
وَإِنَّمَا صَحَّتِ التَّسْمِيَةُ مَعَ هَذِهِ الْجَهَالَةِ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ مُعَاوَضَةٌ مَالٍ بِغَيْرِ مَالٍ فَجَعَلْنَا التَّزَامَ الْمَالِ ابْتِدَاءً حَتَّى لَا يَفْسُدَ بِأَصْلِ الْجَهَالَةِ كَالَّذِي وَالْأَقَارِيرِ وَشَرَطْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُسَمَّى مَالًا وَسَطُهُ مَعْلُومٌ رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ وَذَلِكَ عِنْدَ إِعْلَامِ الْجِنْسِ، لِأَنَّهُ يَشْتَمِلُ عَلَى الْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ وَالْوَسْطِ ذُو حَظٍّ مِنْهُمَا بِخِلَافِ جَهَالَةِ الْجِنْسِ؛ لِأَنَّهُ وَاسِطَةٌ لِاخْتِلَافِ مَعَانِي الْأَجْنَاسِ وَبِخِلَافِ الْبَيْعِ؛ لِأَنَّ مَبْنَاهُ عَلَى الْمُضَاقِقَةِ وَالْمُمَاكَسَةِ أَمَّا النِّكَاحُ فَمَبْنَاهُ عَلَى الْمُسَامَحَةِ.

البحر الرائق: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۳ ص ۱۷۵، ط: دار الکتب الاسلامی

① الهدایة: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۳۵۲، ط: رحمانیہ

مثلاً لازم ہوگا، برخلاف بیع کے وہ شروطِ فاسدہ سے فاسد ہو جاتی ہے، چنانچہ اگر کسی شخص نے بیع میں خمر یا خنزیر کو ثمن بنایا تو بیع فاسد ہو جائے گی، اس لئے کہ بیع کا مدار تنگی اور مشقت پر ہے، جبکہ نکاح کا دار و مدار مساحت اور نرمی پر ہے۔ بیع شرطِ فاسد سے فاسد اس لئے ہوتی ہے کہ شرط میں ربا کا معنی ہوتا ہے جو اُسے فاسد کر دیتا ہے۔ بیع میں مال کا مبادلہ مال کے ساتھ ہوتا ہے جبکہ نکاح میں ایسا نہیں ہوتا، بلکہ نکاح میں تو حقیقتاً مبادلہ ہی نہیں ہے، نکاح تو اُس وقت بھی درست ہوتا ہے جبکہ اس میں مہرنہ ہونے کی شرط لگائی جائے، ایسی صورت میں مہر مثل لازم ہوتا ہے۔ ❶

(۲۲) إِذَا اجْتَمَعَتِ الْإِشَارَةُ وَالتَّسْمِيَةُ تُعْتَبَرُ الْإِشَارَةُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. ❷

ترجمہ: جب اشارہ اور تسمیہ دونوں جمع ہو جائیں تو امام ابو حنیفہ کے نزدیک اشارہ کا اعتبار ہوگا۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب ایک چیز کے بارے میں اشارہ اور تسمیہ جمع ہو جائیں تو امام صاحب کے نزدیک اشارہ معتبر ہوگا نہ کہ تسمیہ، یعنی حکم اشارے کی بناء پر مرتب ہوگا۔
صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کسی عورت سے نکاح کیا اور کہا اس مٹکے میں جو سرکہ ہے اس پر میں آپ سے نکاح کرتا ہوں اور مٹکے کی طرف اشارہ کیا، جب اس مٹکے کو دیکھا گیا تو اس میں سرکہ نہیں تھا بلکہ شراب تھی، تو اس صورت میں شوہر پر مہر مثل لازم

❶ وَلَكِنَّا نَقُولُ: هُمَا شَرْطَا قَبُولِ الْخَمْرِ، وَهُوَ شَرْطٌ فَاسِدٌ إِلَّا أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ، وَشَرْطُ صِحَّةِ التَّسْمِيَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُسَمَّى مَا لَا فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَطَلَتْ التَّسْمِيَةُ فَكَأَنَّهُ لَمْ يُسَمَّ لَهَا عَوْضًا فَلِهَذَا كَانَ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا وَهَكَذَا نَقُولُ فِي الْبَيْعِ: إِنَّهُ يَصِيرُ كَأَنَّهُ لَمْ يُسَمَّ ثَمَنًا، وَالْبَيْعُ يَفْسُدُ عِنْدَ عَدَمِ تَسْمِيَةِ الثَّمَنِ.

المبسوط للسرخسی: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۵ ص ۸۹، ط: دار المعرفة
وَهُوَ مَا إِذَا تَزَوَّجَهَا عَلَى خَمْرٍ أَوْ خِنْزِيرٍ فَإِنَّ الْمُسَمَّى لَيْسَ بِمَالٍ مُتَقَوِّمٍ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ فَكَانَ شَرْطُ قَبُولِهِ شَرْطُنَا فَاسِدًا غَيْرَ أَنَّ النِّكَاحَ لَا يَبْطُلُ بِالشُّرُوطِ الْفَاسِدَةِ فَيَصِحُّ النِّكَاحُ وَيُلْغَوُ الشَّرْطُ وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ بِخِلَافِ الْبَيْعِ فَإِنَّهُ يَفْسُدُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ.

تبیین الحقائق: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۱۵۱، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهدایہ: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۳۵۲، ط: رحمانیہ

ہوگا کیونکہ یہاں اشارہ اور تسمیہ دونوں جمع ہو گئے اور جب اشارہ اور تسمیہ جمع ہو جائیں تو امام صاحب کے نزدیک اشارہ کا اعتبار ہوتا ہے، یہاں اشارے اور تسمیہ کا اجتماع ہے اور تعارف اور شناخت کے اعتبار سے اشارہ تسمیہ پر غالب ہوتا ہے، اس لئے کہ اشارہ کرنا ایسا ہے گویا اُس چیز پر ہاتھ رکھنا ہے اور ہاتھ رکھنے سے شے دوسرے سے ممتاز ہو جاتی ہے اور اس میں غیر کا احتمال نہیں رہتا، برخلاف نام لینے کے اس لئے کہ بسا اوقات لفظ کا استعمال ہوتا ہے اور اُس سے مراد غیر ماضع لہ ہوتا ہے۔ ❶

(۲۳) إِنَّ وَجُوبَ الْمُسَمَّى وَإِنْ قَلَّ يَمْنَعُ وَجُوبَ مَهْرِ الْمِثْلِ. ❷

ترجمہ: مہر مسمی کا وجوب اگرچہ کم ہو مہر مثل کے وجوب سے مانع ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب عقد کے وقت جتنا مہر مقرر کر دیا جائے اگرچہ یہ مقرر کردہ مہر کم ہو لیکن یہ مہر مثل کے وجوب کو روکتا ہے یعنی مہر مثل لازم نہیں ہوتا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے دو متعین غلام پر عقد نکاح کیا یعنی یہ کہا کہ میں آپ سے ان دو غلاموں پر نکاح کرتا ہوں جبکہ ان میں سے ایک آزاد تھا، تو اس صورت میں اس عورت کے لئے صرف وہ ایک غلام ہی ہوگا جبکہ اس غلام کی قیمت دس دراہم کے برابر ہو، اس لئے کہ اس شخص نے مہر مقرر کیا تھا اور مہر مسمی کا وجوب کے لئے مانع ہے، لہذا یہاں بھی یہ مہر مسمی یعنی غلام مہر مثل کے وجوب کے لئے مانع ہوگا، مہر مثل مسمی کا بدل ہوتا ہے اور بدل اور مبدل ایک ساتھ جمع نہیں ہوتے، اس لئے دوسرا غلام اقل مہر یعنی دس درہم کی مالیت کا ہے تو وہی مسمی واجب ہوگا۔ دوسرا غلام چونکہ آزاد ہے اور آزاد مہر نہیں بن سکتا،

❶ (أَبْلَغُ فِي الْمَقْصُودِ وَهُوَ التَّعْرِيفُ) لِأَنَّ الْإِشَارَةَ بِمَنْزِلَةِ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الشَّيْءِ، وَيَحْصُلُ بِهَا كَمَالُ التَّمْيِيزِ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَى الشَّيْءِ وَإِرَادَةُ غَيْرِ مُتَبَعَةٍ، وَأَمَّا التَّسْمِيَةُ فَمِنْ بَابِ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ، وَيَجُوزُ إِطْلَاقُ اللَّفْظِ وَإِرَادَةُ غَيْرِ مَا وَضَعَ لَهُ.

العناية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۳ ص ۳۵۹، ط: دار الفكر

وَلَأَبَى حَنِيفَةَ أَنَّ الْإِشَارَةَ قَدْ اجْتَمَعَتْ مَعَ التَّسْمِيَةِ فَتُجَبَّرُ الْإِشَارَةُ لِكُونِهَا أَبْلَغُ فِي الْمَقْصُودِ وَهُوَ التَّعْرِيفُ.

تبیین الحقائق: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۲ ص ۱۵۱، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۲ ص ۳۵۳، ط: رحمانیہ

بچہ ضائع ہو جائے گا اور اس کا مستقبل تاریک ہو جائے گا۔ ❶

(۲۵) إِنَّ الْإِنْسَانَ مِنْ جِنْسٍ قَوْمٍ أَبِيهِ. ❷

ترجمہ: انسان اپنے باپ کی قوم کی جنس سے ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان اپنے باپ کی قوم کی جنس میں سے ہوتا ہے، یعنی جنسیت میں باپ کا اعتبار ہوتا ہے اور نسبت بھی باپ کی طرف ہوتی ہے، بایں وجہ مہر مثل میں بھی باپ کے قبیلے کی عورتوں کا اعتبار ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ عورت کے مہر مثل کا اعتبار اس کی بہنوں اور پھوپھیوں اور چچا زاد بہنوں کے ساتھ ہوگا، یعنی باپ کی طرف جو قبیلہ ہے اس کی عورتوں کے ساتھ مہر مثل کا اعتبار ہوگا اور ماں کی طرف سے جو قبیلہ ہے اس کی عورتوں کا اعتبار نہیں ہوگا۔ البتہ اگر ماں بھی باپ کے قبیلے میں سے ہو جیسے ماں باپ کی چچا زاد ہو تو اس صورت میں ماں کے مہر مثل کا بھی اعتبار ہوگا ورنہ نہیں، کیونکہ ہر انسان اپنے باپ کی قوم کا ہم جنس ہوتا ہے اور ہر شے کی قیمت اس کی ہم جنس چیز میں غور کرنے سے معلوم ہوتی ہے، اس لئے والد کی قرابت دار

❶ (وَيُثْبِتُ النَّسَبُ) أَيُ نَسَبُ الْمَوْلُودِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ لِأَنَّ النَّسَبَ يُحْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ إِحْيَاءَ لِلْوَلَدِ فَيَتَرْتَّبُ عَلَى الثَّابِتِ مِنْ وَجْهِهِ وَيُعْتَبَرُ مُدَّةُ النَّسَبِ مِنْ وَقْتِ الدُّخُولِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى.

تبیین الحقائق: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۵۳، ط: المطبعة الكبرى الأميرية
(قَوْلُهُ وَيُثْبِتُ النَّسَبُ) أَيُ نَسَبُ الْمَوْلُودِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ، لِأَنَّ النَّسَبَ مِمَّا يُحْتَاطُ فِي إِثْبَاتِهِ إِحْيَاءَ لِلْوَلَدِ فَيَتَرْتَّبُ عَلَى الثَّابِتِ مِنْ وَجْهِهِ أَطْلَقَهُ فَأَفَادَ أَنَّهُ يُثْبِتُ بغيرِ دَعْوَةٍ كَمَا فِي الْقُنْيَةِ وَتُعْتَبَرُ مُدَّةُ النَّسَبِ وَهِيَ سِتَّةُ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الدُّخُولِ عِنْدَ مُحَمَّدٍ وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ الْفَاسِدَ لَيْسَ بِدَاعٍ إِلَيْهِ وَالْإِقَامَةُ بِاعْتِبَارِهِ كَذَا فِي الْهُدَايَةِ وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ ابْتِدَاءُ الْمُدَّةِ مِنْ وَقْتِ الْعَقْدِ قِيَاسًا عَلَى الصَّحِيحِ وَالْمَشَايِخُ أَفْتَوْا بِقَوْلِ مُحَمَّدٍ لِبُعْدِ قَوْلِهِمَا لِعَدَمِ صِحَّةِ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ.

البحر الرائق: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۳ ص ۸۲، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهدایة: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۵۴، ط: رحمانیہ

عورتوں کے مہر کو دلیل بنا کر اور اسے سامنے رکھ کر مہر مثل کا فیصلہ ہوگا۔ بسا اوقات ماں باندی ہوتی ہے اور بیٹی قرشی ہوتی ہے والد کے تابع ہو کر۔ ❶

(۲۶) إِنَّ الْقَوْلَ فِي الدَّعَاوَى قَوْلٌ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ الظَّاهِرُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ. ❷

ترجمہ: طرفین کے نزدیک دعووں میں اُس شخص کا قول معتبر ہوتا ہے جس کے حق میں ظاہر حال شاہد ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دعووں میں اس شخص کے قول کا اعتبار ہوگا جس کے لئے ظاہر حال شاہد ہو یعنی جس کا قول ظاہر کے موافق ہو۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر میاں بیوی کا مہر میں اختلاف ہو گیا یعنی عورت زیادہ مہر کا دعویٰ کرتی ہے اور شوہر اس زیادتی کا انکار کرتا ہے، تو اس صورت میں مہر مثل کے مکمل ہونے کی حد تک عورت کا قول معتبر ہوگا اور مہر مثل سے زیادہ کی صورت میں شوہر

❶ وَلَكِنَّا نَقُولُ: قِيمَةُ الشَّيْءِ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالرُّجُوعِ إِلَى قِيمَةِ جَنْسِهِ، وَالْإِنْسَانُ مِنْ جَنْسِ قَوْمٍ أَبِيهِ لَا مِنْ جَنْسِ قَوْمِ أُمِّهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْأُمَّ قَدْ تَكُونُ أُمَّةً، وَالْبِنْتُ تَكُونُ قُرَشِيَّةً تَبَعًا لِأَبِيهَا فَلِهَذَا أُعْتَبِرَ عَشِيرَتُهَا مِنْ قَبْلِ أَبِيهَا، وَلَا يُعْتَبَرُ مَهْرُهَا بِمَهْرِ أُمِّهَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ أُمُّهَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا بِأَنَّ كُنَانَتْ بِنْتُ عَمِّهِ، فَحِينَئِذٍ يُعْتَبَرُ مَهْرُهَا لَا؛ لِأَنَّهَا أُمُّهَا بَلْ؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ عَمِّ أَبِيهَا، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ مِنْ عَشِيرَتِهَا امْرَأَةٌ هِيَ مِثْلُهَا فِي الْحُسْنِ، وَالْجَمَالِ وَالسَّنِّ، وَالْمَالِ وَالْبَكَارَةِ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ هَذِهِ الْأَوْصَافِ.

المبسوط للسرخسي: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۵ ص ۶۴، ط: دار المعرفة
وَإِنَّمَا يُضَافُ إِلَى أَقَارِبِ الْأَبِ لِأَنَّ النَّسَبَ إِلَيْهِ، وَلِأَنَّ قِيمَةَ الشَّيْءِ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالرُّجُوعِ إِلَى قِيمَةِ جَنْسِهِ وَالْإِنْسَانُ مِنْ جَنْسِ قَوْمٍ أَبِيهِ لَا مِنْ جَنْسِ قَوْمِ أُمِّهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْأُمَّ قَدْ تَكُونُ أُمَّةً وَالْابْنَةُ تَكُونُ قُرَشِيَّةً تَبَعًا لِأَبِيهَا (وَلَا يُعْتَبَرُ بِأُمِّهَا وَحَالَتِهَا إِذَا لَمْ تَكُنَا مِنْ قَبِيلَتِهَا) بِأَنَّ يَكُونُ أَبُوهَا تَزَوَّجَ بِنْتُ عَمِّهِ فَإِنَّ أُمُّهَا وَحَالَتِهَا تَكُونُ مِنْ قَبِيلَتِهَا. وَقَوْلُهُ (لَمَّا بَيَّنَّا) إِيَّاهُ إِلَى قَوْلِهِ وَقِيمَةُ الشَّيْءِ إِنَّمَا تُعْرَفُ بِالنَّظَرِ فِي قِيمَةِ جَنْسِهِ.

العناية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۳ ص ۳۶۸، ط: دار الفكر

❷ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۲ ص ۳۵۶، ط: رحمانیہ

کے قول کا اعتبار ہوگا، کیونکہ مہر مثل کے تمام ہونے تک عورت کا قول ظاہر کے موافق ہے اور ظاہر حال اس کے لئے شاہد ہے اس لئے کہ نکاح کے باب میں مہر مثل ہی موجب اصلی ہے، اور جس کے لئے ظاہر حال شاہد ہو اسی کا قول معتبر ہوتا ہے، لہذا مہر مثل کی تکمیل تک عورت کا قول معتبر ہوگا اور مہر مثل سے زیادہ کی صورت میں شوہر کا قول ظاہر حال کے موافق ہے اور جس کا قول ظاہر کے موافق ہو اسی کا قول معتبر ہوتا ہے، لہذا مہر مثل پر زیادتی کی صورت میں شوہر کا قول معتبر ہوگا۔ ❶

(۲۷) إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْمُنْكَرِ مَعَ الْيَمِينِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ. ❷

ترجمہ: امام ابو یوسف کے نزدیک منکر کا قول اُس کی قسم کے ساتھ معتبر ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک جب مدعی کے پاس گواہ نہ ہوں تو اس صورت میں منکر کی بات کی تصدیق مع الیمین ہوگی، یعنی منکر کے حق میں فیصلہ یمین کے ساتھ ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا مسئلہ میں امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک چاہے یہ اختلاف طلاق قبل الدخول کی صورت میں ہو یا طلاق بعد الدخول کی صورت میں، شوہر ہی کے قول کا اعتبار ہوگا، اس لئے کہ عورت زیادتی کا دعویٰ کرتی ہے اور شوہر اس زیادتی کا منکر ہے، اور منکر کا قول مع الیمین معتبر ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی شوہر کا قول مع الیمین معتبر ہوگا۔ ❸

❶ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ مُدْعِيَّةً لِلزِّيَادَةِ وَهُوَ يُنْكِرُهَا وَلَهُمَا أَنَّ الْقَوْلَ فِي الدَّعَاوَى قَوْلُ مَنْ يَشْهَدُ لَهُ الظَّاهِرُ. وَالظَّاهِرُ شَاهِدٌ لِمَنْ يَشْهَدُ لَهُ مَهْرُ الْمَثَلِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُوجِبُ الْأَصْلِيُّ فِي بَابِ النِّكَاحِ وَصَارَ كَالصَّبَاغِ مَعَ رَبِّ الثُّوبِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي مِقْدَارِ الْأَجْرِ تُحَكَّمُ قِيَمَةُ الصَّبْغِ.

البحر الرائق: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۳ ص ۹۳ ط: دار الکتاب الإسلامی

❷ الهدایة: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۲ ص ۳۵۶، ط: رحمانیہ

❸ (لأبی یوسف أن المرأة قد تدعی الزیادة، والزواج ینکر، والقول قول المنکر مع یمینہ، إلا أن یأتی بشیء ینکذبہ الظاهر فیہ) بأن ذکر أقل من عشرة دراهم؛ لأن ظاهر الشرع ینکرہ، وظاهر الحال ینکذبہ.

البنایة: کتاب النکاح، باب المہر، ج ۵ ص ۹۲، ط: دار الکتب العلمیة

(۲۸) مَنْ كَانَتْ بَيِّنَةٌ خِلَافِ الظَّاهِرِ تُقْبَلُ بَيِّنَتُهُ. ①

ترجمہ: جس کے گواہ ظاہر کے خلاف ہوں تو اس کے گواہ مقبول ہوں گے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس آدمی کے گواہ ظاہر کے خلاف ہوں تو اُن کی گواہی قبول کی جائے گی، اس لئے جس کے گواہ خلاف ظاہر ہوں گے وہ مدعی ہوگا اور مدعی کا بیئہ قبول ہوتا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا مسئلہ کی پہلی صورت میں یعنی جب مہر مثل ایک ہزار ہو یا ایک ہزار سے کم ہو اور بیوی دو ہزار کا دعویٰ کرتی ہو، اور دونوں میاں بیوی نے گواہ بھی پیش کر دیئے تو عورت کے گواہ قبول کئے جائیں گے، کیونکہ جب مہر مثل ایک ہزار یا اس سے کم ہو اور گواہ دو ہزار کی گواہی دیں تو یہ خلاف ظاہر کی گواہی دے رہے ہیں اور جس کے گواہ ظاہر کے خلاف ہوں وہ مقبول ہوتے ہیں، لہذا پہلی صورت میں عورت کے گواہ مقبول ہوں گے اور دوسری صورت میں یعنی جب مہر مثل دو ہزار یا زیادہ ہو اور شوہر ہزار کا دعویٰ کرتا ہو تو شوہر کے گواہ مقبول ہوں گے، وجہ وہی ہے جو ابھی گزری ہے۔ ②

(۲۹) إِنْ مَهْرَ الْمِثْلِ هُوَ الْمَوْجِبُ الْأَصْلِيُّ فِي بَابِ النِّكَاحِ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ

خِلَافًا لِأَبِي يُوسُفَ. ③

ترجمہ: نکاح کے باب میں طرفین کے نزدیک مہر مثل ہی موجب اصلی ہے، امام ابو یوسف کا

اس میں اختلاف ہے۔

① الهدایة: کتاب النکاح، باب المهر، ج ۲ ص ۳۵۶، ۳۵۷، ط: رحمانیہ

② (وَأَيُّهُمَا أَقَامَ الْبَيِّنَةَ فِي الْوَجْهَيْنِ) أَيْ فِيمَا إِذَا شَهِدَ مَهْرُ الْمِثْلِ لِلزَّوْجِ وَفِيمَا إِذَا شَهِدَ مَهْرُ الْمِثْلِ لِلْمَرْأَةِ (تُقْبَلُ، وَإِنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ مَا إِذَا كَتَنَ مَهْرُ الْمِثْلِ شَاهِدًا لِلزَّوْجِ (تُقْبَلُ بَيِّنَتُهَا لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ الزِّيَادَةَ وَفِي الْوَجْهِ الثَّانِي) وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ شَاهِدًا لِلْمَرْأَةِ (تُقْبَلُ لِأَنَّهَا تُثَبِّتُ الْحُطَّ) وَالْأَصْلُ فِي هَذَا أَنَّ الْبَيِّنَةَ تُثَبِّتُ مَا لَيْسَ بِثَابِتٍ ظَاهِرًا.

العناية: کتاب النکاح، باب المهر، ج ۳ ص ۳۷۶، ط: دار الفکر

③ الهدایة: کتاب النکاح، باب المهر، ج ۲ ص ۳۵۶، ط: رحمانیہ

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طرفین کے نزدیک نکاح کے باب میں موجب اصلی مہر مثل ہے یعنی جب مہر مثل پر فیصلہ متعذر ہو اس وقت مہر مسمی واجب ہوتا ہے جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مہر مسمی موجب اصلی ہے یعنی جب مہر مسمی متعذر ہو جائے اس وقت مہر مثل کی طرف رجوع کرتے ہیں۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر میاں بیوی کا اصل مسمی میں اختلاف ہو جائے تو اس صورت میں بالا جماع مہر مثل واجب ہوگا، کیونکہ طرفین کے نزدیک تو اس لئے مہر مثل واجب ہوگا کہ ان کے نزدیک باب نکاح میں موجب اصلی مہر مثل ہی ہے اور امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک اس لئے مہر مثل واجب ہوگا کہ ان کے نزدیک جب مہر مسمی متعذر ہو جائے تو مہر مثل واجب ہوتا ہے اور یہاں بھی چونکہ مہر مسمی پر فیصلہ کرنا متعذر ہے لہذا مہر مثل ہی واجب ہوگا۔ ❶

(۳۰) إِنَّهُ لَا حُكْمَ لِمَهْرِ الْمِثْلِ عِنْدَهُ بَعْدَ مَوْتِهِمَا خِلَافًا لَّهُمَا. ❷

ترجمہ: مہر مثل کا کوئی حکم نہیں ہے زوجین کے مرنے کے بعد امام صاحب کے نزدیک، صاحبین کا اختلاف ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب میاں بیوی مرجائیں تو ان کی وفات کے بعد امام صاحب کے نزدیک مہر مثل کا کوئی اعتبار نہ ہوگا، جبکہ صاحبین کے نزدیک بعد الوفاۃ بھی مہر مثل کا اعتبار ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر میاں بیوی مرجائیں جبکہ اس

❶ (وَلَوْ كَانَ الْإِخْتِلَافُ فِي أَصْلِ الْمُسَمَّى) بِأَنْ ادَّعَى أَحَدُهُمَا التَّسْمِيَةَ وَأَنْكَرَ الْآخَرُ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ مَنْ يُنْكِرُ التَّسْمِيَةَ (وَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْإِجْمَاعِ) الْمُرَكَّبُ، أَمَّا عِنْدَهُمَا فَلِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي التَّحْكِيمِ، وَأَمَّا عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ فَلِأَنَّهُ تَعَذَّرَ الْقَضَاءُ بِالْمُسَمَّى لِعَدَمِ ثُبُوتِ التَّسْمِيَةِ لِلْإِخْتِلَافِ فَيَجِبُ مَهْرُ الْمِثْلِ كَمَا لَوْ تَزَوَّجَهَا وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا مَهْرًا.

العناية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۳ ص ۳۷۷، ط: دار الفكر

❷ الهداية: كتاب النكاح، باب المهر، ج ۲ ص ۳۵۷، ط: رحمانیہ

عورت کے لئے مہر مقرر کیا تھا تو اس صورت میں عورت کے ورثاء کو یہ اختیار ہے کہ وہ شوہر کی میراث میں سے اس عورت کا مہر وصول کریں اور اگر عورت کے لئے مہر مقرر نہیں کیا تھا تو اس صورت میں عورت کے ورثاء کے لئے امام صاحب کے نزدیک کچھ بھی نہیں ہوگا جبکہ صاحبین کے نزدیک اس صورت میں مہر مثل ہوگا، کیونکہ امام صاحب کے نزدیک زوجین کی وفات کے بعد مہر مثل کا کوئی اعتبار نہیں ہوتا، لہذا یہاں بھی بعد الوفاۃ مہر مثل کا کوئی اعتبار نہ ہوگا، اور صاحبین کے نزدیک چونکہ بعد وفات الزوجین مہر مثل کا اعتبار ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی مہر مثل کا اعتبار ہوگا اور عورت کے ورثہ شوہر کے ترکہ سے اس عورت کا مہر مثل وصول کریں گے۔ ①

① (وَإِذَا مَاتَ الزَّوْجَانِ وَقَدْ سَمِيَ لَهَا مَهْرًا فَلَوْ رَثَتْهَا أَنْ يَأْخُذُوا ذَلِكَ مِنْ مِيرَاثِ الزَّوْجِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَمِيَ لَهَا مَهْرًا فَلَا شَيْءَ لَوَرَثَتْهَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، وَقَالَا: لَوَرَثَتْهَا الْمَهْرُ فِي الْوَجْهَيْنِ مَعْنَاهُ) أَيْ مَعْنَى قَوْلِهِ لَوَرَثَتْهَا الْمَهْرُ فِي الْوَجْهَيْنِ (الْمُسَمَّى فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ) وَهُوَ مَا إِذَا سَمِيَ (وَمَهْرُ الْمَثَلِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي) وَهُوَ مَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ (أَمَّا الْأَوَّلُ) وَهُوَ وَجُوبُ الْمُسَمَّى (فَلَا نَ الْمُسَمَّى ذِينَ فِي ذِمَّتِهِ) إِمَّا بِبُتُوْتِهِ بِالْبَيِّنَةِ أَوْ بِالتَّصَادُقِ (وَقَدْ تَأَكَّدَ بِالْمَوْتِ فَيَقْضَى مِنْ تَرَكَّتِهِ) إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا مَاتَا مَعًا أَوْ لَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا مَاتَ أَوَّلًا أَوْ عَلِمَ أَنَّ الزَّوْجَ مَاتَ أَوَّلًا، وَأَمَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهَا مَاتَتْ أَوَّلًا فَلَا يَسْقُطُ نَصِيبُهُ مِنْ ذَلِكَ (وَأَمَّا الثَّانِي فَوَجْهُ قَوْلِهِمَا أَنَّ مَهْرَ الْمَثَلِ صَارَ ذِينًا فِي ذِمَّتِهِ كَالْمُسَمَّى فَلَا يَسْقُطُ بِالْمَوْتِ كَمَا إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا) وَهُوَ قِيَاسُ قَوْلِهِ لَكِنْ اسْتَحْسَنَ.

باب نکاح الرقيق

(۳۱) إِنَّ الْإِذْنَ فِي النِّكَاحِ يَنْتَظِمُ الْفَاسِدَ وَالْجَائِزَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا ۱

ترجمہ: امام ابوحنیفہ کے نزدیک نکاح میں اجازت نکاح فاسد اور جائز دونوں کو شامل ہوتی ہے، صاحبین کا اس میں اختلاف ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ کے نزدیک جب آقا اپنے غلام کو نکاح کی اجازت دیدے تو اجازت مطلق ہوتی ہے یہ نکاح صحیح اور فاسد دونوں کو شامل ہوتی ہے، جبکہ صاحبین رحمہما اللہ کے نزدیک یہ اجازت صرف نکاح صحیح کی ہوتی ہے نہ کہ نکاح فاسد کی۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آقا نے اپنے غلام سے کہا کہ اس باندی سے نکاح کرلو، پس اس غلام نے اس باندی سے نکاح فاسد کر لیا تو امام صاحب کے نزدیک مہر میں اس غلام کو بیچا جائے گا جبکہ صاحبین کے نزدیک جب غلام آزاد ہو جائے گا تو اس سے مہر لیا جائے گا۔ امام صاحب کے نزدیک غلام مہر میں اس لئے بیچا جائے گا کہ اس کو آقا نے اجازت دی ہے اور چونکہ یہ اجازت نکاح صحیح کے ساتھ نکاح فاسد کو بھی شامل ہے، اس لئے کہ لفظ تزوج مطلق ہے جو دونوں کو شامل ہے، جب غلام آقا کی اجازت سے نکاح کرے تو غلام کو مہر میں بیچا جاتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی غلام کو بیچا جائے گا اور صاحبین کے نزدیک چونکہ یہ اجازت صرف نکاح صحیح کی ہوتی ہے تو جب غلام نے نکاح فاسد کیا تو گویا کہ آقا کی اجازت کے بغیر نکاح کیا اور غلام جب آقا کی اجازت کے بغیر نکاح کر لے تو اس صورت میں مہر غلام کی آزادی کے بعد لیا جاتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی مہر جب غلام آزاد ہو جائے گا تو اس سے لیا جائے گا۔ ۲

۱ الہدایۃ: کتاب النکاح، باب نکاح الرقيق، ج ۲ ص ۳۶۰، ط: رحمانیہ

۲ (قَوْلُهُ: وَالْإِذْنُ فِي النِّكَاحِ يَنْتَظِمُ الْفَاسِدَ أَيْضًا) أَيْ كَمَا يَنْتَظِمُ الصَّحِيحُ، وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ لَا يَنْتَظِمُ إِلَّا الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ النِّكَاحِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ الْإِعْفَافُ، وَالتَّحْصِينُ وَذَلِكَ بِالْجَائِزِ وَلَهُ أَنَّ اللَّفْظَ مُطْلَقٌ فَيَجْرِي عَلَى إِطْلَاقِهِ، وَبَعْضُ الْمَقَاصِدِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ =

(۳۲) إِنَّ النِّفْقَةَ تَقَابِلُ الْإِحْتِبَاسَ ۱

۱ الہدایہ: کتاب النکاح، باب نکاح الرقیق، ج ۲ ص ۳۶۱، ط: رحمانیہ

ترجمہ: خرچہ رو کے رکھنے کے مقابلے میں ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شوہر پر بیوی کا جو نان نفقہ واجب ہوتا ہے یہ اس بیوی کو گھر میں رو کے رکھنے کے عوض اور مقابلے میں ہوتا ہے، صرف عقد نکاح سے نفقہ واجب نہیں ہوتا۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آقا اپنی باندی کا کسی شخص سے نکاح کر دے اور باندی کو اپنی خدمت کے لئے رو کے رکھے تو اس وقت باندی کا نان نفقہ اور سکنی کا انتظام آقا پر ہوگا، لیکن اگر آقا باندی کو شوہر کے ساتھ ایک مکان میں الگ کر دے اور اپنا حق استخدا چھوڑ دے تو اس وقت باندی کا نان نفقہ اور سکنی وغیرہ شوہر پر لازم ہوگا، اس لئے کہ نفقہ احتباس کی وجہ سے ہوتا ہے، پس جس کی طرف سے احتباس پایا جائے گا نفقہ اُسی پر لازم ہوگا چاہے آقا ہو یا شوہر۔ ۲

(۳۳) إِنَّ الْقَتْلَ فِي أَحْكَامِ الدُّنْيَا جُعِلَ إِتْلَافًا ۳

ترجمہ: قتل کو دنیاوی احکام میں اتلاف شمار کیا گیا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی کو قتل کرنا اس کو دنیاوی احکامات میں اتلاف شمار کر کے قتل عمد میں قاتل پر قصاص اور قتل خطا میں اس پر دیت واجب کی جاتی ہے۔ جس طرح قتل قصاص وغیرہ کے سلسلے میں اتلاف ہے اسی طرح مہر کے متعلق بھی وہ اتلاف ہوگا اور مہر کا اتلاف

= حَاصِلُ كَالنَّسَبِ وَوُجُوبِ الْمَهْرِ، وَالْعِدَّةِ عَلَى اعْتِبَارِ وُجُودِ الْوَطْءِ وَفَائِدَةُ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي حَقِّ لَزُومِ الْمَهْرِ فِيمَا إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً نِكَاحًا فَاسِدًا وَدَخَلَ بِهَا لِأَنَّهُ يَبَاعُ فِي الْمَهْرِ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُمَا لَا يُطَالَبُ إِلَّا بَعْدَ الْعِتْقِ.

البحر الرائق: کتاب النکاح، باب نکاح الرقیق، ج ۳ ص ۲۰۸، ط: دار الکتاب الإسلامی

۲ فَإِنْ بَوَّأَهَا مَعَهُ مَنْزِلًا فَلَهَا النِّفْقَةُ وَالسُّكْنَى؛ لِأَنَّ النِّفْقَةَ تَقَابِلُ الْإِحْتِبَاسَ، وَلَوْ بَدَّلَهُ أَنْ يَسْتَحْدِمَهَا بَعْدَ التَّبَوُّثِ فَلَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ حَقَّهُ لَا يَسْقُطُ بِهَا كَمَا لَا يَسْقُطُ بِالنِّكَاحِ.

تبیین الحقائق: کتاب النکاح، باب نکاح الرقیق، ج ۲ ص ۱۶۲، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

۳ الہدایہ: کتاب النکاح، باب نکاح الرقیق، ج ۲ ص ۳۶۱، ط: رحمانیہ

یہی ہے کہ قاتل کو کچھ بھی مہر نہ ملے اور جو کچھ نکاح سے ثابت اور واجب ہوا تھا وہ ساقط ہو جائے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آقا نے اپنی باندی کی کسی سے شادی کرا دی پھر اس باندی کے ساتھ ابھی تک اس کے شوہر نے دخول نہیں کیا تھا کہ آقا نے اس باندی کو قتل کر ڈالا تو اب امام صاحب کے نزدیک اس قاتل آقا کے لئے اس باندی کا مہر نہیں ہوگا یعنی یہ اس کے مہر سے محروم ہو جائے گا۔ کیونکہ قتل احکام دنیا میں تلف کرنا ہے اور جب آقا نے قبل الدخول اس باندی کو قتل کر دیا تو گویا کہ اس نے معوض عنہ یعنی ملک بضع کو شوہر کے سپرد کرنے سے پہلے ہلاک کر دیا، جب مبدل اور معوض یعنی ملک بضع ہلاک ہو گیا تو اُس کا بدل یعنی مہر بھی ساقط ہو جائے گا اور آقا مہر سے محروم ہوگا، جس طرح مسلمان عورت نکاح کے بعد خلوت اور صحبت سے پہلے مرتد ہو جائے تو منع مبدل کی وجہ سے اُسے بھی بدل یعنی مہر سے محروم کیا جائے گا، اسی طرح یہاں بھی آقا مہر سے محروم ہوگا، جبکہ صاحبین یہ فرماتے ہیں کہ جس طرح طبعی موت مرنے سے مہر ساقط نہیں ہوتا اسی طرح قتل سے بھی مہر ساقط نہیں ہوگا اس لئے کہ وہ اپنے وقت مقرر پر مری ہے، اس لئے شوہر پر مہر لازم ہوگا اور وہ مہر آقا کو ملے گا، صاحبین کے قیاس کا جواب یہ ہے کہ قتل کو دنیاوی احکامات میں اِتلاف شمار کیا گیا ہے، جس طرح قتلِ عمد میں قاتل پر قصاص اور قتلِ خطاء میں دیت لازم ہوتی ہے، اسی طرح مہر کے سلسلے میں بھی یہ اِتلاف شمار ہوگا اور قاتل کو کچھ مہر نہ ملے گا۔ ❶

(۳۴) إِنَّ جِنَايَةَ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِي حَقِّ أَحْكَامِ الدُّنْيَا. ❷

❶ (قَوْلُهُ: وَيَسْقُطُ الْمَهْرُ بِقَتْلِ السَّيِّدِ أَمَنَهُ قَبْلَ الْوُطْءِ) وَهَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَقَالَ عَلَيْهِ الْمَهْرُ لِمَوْلَاهَا اِعْتِبَارًا بِمَوْتِهَا حَتْفَ اَنْفِهَا، وَهَذَا لِأَنَّ الْمَقْتُولَ مَيِّتٌ بِأَجَلِهِ وَلَهُ أَنَّهُ مَنَعَ الْمُبْدَلَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَيُجَازَى بِمَنَعِ الْبَدَلِ كَمَا إِذَا ارْتَدَّتِ الْحُرَّةُ وَكَمَا إِذَا قَتَلَ الْبَائِعُ الْمَبِيعَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، وَالْقَتْلُ فِي حَقِّ أَحْكَامِ الدُّنْيَا جُعِلَ اِتْلَافًا حَتَّى وَجَبَ الْقِصَاصُ، وَالذِّيَّةُ فَكَذَا فِي حَقِّ الْمَهْرِ أَفَازُ بِسُقُوطِهِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَقْبُوضًا سَقَطَ عَنْ ذِمَّةِ الزَّوْجِ، وَإِنْ كَانَ مَقْبُوضًا لِرِمَّةٍ رُدَّ جَمِيعِهِ عَلَى الزَّوْجِ.

البحر الرائق: کتاب النکاح، باب نکاح الرقیق، ج ۳ ص ۲۱۳، ط: دار الکتاب الإسلامی

❷ الهدایة: کتاب النکاح، باب نکاح الرقیق، ج ۲ ص ۳۶۱، ط: رحمانیہ

ترجمہ: انسان کا اپنی ذات پر جنایت کرنا دنیاوی احکام کے حق میں معتبر نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان جب اپنی ذات پر جنایت کر بیٹھے مثلاً اپنے آپ کو قتل کر دے تو دنیاوی احکام میں اس جنایت کا کوئی اعتبار نہیں ہوتا، یعنی اس پر قتل کے احکام جاری نہیں ہوتے گو کہ آخرت میں اس کی باز پرس ہوگی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آزاد عورت کے شوہر نے اس کے ساتھ دخول سے پہلے اپنے آپ کو قتل کر دیا تو اس صورت میں اس عورت کے لئے مہر ہوگا یعنی اس عورت کے ورثاء کو اس کا مہر ملے گا کیونکہ اس عورت نے اپنی ذات پر جنایت کی ہے اور انسان کا اپنی ذات پر جنایت کرنا دنیاوی احکام کے حق میں معتبر نہیں ہے، اس لئے خودکشی کرنے والے کو غسل دیا جاتا ہے اور اس کی نماز جنازہ پڑھی جاتی ہے، خودکشی کرنا طبعی موت مرنے کے مشابہ ہے اور عورت کے طبعی موت مرنے کی صورت میں مہر ساقط نہیں ہوتا، لہذا خودکشی کرنے کی صورت میں بھی مہر ساقط نہیں ہوگا اور اس کا ولی اس کی جانب سے اس پر قبضہ کرے گا۔ ❶

(۳۵) إِنَّ حَاجَةَ الْمَرْءِ إِلَى إِبْقَاءِ نَسْلِهِ دُونَ إِلَى إِبْقَاءِ نَفْسِهِ. ❷

ترجمہ: ابقائے نسل کی حاجت ابقائے نفس کی حاجت سے کم درجے کی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان کو اپنی نفس کی بقاء کی ضرورت زیادہ ہوتی ہے بنسبت اپنی نسل کو باقی رکھنے کی ضرورت سے کیونکہ پہلے جان کی بقاء ہے یعنی خود باقی رہے گا تو نسل بھی باقی رہے گی۔

❶ (لَا بِقَتْلِ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا قَبْلَهُ) أَيْ لَا يَسْقُطُ الْمَهْرُ بِقَتْلِ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا وَفِيهِ خِلَافُ زُفَرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ يَقُولُ إِنَّهَا قَوَّتْ الْمُبْدَلَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَيَفُوتُ الْبَدْلُ كَقَتْلِ الْمَوْلَى أُمَّتُهُ وَتَقْبِيلُهَا ابْنَ زَوْجِهَا وَلَنَا أَنَّ جَنَايَةَ الْمَرْءِ عَلَى نَفْسِهِ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ أَصْلًا وَلِهَذَا إِذَا قَتَلَ نَفْسَهُ يُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عَلَيْهِ. وَوَجْهُ آخِرٌ وَهُوَ أَنَّ قَتْلَ الْحُرَّةِ نَفْسَهَا لَوْ أُعْتَبِرَ تَفْوِيتًا لِلْمَهْرِ إِنَّمَا يَكُونُ تَفْوِيتًا بَعْدَ مَوْتِهَا وَبِالْمَوْتِ يَنْتَقِلُ الْمَهْرُ إِلَى وَرَثَتِهَا فَلَا يَسْقُطُ؛ لِأَنَّهُ لِلْوَرَثَةِ لَا لَهَا.

تبیین الحقائق: کتاب النکاح، باب نکاح الرقیق، ج ۲ ص ۱۶۵، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهدایة: کتاب النکاح، باب نکاح الرقیق، ج ۲ ص ۳۶۲، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی آدمی نے اپنے بیٹے کی باندی سے وطی کر لی تو باپ اس باندی کا مالک بن جائے گا لیکن قیمت کے ساتھ یعنی بیٹے کو اس باندی کی قیمت دے گا، اور اگر باپ نے اپنے آپ کو بچانے اور زندہ رکھنے کے لئے بیٹے کا کھانا کھا لیا تو اس پر کچھ لازم نہ ہوگا یعنی قیمت وغیرہ، کیونکہ کھانے کی طرف ضرورت اپنے نفس کو باقی رکھنے کے لئے ہوتی ہے اور باندی کے ساتھ مباشرت کی ضرورت اپنی نسل کو باقی رکھنے کے لئے ہے، اور اپنے نفس کو باقی رکھنے کی ضرورت زیادہ ہے، اس لئے باپ پر کھانے کی صورت میں قیمت وغیرہ واجب نہ ہوگی اور باندی کے ساتھ وطی کی صورت میں قیمت واجب ہوگی۔ ❶

❶ لِأَنَّ لَهُ وَلَايَةَ تَمْلِكُ مَالِ ابْنِهِ ابْتِدَاءً عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى إِبْقَاءِ نَفْسِهِ فَكَذَا لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى إِبْقَاءِ نَسْلِهِ لَكِنَّ الْحَاجَةَ إِلَى إِبْقَاءِ النَّفْسِ أَشَدُّ مِنَ الْحَاجَةِ إِلَى إِبْقَاءِ النَّسْلِ وَلِهَذَا يَتَمَلَّكُ الطَّعَامَ بِغَيْرِ شَيْءٍ وَالْجَارِيَةَ بِالْقِيَمَةِ وَيَحِلُّ لَهُ تَنَاوُلُ الطَّعَامِ عِنْدَ الْحَاجَةِ وَلَا يَحِلُّ لَهُ الْوُطْءُ وَيُجْبَرُ عَلَى إِنْفَاقِهِ عَلَيْهِ وَلَا يُجْبَرُ عَلَى دَفْعِ الْجَارِيَةِ إِلَيْهِ لِيَتَسَرَّى بِهَا الْأَبُ فَلِأَجْلِ الْحَاجَةِ جَنَازَ لَهُ التَّمْلُكُ وَلِقْصُورِهَا وَعَدَمُ الضَّرُورَةِ إِلَيْهَا أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ الْقِيَمَةَ صِيَانَةً لِمَالِ الْوَلَدِ مَعَ حُصُولِ مَقْصُودِ الْأَبِ إِذْ مِلْكُهُ مُحْتَرَمٌ وَزَوَالُهُ بَدَلٍ كَلَّا زَوَالٍ فَرَاغَيْنَا فِيهَا الْحَقَّيْنِ.

(٣٦) إِنَّ الشَّهَادَةَ لَيْسَتْ شَرْطًا فِي حَالَةِ الْبَقَاءِ وَلَا الْعِدَّةُ تُنَافِيهَا. ①

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح کے باب میں شہادت صرف صحت کے لئے شرط ہے اور نکاح کی بقاء کے لئے شرط نہیں ہے یعنی بعد میں اگر گواہ مر بھی جائیں تب بھی نکاح برقرار رہے گا اور اسی طرح عدت گزارنا یہ بھی نکاح کے بقاء کی منافی نہیں ہے یعنی دونوں جمع ہو سکتے ہیں، جیسے شبہ سے وطی کی صورت میں عورت معتدہ بھی ہوتی ہے اور اس کا نکاح بھی باقی ہوتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کافر مرد نے کافرہ عورت سے بغیر گواہوں کے نکاح کیا، یا وہ عورت کسی کافر کی معتدہ تھی جبکہ ایسا کرنا ان کے دین میں جائز تھا، پھر وہ دونوں میاں بیوی مسلمان ہو گئے تو امام صاحب کے نزدیک وہ اپنے نکاح پر برقرار ہوں گے اور تجدید نکاح کی ضرورت نہیں ہے کیونکہ شہادت اور معتدہ ہونا نکاح کے بقاء کے لئے شرط نہیں ہے، جب معاملہ ایسا ہے تو یہ اپنے نکاح پر برقرار رہیں گے۔ معتدۃ الغیر کے نکاح کو حرام قرار دینے کی دو صورتیں ہیں، (۱) شریعت کا حق بنا کر اسے حرام قرار دیا جائے۔ (۲) حق زوج کے طور پر اسے حرام قرار دیا جائے اور صورتِ مسئلہ میں مذکورہ دونوں صورتیں ممکن نہیں ہیں، حق شرع کے طور پر اسے حرام قرار دینا اس لئے ممکن نہیں ہے کہ کفار حقوقِ شرع کے مخاطب ہی نہیں ہیں اور حق زوج والی صورت اس لئے ممکن نہیں ہے کہ شوہر معتدۃ الغیر سے نکاح کی حرمت کا معتقد نہیں ہے، لہذا جب تحریم کے دونوں دروازے بند ہیں تو حرمت کا کوئی نیا دروازہ یا عدم جواز کی کوئی نئی راہ تلاش نہیں کی جائے گی اور کفار کے حق میں ان کا مذکورہ نکاح درست سمجھا جائے گا۔ ۲

① الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك، ج ٢ ص ٣٦٢، ط: رحمانية

٢ وَلَا بَى حَنِيفَةً أَنْ حُرْمَةَ النِّكَاحِ إِنَّمَا هِيَ لِلْعِدَّةِ لِكُوبِهِ نِكَاحِ الْمُنْكَوحَةِ مِنْ وَجْهِهِ. وَتُبُوتُ الْعِدَّةِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِلشَّرْعِ أَوْ لِلزَّوْجِ لَا سَبِيلَ إِلَى الْأَوَّلِ (لَأَنَّهُمْ لَا يَخَاطَبُونَ بِحُقُوقِهِ) وَلِهَذَا لَا يَتَعَرَّضُ لَهُمْ فِي الْخَمْرِ وَالْخَنْزِيرِ، وَلَا إِلَى الثَّانِي (لَأَنَّهُ لَا يَعْتَقِدُهُ) لِأَنَّ هَذَا الْوَضْعَ عَلَى ذَلِكَ =

(۳۷) إِنَّ الْمَحْرَمِيَّةَ تُنَافِي بَقَاءَ النِّكَاحِ ①

ترجمہ: ذی رحم محرم ہونا نکاح کے بقاء کے منافی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ محرمیت یعنی وہ رشتے جو انسان پر حرام ہیں نہ ان سے ابتداءً نکاح ہو سکتا ہے اور نہ بقاء۔ محرمیت نکاح کے منافی ہے، محرمیت اور نکاح آپس میں دو متضاد چیزیں ہیں، دونوں ایک ساتھ جمع نہیں ہو سکتی، جب محرمیت ہوگی تو نکاح نہیں ہوگا اور جب نکاح باقی ہوگا تو محرمیت نہ ہوگی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مجوسی نے اپنی ماں یا بہن سے نکاح کر لیا پھر دونوں نے اسلام قبول کر لیا تو فوراً دونوں کے مابین تفریق کی جائے گی، کیونکہ ماں، بہن ذی رحم محرم ہیں اور محرمیت نکاح کے بقاء کی منافی ہے، دونوں جمع نہیں ہو سکتے، لہذا دونوں کے درمیان فرقت کی جائے گی۔ جس طرح اگر کسی کا نکاح صغیرہ سے ہوا، پھر معلوم ہوا کہ وہ اس کی رضاعی بہن ہے تو نکاح باطل ہوگا اس لئے کہ محرمیت بقاء نکاح کے منافی ہے۔ ②

= الْفَرَضُ وَكَتَانُ النِّكَاحِ وَقَعَ ابْتِدَاءً صَحِيحًا لِلْوُجُودِ الْمُقْتَضَى وَهُوَ صُدُورُ الرُّكْنِ مِنْ أَهْلِهِ مُضَافًا إِلَى مَحَلِّهِ وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ (وَالشَّهَادَةُ لَيْسَتْ شَرْطًا فِيهَا) وَلِهَذَا لَوْ مَاتَ الشُّهُودُ لَمْ يَبْطُلِ النِّكَاحُ. (وَكَذَا الْعِدَّةُ لَا تُنَافِي حَالَةَ الْبَقَاءِ كَالْمَنْكُوحَةِ إِذَا وُطِئَتْ بِشُبْهَةٍ) يَجِبُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ صِيَانَةً لِحَقِّ الْوَاطِئِ وَلَا يَبْطُلُ النِّكَاحُ الْقَائِمُ.

العناية: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ۳ ص ۴۱۴، ۴۱۵، ط: دار الفكر

① الهداية: كتاب النكاح، باب نكاح أهل الشرك، ج ۲ ص ۳۶۵، ط: رحمانیہ

② (قَوْلُهُ: وَلَوْ كَتَانَتْ مَحْرَمُهُ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا) أَيْ لَوْ كَانَتْ الْمَرْأَةُ مُحْرَمًا لِلْكَافِرِ فَإِنَّ الْقَاضِيَ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا إِذَا أَسْلَمَا أَوْ أَحَدُهُمَا اتَّفَقَا لِأَنَّ نِكَاحَ الْمُحَارِمِ لَهُ حُكْمُ الْبُطْلَانِ فِيمَا بَيْنَهُمَا عِنْدَهُمَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْعِدَّةِ وَوَجَبَ التَّعَرُّضُ بِالْإِسْلَامِ فَيُفَرِّقُ وَعِنْدَهُ لَهُ حُكْمُ الصَّحَّةِ فِي الصَّحِيحِ إِلَّا أَنَّ الْمَحْرَمِيَّةَ تُنَافِي بَقَاءَ النِّكَاحِ فَيُفَرِّقُ.

البحر الرائق: كتاب النكاح، باب نكاح الرقيق، ج ۳ ص ۲۲۳، ط: دار الكتاب الإسلامي

(۳۸) إِنَّ الْإِسْلَامَ يَغْلِبُ وَلَا يُغْلَى ①

ترجمہ: اسلام غالب ہوتا ہے مغلوب نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اسلام ہمیشہ غالب رہے گا اور کفر مغلوب رہے گا یعنی کوئی ایسا فعل سرانجام دینا جس سے اسلام کی مغلوبیت آئے جائز نہ ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا مسئلہ میں اگر میاں بیوی میں سے کسی ایک نے اسلام قبول کر لیا تب بھی دونوں میں تفریق کی جائے گی، کیونکہ دونوں میں سے ایک کے اسلام لانے سے اگر تفریق نہ کی جائے تو اس صورت میں اسلام کی مغلوبیت آئے گی جبکہ اسلام ہمیشہ غالب ہوتا ہے اور مغلوب نہیں ہوتا، لہذا اسلام کے غلبہ کو پیش نظر رکھتے ہوئے دونوں میں تفریق کی جائے گی۔ ②

(۳۹) إِنَّ النِّكَاحَ مَا شُرِعَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِمَصَالِحِهِ ③

ترجمہ: نکاح اپنے عین کے لئے مشروع نہیں کیا گیا ہے بلکہ وہ تو اپنے مصالح کی غرض سے مشروع کیا گیا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شریعت نے نکاح صرف خواہشات نفسانی کو پورا کرنے کے لئے مشروع نہیں کیا بلکہ نکاح مصالح نکاح کے لئے مشروع کیا گیا ہے، نکاح کے

① الہدایۃ: کتاب النکاح، باب نکاح أهل الشوک، ج ۲ ص ۳۶۵، ط: رحمانیہ

② (أما اعتقاد المصنف) علی دینہ الباطل (لا یعارض إسلام المسلم، لأن الإسلام یعلو) علی کل شیء (ولا یعلو) أى لا یعلو (علیه) شیء، فلا یعارضه إصرار الآخر علی دینہ. (ولو ترفعوا) یعنی ترفع کلاهما إلی الحاکم (یفرق بینهما بالإجماع؛ لأن مرافعتهما کتحکیمهما) یعنی إذا حکما رجلا وطلبا منه حکم الإسلام له أن یفرق بینهما، فالقاضی أولى بذلك لعموم ولائہ.

البنایۃ: کتاب النکاح، باب نکاح الرقیق، ج ۵ ص ۲۳۶، ۲۳۷، ط: دار الکتب العلمیۃ

③ الہدایۃ: کتاب النکاح، باب نکاح أهل الشوک، ج ۲ ص ۳۶۵، ط: رحمانیہ

مصالح سکنی، ازدواج، توالد و تناسل وغیرہ ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مرتدہ عورت نہ کسی مسلمان مرد سے نکاح کر سکتی ہے اور نہ کسی کافر سے، کیونکہ ان کے ساتھ نکاح مصالح نکاح کو شامل نہیں ہے یعنی ان کے مابین جو نکاح کے مصالح ہیں وہ حاصل نہیں ہو سکتے اور چونکہ نکاح ذات نکاح کی حیثیت سے مشروع نہیں ہے بلکہ مصالح نکاح کے لئے مشروع ہے، مرتدہ کو مجبوس کیا جائے گا تا کہ وہ غور و فکر کر کے اپنے شبہات دور کرے، اور شوہر کی خدمت اس کو غور و فکر کرنے سے غافل کر دے گی، اس لئے اس کے حق میں نکاح مشروع نہیں ہے، نیز مصالح نکاح زوجین کے درمیان حاصل نہیں ہو سکتا، نکاح لذاتہ مشروع نہیں ہے، بلکہ نکاح مصالح کے لئے مشروع ہے، اور نکاح کے مصالح سکنی، توالد و تناسل وغیرہ ہے۔^①

① وَأَمَّا الْمُرْتَدَّةُ فَلِأَنَّهَا مَحْبُوسَةٌ لِلتَّأْمُلِ وَخِدْمَةِ الزَّوْجِ تَشْغُلُهَا عَنْهُ وَلِأَنَّهُ لَا يَتَّظَمُ بَيْنَهُمَا الْمَصَالِحُ، وَالنِّكَاحُ مَا شُرِعَ لِعَيْنِهِ بَلْ لِمَصَالِحِهِ وَعَبَّرَ بِأَحَدٍ فِي سِيَاقِ النَّفْيِ لِإِفِيدِ الْعُمُومِ فَلَا يَتَزَوَّجُ الْمُرْتَدُّ مُسْلِمَةً وَلَا كِتَابِيَّةً وَلَا مُرْتَدَّةً وَلَا يَتَزَوَّجُ الْمُرْتَدَّةُ مُسْلِمًا وَلَا كَافِرًا وَلَا مُرْتَدًّا.

کتاب الرضاع

(۴۰) إِنَّ الْمَغْلُوبَ غَيْرُ مَوْجُودٍ حُكْمًا. ①

ترجمہ: مغلوب حکماً غیر موجود ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ دو چیزوں میں سے ایک اگر غالب ہو اور دوسری مغلوب ہو تو یہ شے مغلوب حکم کے اعتبار سے معدوم شمار ہوگی یعنی حکم کا تعلق شے غالب سے ہوگا اور شے مغلوب پر حکم دائر نہیں ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ اگر عورت کا دودھ پانی کے ساتھ مل جائے اور پھر بچے کو پلایا جائے اور حال یہ کہ دودھ غالب ہو یعنی دودھ زیادہ ہو نسبت پانی کے تو اس صورت میں حرمت رضاعت ثابت ہو جائے گی، کیونکہ جب دودھ غالب ہے اور پانی مغلوب ہے اور شے مغلوب حکم کے اعتبار سے موجود نہیں ہوتی تو مذکورہ صورت میں بھی گویا پانی موجود نہیں ہے بلکہ سارا کا سارا دودھ ہے، تو ایسی صورت میں حرمت رضاعت ثابت ہو جائے گی، اور اگر معاملہ برعکس ہو جائے یعنی پانی غالب ہو اور دودھ مغلوب ہو تو حرمت رضاعت ثابت نہ ہوگی اس لئے کہ مغلوب اگرچہ حقیقتاً موجود ہوتا ہے، مگر حکماً وہ معدوم اور غیر موجود ہوتا ہے، جبکہ ثبوت حرمت کے لئے حقیقت اور حکم دونوں اعتبار سے اس کا وجود ضروری ہے۔ ②

① الہدایۃ: کتاب الرضاع، ج ۲ ص ۳۷۱، ط: رحمانیہ

② (ونحن نقول: المغلوب غیر موجود حکماً، حیث لا یتطهر لمقابلة الغالب، كما فی الیمین) بأن حلف لا یشرب اللبن، فشرب لبناً مغلوباً بماء لا یحنت. لكن للخصم أن یجیب عنه ویقول: إن الأیمان مبنیة علی العرف، فلا یحنت، لأنه فی العرف لا یشمی المغلوب لبناً، أما الحرمة فمبنیة علی وجود اللبن، ولكن الأولى أن نقول: إن الحرمة لا تتعلق بصورة الإرضاع، ووجود اللبن كما فی "الکبیر" بالإجماع، بل یتعلق باعتبار إنشاز العظم، وإنبات اللحم، والمغلوب لا یحصل الإنشاز والإنبات، لأنه لا یحصل التغذی به.

البنیة: کتاب الرضاع، ج ۵ ص ۲۷۰، ط: دار الکتب العلمیة

(۴۱) إِنَّ التَّابِعَ كَالْمَغْلُوبِ ①

ترجمہ: تابع مغلوب کی مانند ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شے تابع ہو یعنی مقصود نہ ہو بلکہ تبعاً حاصل ہو جائے تو مغلوب کی مانند ہے امام صاحب کے نزدیک، اور مغلوب حکماً معدوم ہوتا ہے لہذا تابع بھی حکماً معدوم ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دودھ کھانے کے ساتھ مخلوط ہو جائے تو اس صورت میں حرمت رضاعت ثابت نہ ہوگی اگرچہ امام صاحب کے نزدیک دودھ غالب ہو، اس لئے کہ حرمت کا دار و مدار نشو و نما پر موقوف ہے، اور نشو و نما کا تعلق غذا سے ہے، اور یہ بات اپنی جگہ مسلم ہے کہ غذا کے سلسلے میں کھانا اصل ہے اور دودھ فرع اور تابع ہے اور تابع کا اعتبار نہیں ہوتا۔ غذائیت اور نشو و نما میں اصل کھانا ہے، دودھ تابع ہے پس یہ مغلوب کی مانند ہوا۔ نشو و نما کا تعلق چونکہ دودھ سے نہیں ہے اس لئے اس سے حرمت ثابت نہیں ہوگی۔ دودھ کھانے کے ساتھ مل جانے کی وجہ سے تابع ہو گیا اور تابع کے متعلق اصول ہے کہ ”لا اعتبار بالتوابع“ یعنی اثبات احکام میں توابع کا اعتبار نہیں ہوتا۔ ②

(۴۲) إِنَّ الْجِنْسَ لَا يَغْلِبُ الْجِنْسَ ③

ترجمہ: جنس جنس پر غالب نہیں ہوتی۔

① الہدایہ: کتاب الرضاع، ج ۲ ص ۳۷۱، ط: رحمانیہ

② (قَوْلُهُ: وَاللَّبَنُ الْمَخْلُوطُ بِالطَّعَامِ لَا يُحَرِّمُ) أَطْلَقَهُ فَأَفَادَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِ اللَّبَنِ غَالِبًا بِحَيْثُ يَتَقَاطَرُ عِنْدَ رَفْعِ اللَّقْمَةِ أَوْ لَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَهُوَ الصَّحِيحُ مَطْبُوحًا أَوْ لَا لِأَنَّ الطَّعَامَ أَصْلٌ، وَاللَّبَنُ تَابِعٌ فِيمَا هُوَ الْمَقْصُودُ وَهُوَ التَّغْدِي وَهُوَ مَنَاطُ التَّحْرِيمِ وَلِأَنَّ الْغَلْبَةَ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ حَالَةَ الْوُصُولِ إِلَى الْمَعِدَةِ، وَفِي تِلْكَ الْحَالَةِ الطَّعَامُ هُوَ الْغَالِبُ وَقَالَا إِنْ كَانَ اللَّبَنُ غَالِبًا تَعَلَّقَ بِهِ التَّحْرِيمُ نَظَرًا لِلْغَالِبِ، وَالْخِلَافُ فِيمَا إِذَا لَمْ تَمَسَّهُ النَّارُ أَمَّا الْمَطْبُوحُ فَلَا اتِّفَاقًا.

البحر الرائق: کتاب الرضاع، ج ۳ ص ۲۴۵، ط: دار الكتاب الإسلامی

③ الہدایہ: کتاب الرضاع، ج ۲ ص ۳۷۱، ط: رحمانیہ

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام محمد اور امام زفر کے نزدیک جنس اپنی ہم جنس شے پر غالب نہیں آتی یعنی ایک جنس سے دوسری ہلاک اور ختم نہیں ہوتی کیونکہ دونوں مقصود میں متحد ہوتی ہیں۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو عورتوں کا دودھ آپس میں مل جائے تو امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک تحریم ان میں سے جو غالب ہوگا اس کے ساتھ متعلق ہوگی، یعنی جس عورت کا دودھ غالب ہوگا حرمت اسی سے متعلق ہوگی۔ جبکہ امام احمد اور امام زفر رحمہما اللہ کے نزدیک تحریم دونوں سے متعلق ہوگی یعنی دونوں عورتوں سے حرمت رضاعت ثابت ہوگی، کیونکہ دودھ آپس میں ہم جنس ہے، اور جنس جنس پر غالب نہیں آتی، بلکہ شے اپنی ہم جنس چیز کے ساتھ مل کر مودکد اور مستحکم ہوتی ہے، مغلوب اور معدوم نہیں ہوتی، لہذا دونوں دودھ جب باہم مل گئے تو ان میں مزید تقویت پیدا ہوگی، اس لئے حرمت دونوں سے متعلق ہوگی اور کسی ایک کے ساتھ خاص نہیں ہوگی۔ ❶

(۴۳) إِنَّ الْمُحَرَّمَ فِي الرِّضَاعِ مَعْنَى النُّشُوءِ. ❷

ترجمہ: رضاعت میں حرمت کا تعلق نشوونما سے ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حرمت رضاعت کی جو علت ہے وہ نشوونما ہے یعنی جس غذا سے نشوونما اور بڑھوتری ہوگی اُس سے حرمت رضاعت ثابت ہوگی، جس غذا سے نشوونما نہ ہو اُس سے حرمت ثابت نہیں ہوگی۔

❶ وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ يَثْبُتُ الْحُرْمَةُ مِنْهُمَا جَمِيعًا وَهُوَ قَوْلُ زُفَرٍ وَجْهٌ قَوْلِ مُحَمَّدٍ أَنَّ اللَّبَنَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ وَالْجِنْسُ لَا يَغْلِبُ الْجِنْسَ فَلَا يَكُونُ خَلْطُ الْجِنْسِ بِالْجِنْسِ اسْتِهْلَاكًا فَلَا يَصِيرُ الْقَلِيلُ مُسْتِهْلَكًا فِي الْكَثِيرِ فَيَغْذِي الصَّبِيَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِقَدَرِهِ بِإِنْبَاتِ اللَّحْمِ وَإِنْ شَارِ الْعَظْمِ أَوْ سَدَّ الْجُوعَ؛ لِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَا يَسْلُبُ قُوَّةَ الْآخَرِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى أَنَّ خَلْطَ الْجِنْسِ بِالْجِنْسِ لَا يَكُونُ اسْتِهْلَاكًا لَهُ أَنَّ مَنْ غَضَبَ مِنْ آخَرَ زَيْتًا فَخَلَطَهُ بِزَيْتٍ آخَرَ اشْتَرَكَ فِيهِ فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا.

بدائع الصنائع: کتاب الرضاع، ج ۴ ص ۱۰، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: کتاب الرضاع، ج ۲ ص ۳۵۳، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی عورت کے پستان سے نکالے ہوئے دودھ کو آلہ حقنہ میں رکھ کر نچلے حصے کے کسی مقام سے بچے کے پیٹ میں پہنچایا گیا تو اس سے رضاعت ثابت نہیں ہوگی، اس لئے کہ ثبوت رضاعت کے لئے نشوونما کا پایا جانا ضروری ہے اور نشوونما کا وجود اسی وقت ہوگا جب منہ کے ذریعے اوپر سے کوئی چیز منہ میں ڈالی جائے، اور صورت حال یہ ہے کہ یہاں بچے سے غیر نم سے دودھ پہنچایا گیا ہے، لہذا اس سے نشوونما متحقق نہیں ہوگی اور چونکہ اس پر حرمت کا مدار ہے اس لئے اس سے حرمت بھی ثابت نہیں ہوگی۔ ❶

کتاب الطلاق

باب طلاق السنة

(۴۴) إِنَّ النَّهْيَ عَنِ الشَّيْءِ لِمَعْنَى فِيْ غَيْرِهِ لَا يُنَافِيْ مَشْرُوعِيَّتَهُ. ❷

ترجمہ: (حالت حیض) میں طلاق دینے کی ممانعت ایک ایسے معنی کی وجہ سے ہے جو اس کے علاوہ میں ہے، لہذا (طلاق) کی مشروعیت معدوم نہیں ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شے ذات کے اعتبار سے مشروع ہو غیر کے اعتبار سے ممنوع ہو تو یہ منہی عنہ لغیرہ کہلاتی ہے، غیر کی وجہ سے ممنوع ہونا یہ ذات کے اعتبار سے مشروع ہونے کے منافی نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے اپنی بیوی کو حیض کی

❶ أَمَّا الْإِحْتِقَانُ بِاللَّبَنِ، فَلِأَنَّ النُّشُوءَ لَا يُوجَدُ فِيهِ وَالتَّحْرِيمُ بِاعْتِبَارِهِ وَإِنَّمَا يُوجَدُ بِالْعِدَاءِ وَهُوَ مِنَ الْأَعْلَى لَا مِنَ الدُّبْرِ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ يَثْبُتُ بِهِ الْحُرْمَةُ كَمَا يَفْسُدُ بِهِ الصَّوْمُ قُلْنَا الْفِطْرُ يَتَعَلَّقُ بِالْوُضُولِ إِلَى الْجَوْفِ، وَالْمُحَرَّمُ فِي الرِّضَاعِ مَعْنَى النُّشُوءِ وَلَا يُوجَدُ فِيهِ وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ لَوْ أَقْطَرَ فِي أُنْثَاهِ أَوْ وَصَلَ إِلَى جَائِفَةٍ أَوْ آمَةٍ، وَلَوْ أَقْطَرَ فِي إِحْلِيلِهِ لَا تَثْبُتُ بِهِ الْحُرْمَةُ، وَالسَّعُوطُ وَالْوُجُورُ يَثْبُتُ بِهِمَا التَّحْرِيمُ بِالِاتِّفَاقِ لِحُصُولِ النُّشُوءِ بِهِمَا.

تبیین الحقائق: کتاب الرضاع، ج ۲ ص ۱۸۶، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب طلاق السنة، ج ۲ ص ۳۷۵، ط: رحمانیہ

حالت میں طلاق دیدی تو طلاق واقع ہو جائے گی، کیونکہ طلاق ذات کے اعتبار سے مشروع ہے، البتہ حالت حیض میں مدت طویل ہونے کی وجہ سے ممنوع ہے اور شے جب غیر کی وجہ سے منہی عنہ ہو تو وہ ذات کے اعتبار سے مشروع ہونے کے منافی نہیں ہے، لہذا حالت حیض میں طلاق دینا یہ طلاق کی مشروعیت کے منافی نہیں ہے اس لئے طلاق واقع ہو جائے گی۔ حالت حیض میں طلاق دینا اس لئے ممنوع ہے کہ انسان جس حیض میں طلاق دے گا، ظاہر ہے عدت میں اس کا شمار نہیں ہوگا اور اتمام عدت کے لئے مذکورہ حیض کے علاوہ مزید تین حیض گزارنے پڑیں گے، اس لئے عورت کو ضرر سے بچانے کی خاطر شریعت نے حالت حیض میں طلاق دینے کو ناپسند کیا ہے، لیکن اس کے باوجود اگر کوئی حالت حیض میں طلاق دے گا تو طلاق واقع ہو جائے گی۔ ❶

(۴۵) إِنَّ الشَّيْءَ إِذَا زَالَ بِسَبَبٍ هُوَ مَعْصِيَةٌ يَجْعَلُ بَاقِيًا حُكْمًا زَجْرًا لَهُ. ❷

ترجمہ: شے جب ایسے سبب سے زائل ہو جائے جو معصیت ہو تو حکماً وہ باقی ہوگی اس شخص کو سزا دینے کے لئے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کوئی آدمی کسی ایسے کام کا ارتکاب کر لے کہ وہ

❶ (وَإِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا)، أَمَّا الْوُقُوعُ فَلِأَنَّ النَّهْيَ عَنْهُ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ وَهُوَ مَا ذَكَرْنَا: يَعْنِي مِنْ قَوْلِهِ: لِأَنَّ الْمُحَرَّمَ تَطْوِيلُ الْعِدَّةِ فَإِنَّ الْحَيْضَةَ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا الطَّلَاقُ لَا تَكُونُ مُحْسُوبَةً مِنْهَا فَتَطْوِيلُ الْعِدَّةِ عَلَيْهَا. نَقَلَ صَاحِبُ النَّهْيَةِ عَنْ شَيْخِهِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّهْيِ هَاهُنَا هُوَ النَّهْيُ الْمُسْتَفَادُ مِنْ ضِدِّ الْأَمْرِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ) أَيْ: لِأَطْهَارِ عِدَّتِهِنَّ أَوْ الْأَمْرِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لِعُمَرِ مَرْأَتِكَ فَلْيُرَاجِعْهَا لِمَا أَنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِرَفْعِ الطَّلَاقِ الْوَاقِعِ فِي حَالِ الْحَيْضِ لِأَجْلِ الْحَيْضِ كَانَ مِنْهُيًا عَنْ إِيقَاعِهِ فِي حَالَةِ الْحَيْضِ. وَقَالَ بَعْضُ الشَّارِحِينَ: الْمُرَادُ بِالنَّهْيِ قَوْلُهُ تَعَالَى (وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا) وَالنَّهْيُ إِذَا كَانَ لِمَعْنَى فِي غَيْرِهِ لَا يَمْنَعُ الْمَشْرُوعِيَّةَ كَمَا عُرِفَ فِي الْأَصُولِ.

العناية: كتاب الطلاق، باب طلاق السنة، ج ۳ ص ۴۸۰، ط: دار الفكر

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب طلاق السنة، ج ۲ ص ۳۷۷، ط: رحمانیہ

گناہ کا کام ہو اور وہ کام کسی شے کے زائل اور ختم ہونے کا سبب بن جائے تو زجر و توبیخ کے لئے اُسے حکماً باقی رکھا جائے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر سکران یعنی نشے والے آدمی نے طلاق دیدی تو طلاق واقع ہو جائے گی کیونکہ سکران کی عقل نشے کی وجہ سے زائل ہوئی ہے اور نشہ کرنا معصیت اور گناہ ہے اور جب شے ایسے سبب سے زائل ہو جائے کہ وہ سبب گناہ ہو تو حکم کے اعتبار سے وہ شے باقی ہوتی ہے، لہذا یہاں بھی حکم کے اعتبار سے عقل باقی ہوگی اور جب عاقل آدمی طلاق دیتا ہے تو طلاق واقع ہو جاتی ہے، لہذا سکران کی طلاق بھی واقع ہو جائے گی۔ ❶

باب إيقاع الطلاق

(۴۶) مَا لَا يَكُونُ مُسْتَعْمَلًا غُرْفًا لَا يَكُونُ صَرِيحًا. ❷

ترجمہ: ہر وہ لفظ جو عرف میں (معنی طلاق کے لئے) مستعمل نہیں ہے تو وہ صریح نہیں ہوگا۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو الفاظ متعارف بین الناس نہ ہوں تو وہ الفاظ صریح نہ ہوں گے بلکہ کنائی الفاظ ہوں گے یعنی ان پر الفاظ کنائی کا حکم دائر ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے کہا ”أَنْتِ مُطَلَّقَةٌ“ (طاء کے سکون کے ساتھ) تو اس صورت میں بغیر نیت کے طلاق واقع نہ ہوگی، کیونکہ مُطَلَّقَةٌ بسکون الطاء عرف میں مستعمل نہیں ہے اور ہر وہ لفظ جو عرف میں مستعمل نہ ہو وہ صریح نہیں ہوتا لیکن چونکہ اس سے طلاق کا مفہوم ادا ہو جاتا ہے، اس لئے کہ ”الأصل أن قول المسلم يحمل على السداد والصلاح ما لم يظهر غيره“ کے ضابطے پر عمل کرتے ہوئے اسے

❶ وَلَنَا أَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ مُخَاطَبٌ بِأَذَاءِ الْفَرَائِضِ، وَيَلْزَمُهُ حَدُّ الْقَذْفِ وَالْقَوْدُ بِالْقَتْلِ، وَطَلَاؤُ الْمُكَلَّفِ وَقِيعُ كَغَيْرِ السَّكْرَانِ، بِخِلَافِ الْمُبْنَجِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ التَّكْلِيفِ، وَلِأَنَّ السَّكْرَانَ بِالْخُمْرِ وَالنَّبِيدِ زَالَ عَقْلُهُ بِسَبَبِ هُوَ مَعْصِيَةٌ فَيُجْعَلُ بَاقِيًا زَجْرًا.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، ج ۳ ص ۲۲، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ۲ ص ۷۸، ط: رحمانیہ

نیت پر موقوف کریں گے اور یوں کہیں گے کہ بدون نیت اس لفظ سے طلاق نہیں پڑے گی، لیکن اگر شوہر ایقاع طلاق کی نیت کرتا ہو تو اس کے مطابق فیصلہ کر دیا جائے گا اور طلاق واقع ہو جائے گی۔ ❶

(۴۷) إِنَّ الْمَصْدَرَ يَحْتَمِلُ الْعُمُومَ وَالْكَثْرَةَ. ❷

ترجمہ: مصدر عموم اور کثرت کا احتمال رکھتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی مصادر ہیں ان میں عموم اور کثرت کا احتمال ہوتا ہے کیونکہ مصدر جنس ہوتا ہے جنس قلیل اور کثیر سب کو شامل ہوتا ہے، لہذا مصدر بھی محتمل کثرت ہوتا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ الطَّلَاقِ أَوْ أَنْتِ الطَّلَاقِ“ اور اپنے اس کلام سے اگر تین کی نیت کی تو تین طلاق واقع ہو جائیں گی، کیونکہ شوہر کے کلام میں لفظ ”طلاق“ مصدر ہے اور مصدر عموم اور کثرت کا احتمال رکھتا ہے، لہذا لفظ طلاق بھی عموم اور کثرت کا احتمال رکھے گا اور جو چیز جس کا احتمال رکھے وہ نیت سے ثابت ہوتی ہے، لہذا تین کی نیت سے تین طلاق واقع ہو جائیں گی۔ تین کی نیت اس لئے درست ہے کہ ”طلاق“ مصدر ہے اور مصدر میں کثرت اور عموم کا احتمال باقی رہتا ہے۔ مصدر اسم جنس ہے، جس طرح دیگر اسمائے اجناس میں کثرت اور عمومیت کا احتمال ہوتا ہے اسی طرح اس میں بھی ہوگا اور یہ احتمال کل (یعنی تین) کے ساتھ ادنیٰ (یعنی ایک) کو بھی شامل ہے، اب شوہر نے جس کی نیت کی ہوگی اُسی کا اعتبار ہوگا۔ ❸

❶ وَلَوْ قَالَ أَنْتِ مُطَلَّقةٌ بِتَسْكِينِ الطَّاءِ لَا يَقَعُ إِلَّا بِالنِّيَّةِ، لِأَنَّهَا غَيْرُ مُسْتَعْمَلَةٍ فِيهِ عُرْفًا فَلَمْ يَكُنْ صَرِيحًا.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، باب الطلاق ضربان، ج ۲ ص ۱۹۸، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهداية: کتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ۲ ص ۳۷۹، ط: رحمانیہ

❸ (وَقَوْلُهُ أَنْتِ الطَّلَاقُ وَأَنْتِ طَالِقُ الطَّلَاقِ وَأَنْتِ طَالِقٌ طَلَقًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ نِيَّةٌ فَهِيَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ وَإِنْ نَوَى اثْنَتَيْنِ فَهِيَ وَاحِدَةٌ رَجْعِيَّةٌ أَيْضًا وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا فَهِيَ ثَلَاثٌ)، وَكَذَا إِذَا قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ يَقَعُ بِهِ الطَّلَاقُ أَيْضًا وَلَا يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى نِيَّةٍ وَيَكُونُ رَجْعِيًّا وَتَصِحُّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ فِيهِ، لِأَنَّ الْمَصْدَرَ يَحْتَمِلُ الْعُمُومَ وَالْكَثْرَةَ، لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ وَلَا تَصِحُّ نِيَّةُ الثَّنَتَيْنِ.

الجوهرة النيرة: كتاب الطلاق، الطلاق على ضربين، ج ۲ ص ۳۳، ط: المطبعة الخيرية

(۴۸) إِنَّ اللَّفْظَ لَا يَحْتَمِلُ الْعَدَدَ. ①

ترجمہ: لفظ عدد کا احتمال نہیں رکھتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ لفظ عدد کا احتمال نہیں رکھتا، مفرد لفظ میں مفرد معنی کی رعایت رکھی جاتی ہے، البتہ اسم جنس کے دو فرد ہوتے ہیں، ایک فرد حقیقی یعنی ایک اور ایک فرد حکمی یعنی کل، اور فرد حقیقی تو بلا نیت ثابت ہوتا ہے اور فرد حکمی نیت سے ثابت ہوتا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا مسئلہ میں اگر شوہر نے دو کی نیت کی تو یہ درست نہیں ہوگی اور دو طلاقیں واقع نہیں ہوں گی اس لئے کہ ”طلاق“ مصدر ہے اور مصدر کے سلسلے میں اصول یہ ہے کہ اسم جنس ہونے کی وجہ سے اس کے مشمولات میں دو چیزیں ہیں، (۱) فرد حقیقی (۲) فرد حکمی، اب اگر فرد حقیقی کی نیت ہو تو ایک طلاق واقع ہوگی اور اگر فرد حکمی کی نیت ہو تو تین طلاقیں واقع ہوں گی، دو کی نیت کرنا درست نہیں ہے، اس لئے کہ یہ اسم جنس کا نہ فرد حقیقی ہے اور نہ حکمی۔ نیز مصدر الفاظ حدان میں سے ہے اور الفاظ حدان میں ایک کے معنی کی رعایت کی جاتی ہے، اور یہ معنی یا تو فردیت سے حاصل ہوگا یا پھر جنسیت سے، اور تثنیہ فردیت اور جنسیت دونوں سے عاری ہے اس لئے ان الفاظ میں اس کی کوئی گنجائش نہیں۔ ②

(۴۹) إِنَّ إِضَافَةَ الطَّلَاقِ إِلَى مَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْجُمْلَةِ كإِضَافَتِهِ إِلَيْهَا. ③

ترجمہ: طلاق کی نسبت ایسے جزء کی طرف کرنا جس کے ساتھ کل کو تعبیر کیا جاتا ہے تو یہ کل کی طرف نسبت کرنے کی مانند ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق کی نسبت ایسے جزء کی طرف کرنا کہ جس کے ساتھ کل کو تعبیر کیا جاتا ہے یہ ایسا ہی ہے گویا اُس کی نسبت کل ذات اور شخصیت کی طرف کی گئی ہے۔

① الہدایہ: کتاب الطلاق، باب ایقاع الطلاق، ج ۲ ص ۳۷۹، ط: رحمانیہ

② وَلَكِنَّا نَقُولُ نِيَّةَ الثَّنَيْنِ فِيهِ عَدَدٌ وَهَذَا اللَّفْظُ لَا يَحْتَمِلُ الْعَدَدَ لِأَنَّهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ وَلَيْسَ فِيهَا أَحْتِمَالُ التَّعَدُّدِ وَالنِّيَّةُ إِذَا لَمْ تَكُنْ مِنْ مُحْتَمَلَاتِ اللَّفْظِ لَا تَعْمَلُ.

المبسوط للسرخسی: کتاب الطلاق، ج ۶ ص ۷۰، ط: دار المعرفة

③ الہدایہ: کتاب الطلاق، باب ایقاع الطلاق، ج ۲ ص ۳۷۹، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے کہا ”رَقَبْتُكَ طَالِقٌ“ یا ”عُنُقُكَ طَالِقٌ“ یا ”رَأْسُكَ طَالِقٌ“ یا ”بَدَنُكَ طَالِقٌ“ تو ان تمام صورتوں میں طلاق واقع ہو جائے گی، کیونکہ مذکورہ صورتوں میں شوہر نے طلاق کی نسبت ایسے اجزاء کی طرف کی ہے کہ ان اجزاء کے ساتھ پورے بدن کو تعبیر کیا جاتا ہے اور جب طلاق ایسے جزء کی طرف منسوب ہو جس کے ساتھ کل سے تعبیر ہو سکتی ہو تو کل کی طرف نسبت کرنے کے مانند ہے لہذا مذکورہ صورتوں میں اجزاء کی طرف نسبت کرنا کل کی طرف نسبت کرنے کی مانند ہوگی اور طلاق کی نسبت کل یعنی پورے بدن کی طرف کی جائے تو بلا شک و شبہ طلاق واقع ہو جاتی ہے، اسی طرح مذکورہ الفاظ کے ساتھ بھی طلاق واقع ہو جائے گی۔ ❶

(۵۰) إِنَّ مَحَلَّ الطَّلَاقِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْقَيْدُ. ❷

ترجمہ: طلاق کا محل وہ چیز ہے جس میں ”قید“ موجود ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق کا محل ہر وہ شے ہوگی جس میں ”قید نکاح“ موجود ہو، اُس قید نکاح کو اٹھانے اور ختم کرنے کا نام طلاق ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ”يُذَكِّ طَالِقٌ“ یا ”رَجُلُكَ طَالِقٌ“ تو طلاق واقع نہ ہوگی کیونکہ طلاق کا محل وہ شے ہے جس میں قید ہو، کیونکہ طلاق کی بنیاد قید کو رفع کرنے پر ہے اور ہاتھ اور پاؤں میں قید نہیں ہے، لہذا جس میں قید نہ ہو وہ محل طلاق بھی نہیں بن سکتا، تو جب طلاق کا محل نہیں ہے تو شے بلا محل واقع نہیں ہوا کرتی، لہذا طلاق بھی بلا محل واقع نہ ہوگی۔

❶ وَمِنْهَا الْإِضَافَةُ إِلَى جَمِيعِ أَجْزَائِهَا أَوْ إِلَى جُزْءٍ جَامِعٍ مِنْهَا أَوْ شَائِعٍ، وَجُمْلَةُ الْكَلَامِ أَنَّهُ لَا خِلَافَ أَنَّهُ إِذَا أَضَافَ الطَّلَاقُ إِلَى جُزْءٍ جَامِعٍ مِنْهَا كَالرَّأْسِ وَالْوَجْهِ وَالرَّقَبَةِ وَالْفَرْجِ أَنَّهُ يَقَعُ الطَّلَاقُ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَعْضَاءَ يُعْبَرُ بِهَا عَنْ جَمِيعِ الْبَدَنِ يُقَالُ: قُلَانٌ يَمْلِكُ كَذَا وَكَذَا رَأْسًا مِنَ الرَّقِيقِ وَكَذَا وَكَذَا رَقَبَةً.

بدائع الصنائع: کتاب الطلاق، ج ۳ ص ۱۴۳، ط: دار الکتب العلمیة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب ایقاع الطلاق، ج ۲ ص ۳۸۰، ط: رحمانیہ

خلاصہ یہ ہے کہ طلاق ”قید نکاح“ کو اٹھانے کا نام ہے، اور قید نکاح اُس جگہ سے اٹھائی جائے گی جہاں وہ موجود ہو اور جہاں اُس کا وجود ہی نہ ہو تو اٹھانے کا کیا مطلب۔ شوہر نے ہاتھ پاؤں کی طرف نسبت کر کے طلاق دینے کا ارادہ کیا حالانکہ یہ محل طلاق نہیں ہے، جس طرح ہاتھ پاؤں کی طرف نسبت کرنے سے نکاح منعقد نہیں ہوتا اسی طرح طلاق بھی منعقد نہیں ہوگی، جس طرح عورت کے ”تھوک“ یا ”ناخن“ کی طرف نسبت کرنے سے طلاق نہیں ہوتی کیوں کہ یہ محل طلاق نہیں ہے، برخلاف جز شائع اور مشترک کہ جس کی طرف نسبت کر کے نکاح کرنے سے نکاح منعقد ہو جاتا ہے تو اس کی طرف نسبت کر کے طلاق بھی واقع ہو جائے گی، جیسے جسم، بدن، سر اور گردن وغیرہ۔ ❶

(۵۱) اِنْ ذَكَرَ مَا لَا يَتَجَزَّى كَذِبُ الْكُلِّ ❷

ترجمہ: ایسی شے کا ذکر کرنا جو متجزی نہ ہو تو وہ کل کے ذکر کرنے کی مانند ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز متجزی نہ ہو یعنی تقسیم کو قبول نہ کرتی ہو ایسی شے کا ذکر کرنا ایسا ہی ہے جیسا کل کا ذکر کرنا ہے، کیونکہ جب وہ شے تقسیم کو قبول ہی نہیں کرتی تو اس کے ذکر کرنے سے وہ قابل تقسیم نہیں ہو سکتی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ”اَنْتِ طَالِقٌ نِّصْفَ تَطْلِیقَ“ یا ”ثُلُثُ تَطْلِیقَ“ وغیرہ تو اس صورت میں عورت پر ایک طلاق واقع ہوگی کیونکہ طلاق غیر متجزی ہے یعنی تقسیم کو قبول نہیں کرتی اور ہر وہ شے جو تقسیم کو قبول نہ کرے اس

❶ مسأله: إذا قال: لامرأته يدك طالق لا يقع الطلاق عند أبي حنيفة رحمه الله وقال: الشافعي رحمه الله يقع به. حجة أبي حنيفة رحمه الله: أنه أضاف الطلاق إلى غير محله فيلغوا كما لو قال: شعرك طالق وهذا لأن محل الطلاق ما يكون محلا للنكاح لأنه عبارة عن رفع قيد النكاح ولا قيد في اليد والشعر ولهذا لا يصح إضافة النكاح إليه.

الغرة المنيفة: كتاب الطلاق، ص ۱۵۲، ط: مؤسسة الكتب الثقافية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ۲ ص ۳۸۰، ط: رحمانیہ

کے جُوء کا ذکر کرنا کل کے ذکر کرنے کی مانند ہوتا ہے، لہذا طلاق میں بھی نصف، ثلث وغیرہ کا ذکر کرنا کل طلاق کے ذکر کرنے کی مانند ہوگا اور ”أَنْتِ طَالِقٌ“ وغیرہ سے ایک طلاق واقع ہوتی ہے تو ذکر بعض سے بھی ایک طلاق واقع ہوگی۔ ❶

(۵۲) إِنَّ عَمَلَ الضَّرْبِ فِي تَكْثِيرِ الْأَجْزَاءِ لَا فِي زِيَادَةِ الْمَضْرُوبِ. ❷

ترجمہ: ضرب کا عمل اجزاء کی کثرت میں ہوتا ہے نہ کہ مضروب کی زیادتی میں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کسی شے کو ضرب دیا جائے تو اس ضرب دینے سے شے مضروب کے اجزاء میں اضافہ ہوتا ہے، شے مضروب میں زیادتی نہیں ہوتی مضروب کے اجزاء میں زیادتی یہ شے مضروب میں زیادتی کا تقاضا نہیں کرتا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ فِي ثَنَيْنِ“ اور اس سے ایک کو دو میں ضرب دینے کی نیت کی تو ایک ہی طلاق واقع ہوگی، کیونکہ ضرب کا عمل شے مضروب کے اجزاء میں اضافہ کرتا ہے نہ کہ شے مضروب میں، تو لہذا یہاں بھی جب اس نے ضرب کی نیت کر لی تو طلاق کے اجزاء میں اس ضرب سے زیادتی ہوگی اور اجزاء طلاق میں زیادتی یہ طلاق کے تعدد کا تقاضا نہیں کرتی، لہذا یہاں طلاق متعدد نہ ہوگی بلکہ صرف ایک ہی طلاق واقع ہوگی۔ زیادہ سے زیادہ ضرب کی نیت کرنے سے واحدہ کے اجزاء میں کثرت پیدا ہوگی، لیکن اس کثرت سے طلاق میں کثرت اور تعدد نہیں ہوگا اور جس طرح ایک طلاق کے نصف، ثلث، ربع اور سدس وغیرہ ذکر کر کے طلاق دینے سے صرف ایک ہی طلاق واقع

❶ وَلَوْ أَضَافَهُ إِلَى الْيَدِ وَالرَّجْلِ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا لَا يُعْبَرُ بِهِ عَنِ الْبَدَنِ لَا يَقَعُ كَالْأَصْبُعِ وَالشَّعْرِ، لِأَنَّهُ أَضَافَهُ إِلَى غَيْرِ مَحَلِّهِ فَصَارَ كِإِضَافَتِهِ إِلَى الرَّيْقِ وَالْظُّفْرِ، وَهَذَا لِأَنَّ الطَّلَاقَ رَفْعُ الْقَيْدِ وَلَا قَيْدَ فِي هَذِهِ الْأَعْضَاءِ، لِأَنَّهُ لَا يَصَحُّ إِضَافَةُ النِّكَاحِ إِلَيْهَا، بِخِلَافِ الْجُزْءِ الشَّائِعِ عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَلَوْ تَعَارَفَ قَوْمٌ أَنَّ الْيَدَ يُعْبَرُ بِهَا عَنِ الْبَدَنِ عُرْفًا ظَاهِرًا يَقَعُ الطَّلَاقُ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، ج ۳ ص ۱۲۶، ط: مطبعة المجلس القاهرہ

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ۲ ص ۳۸۱، ط: رحمانیہ

ہوتی ہے، اس طرح یہاں بھی صرف ایک ہی طلاق واقع ہوگی۔ ❶

(۵۳) إِنَّ كَلِمَةً فِي تَأْتِي بِمَعْنَى مَعَ. ❷

ترجمہ: کلمہ ”فی“ ”بھی“ ”مع“ کے معنی میں بھی آتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ”فی“ ”بھی“ ”مع“ کے معنی میں استعمال ہوتا ہے جیسے قرآن کریم میں ”فَادْخُلِي فِي عِبَادِي“ جو ”مَعَ عِبَادِي“ کے معنی میں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ اگر مذکورہ بالا مسئلہ میں شوہر نے ”فی“ ”ثنتین“ ”کو“ ”مع“ ”ثنتین“ کے معنی میں لینے کی نیت کی تو تین طلاق واقع ہوں گی، کیونکہ ”فی“ ”مع“ کے معنی میں استعمال ہوتا ہے اور ہر وہ لفظ جو دوسرے لفظ کے معنی میں استعمال ہو اس کی نیت کرنا اور مراد لینا درست ہے، لہذا شوہر کا بھی اپنے مذکورہ کلام میں ”فی“ ”کو“ ”مع“ کے معنی میں مراد لینا درست ہوگا، ”أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ فِي ثَنْتَيْنِ أَيْ مَعَ ثَنْتَيْنِ“ کا مفہوم ایک دو کے ساتھ اور ایک دو کے ساتھ مل کر تین ہوتا ہے، لہذا تین طلاقیں واقع ہو جائیں گی۔ اور اگر نیت ظرف کی ہو تو ایک طلاق واقع ہوگی اس لئے کہ طلاق، طلاق کے لئے ظرف واقع نہیں ہو سکتی تو دوسری لغو ہوگی۔ ❸

(۵۴) إِنَّ الطَّلَاقَ لَا يَصْلُحُ ظَرْفًا. ❹

❶ وَلَكِنَّا نَقُولُ الضَّرْبُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَمْسُوحَاتِ لَا فِي الطَّلَاقِ، وَتَأْتِي الضَّرْبُ فِي تَكْثِيرِ الْأَجْزَاءِ لَا فِي زِيَادَةِ الْمَالِ، وَالتَّطْلِيقَةُ الْوَاحِدَةُ، وَإِنْ كَثُرَتْ أَجْزَاؤُهَا لَا تَصِيرُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ كَمَا لَوْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ نِصْفَ تَطْلِيقَةٍ وَسُدُسَهَا وَثُلُثُهَا لَمْ يَقَعْ إِلَّا وَاحِدَةٌ.

المبسوط للسرخسی: کتاب الطلاق، ج ۶ ص ۱۳۷، ط: دار المعرفة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ۲ ص ۳۸۱، ط: رحمانیہ

❸ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ وَثْنَتَيْنِ، وَلَوْ نَوَى وَاحِدَةً مَعَ ثَنْتَيْنِ يَقَعُ الثَّلَاثُ ذَخَلَ بِهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ، لِأَنَّ كَلِمَةً فِي تَأْتِي بِمَعْنَى مَعَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (فَادْخُلِي فِي عِبَادِي) وَلَوْ نَوَى الظَّرْفُ يَقَعُ وَاحِدَةٌ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ ظَرْفًا لِلطَّلَاقِ فَيُلْغَى الثَّانِي.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، ج ۲ ص ۲۰۳، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❹ الهدایة: کتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ۲ ص ۳۸۱، ط: رحمانیہ

ترجمہ: طلاق ظرف بننے کی صلاحیت نہیں رکھتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق کسی شے کے لئے ظرف بننے کی صلاحیت نہیں رکھتی لہذا طلاق کو ظرف بنانا لغو ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مذکورہ بالا مسئلہ میں شوہر نے اپنے کلام یعنی ”أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ فِيْ ثَنَتَيْنِ“ سے ظرف کی نیت کی تو اس صورت میں بھی ایک ہی طلاق واقع ہوگی، اس لئے کہ طلاق ظرف بننے کی صلاحیت نہیں رکھتی اور جو چیز ظرف بننے کی صلاحیت نہ رکھے اس کو ظرف بنانا لغو ہوتا ہے، جب کلام ثانی لغو ہو گیا تو اب صرف ”أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ“ باقی رہ گیا تو ایسی صورت میں ایک طلاق ہوتی ہے، لہذا مذکورہ بالا مسئلہ میں بھی ایک طلاق واقع ہوگی۔ ❶

(۵۵) إِنَّ الطَّلَاقَ مَتَى وَقَعَ وَقَعَ فِي الْأَمَاكِنِ كُلِّهَا. ❷

ترجمہ: طلاق جب بھی واقع ہوگی تو تمام جگہوں میں واقع ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق کسی مکان کے ساتھ خاص نہیں ہوتی جب بھی طلاق واقع ہوگی تو تمام مکانات میں واقع ہوگی، اگرچہ شوہر اس کی نسبت کسی خاص مکان کی طرف کر دے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ بِمَكَّةَ/ فِيْ مَكَّةَ“ تو فی الحال طلاق واقع ہوگی، کیونکہ طلاق کسی خاص مکان کے ساتھ خاص نہیں ہوتی اور ہر وہ شے جو کسی خاص مکان کے ساتھ خاص نہ ہو تو وہ فی الفور واقع

❶ (ولو نوى الظرف تقع واحدة، لأن الطلاق لا يصلح ظرفاً) لأن أحد العددين لا يصلح ظرفاً لآخر، وبين الظرف والمظروف من الهيئة فاستعير له، ولو نوى الظرف يقع واحدة، لأن الطلاق معنى فقهى لا يصلح أن يكون ظرفاً للغير.

البنایة: کتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ۵ ص ۳۲۰، ط: دار الکتب العلمیة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ۲ ص ۳۸۲، ط: رحمانیہ

(٥٦) إِنَّ الْمُنَجَّرَ لَا يَحْتَمِلُ الْإِضَافَةَ وَكَذَا الْمُصَافُ لَا يَتَنَجَّرُ. ٢

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق تجیزی یعنی مطلق طلاق کسی زمانہ کی طرف منسوب نہیں ہو سکتی اور اسی طرح جو طلاق منسوب الی الزمان ہو وہ طلاق تجیزی نہیں ہو سکتی، گویا کہ طلاق تجیزی اور طلاق منسوب الی الزمان دونوں متضاد چیزیں ہیں ایک ساتھ جمع نہیں ہو سکتیں۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ“

٢ الهداية: كتاب الطلاق، باب إيقاع الطلاق، ج ٢ ص ٣٨٢، ط: ترجمانية

غَدًا يَأْخُذُ الْيَوْمَ“ تو اس صورت میں پہلے کلمے کا اعتبار ہوگا یعنی شوہر کے منہ سے جو کلام پہلے نکلا ہے اسی پر عمل کیا جائے گا، یعنی پہلی صورت میں چونکہ اس کے منہ سے ”الیوم“ پہلے نکلا ہے اس لئے طلاق بھی یوم میں واقع ہوگی، اور دوسری صورت میں چونکہ ”غدا“ پہلے نکلا ہے اس لئے طلاق آئندہ کل واقع ہوگی۔ پہلی صورت میں جب اس نے ”الیوم“ پہلے کہا تو گویا کہ یہ طلاق تنجیزی ہے اور طلاق تنجیزی اضافت کا احتمال نہیں رکھتی، لہذا مذکورہ صورت میں بھی یہ طلاق ”غدا“ کی طرف منسوب ہونے کا احتمال نہ رکھے گی، اور دوسری صورت میں جب ”غدا“ کا اعتبار کیا گیا تو طلاق منسوب الی الغد ہوگی اور منسوب شدہ چیز فی الحال واقع نہیں ہو سکتی۔ پہلی صورت میں شوہر نے ”الیوم“ کو مقدم رکھا تو طلاق فی الحال واقع ہوگی اور دوسرا لفظ لغو ہوگا، اس لئے کہ منجز فوری طور پر واقع ہونے والی شے اضافت اور نسبت کا احتمال نہیں رکھتی۔ دوسری صورت میں طلاق ”غدا“ کی طرف منسوب ہے اور منسوب شدہ چیز فی الحال واقع نہیں ہو سکتی، کیونکہ اس میں ایک واقع چیز یعنی اضافت کو خواہ مخواہ باطل کرنا لازم آئے گا جو درست نہیں، اس لئے طلاق ”غدا“ کی طرف منسوب ہو کر آئندہ کل میں واقع ہوگی۔ ①

(۵۷) إِنَّ الظَّرْفِيَّةَ لَا تَقْتَضِي الْإِسْتِيعَابَ. ②

ترجمہ: ظرف ہونا استیعاب کا تقاضا نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کوئی شے ظرف واقع ہو تو یہ ظرف اس کے

استیعاب کا تقاضا نہیں کرتا۔

① وَإِنْ قَالَ: أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ غَدًا فَهِيَ طَالِقٌ الْيَوْمَ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ وَقْتَيْنِ غَيْرِ مَعْطُوفٍ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، وَفِي مِثْلِهِ الْوُقُوعُ فِي أَوَّلِ الْوَقْتَيْنِ ذِكْرًا، وَهُوَ الْيَوْمُ، وَلَوْ قَالَ: غَدًا الْيَوْمَ، طَلَّقْتَ غَدًا، وَهَذَا، لِأَنَّ قَوْلَهُ: أَنْتَ طَالِقٌ الْيَوْمَ تَنْجِيزٌ وَقَوْلُهُ: غَدًا إِضَافَةٌ إِلَى وَقْتٍ مُنْتَظَرٍ، وَالْمُنْجَزُ لَا يَحْتَمِلُ الْإِضَافَةَ، فَكَانَ قَوْلُهُ غَدًا لَعَوًّا، وَإِذَا قَالَ: أَوْلَا غَدًا، كَانَ هَذَا إِضَافَةَ الطَّلَاقِ إِلَى وَقْتٍ مُنْتَظَرٍ، فَلَوْ نَجَزَ بِذِكْرِهِ الْيَوْمَ لَمْ يَبْقَ مُضَافًا.

المبسوط للسرخسی: کتاب الطلاق، ج ۶ ص ۱۵، ط: دار المعرفة

② الهدایہ: کتاب الطلاق، فصل فی إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۳۸۲، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ فِي غَدٍ“ کہ تجھے آئندہ کل میں طلاق ہے اور اپنے اس کلام سے آئندہ کل کے دن کے آخری حصے کی نیت کی تو امام صاحب کے نزدیک اس آدمی کی قضاء تصدیق کی جائے گی، یعنی طلاق آئندہ کل کے آخری حصے میں واقع ہوگی، کیونکہ اس کے کلام میں ”فِي غَدٍ“ یہ ظرف ہے اور طلاق منظر وف ہے اور ظرف استیعاب کا تقاضا نہیں کرتا، کلمہ ”فی“ ظرفیت کے لئے آتا ہے اور ظرفیت منظر وف کے استیعاب کا تقاضا نہیں کرتی، لہذا ”فی الغد“ کے جس جزء میں بھی شوہر طلاق کی نیت کرے گا وہ نیت معتبر ہوگی اور اُسی وقت طلاق واقع ہوگی۔ ❶

(۵۸) إِنَّ الْإِنشَاءَ فِي الْمَاضِي إِنْشَاءٌ فِي الْحَالِ ❷

ترجمہ: زمانہ ماضی میں انشاء فی الکلام یہ حال میں انشاء فی الکلام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ماضی کے انشاء کو حال میں بھی انشاء تسلیم کر لیا جاتا ہے یعنی ماضی میں ثابت ہونے والے کسی حکم کو حال میں بھی ثابت اور نافذ مانتے ہیں جب کسی شے کی نسبت ایسی منافی حالت کی طرف کی جائے جسے خبر بنانا ممکن نہ ہو تو پھر وہ انشاء ہوتا ہے اور انشاء فی الماضی انشاء فی الحال ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی سے کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسٍ“ کہ تجھے گزشتہ کل طلاق ہے، جبکہ اس شخص نے اس عورت سے گزشتہ کل کے ابتدائی حصے میں شادی کی تھی تو اسی وقت طلاق پڑے گی، کیونکہ شوہر کا یہ کلام انشاء فی الماضی ہے اور ہر

❶ وَإِنْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ فِي غَدٍ وَقَعَ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ فَإِنْ قَالَ نَوَيْتُ بِهِ آخِرَ النَّهَارِ صُدِّقَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ دِيَانَةً وَقَضَاءٌ وَعِنْدَهُمَا لَا يُصَدِّقُ فِي الْقَضَاءِ وَيَدِينُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ لِأَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ جَعَلَ الْغَدَ ظَرْفًا لِقُوعِ الطَّلَاقِ فِيهِ وَكَوْنُهُ ظَرْفًا لَا يَقْتَضِي كَوْنَهَا مُطْلَقَةً فِي جَمِيعِ أَجْزَائِهِ، لِأَنَّ الظَّرْفِيَّةَ لَا تَقْتَضِي الْإِسْتِيعَابَ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ صُمْتَ فِي شَعْبَانَ لَا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ صَائِمًا فِي جَمِيعِهِ.

الجوهرة النيرة: كتاب الطلاق، ج ۲ ص ۴۴، ط: المطبعة الخيرية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۳۸۲، ط: رحمانیہ

انشاء فی الماضی انشاء فی الحال ہوتا ہے، لہذا اس کا یہ کلام بھی انشاء فی الحال ہوگا یعنی گویا کہ یہ ابھی اسی وقت میں اس کو طلاق دے رہا ہے۔ لہذا ”اَنْتِ طَالِقٌ اَمْسٍ“ سے ماضی والا انشاء ”اَنْتِ طَالِقٌ اَلْاَنَ“ یا ”فی الحال“ کے معنی میں ہوگا اور اسی وقت طلاق واقع ہو جائے گی۔ ❶

(۵۹) اِنَّ الْیَوْمَ اِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ یَّمْتَدُّ یُرَادُّ بِهٖ بَیَاضُ النَّهَارِ وَاِذَا قُرِنَ بِفِعْلٍ لَا

یَّمْتَدُّ یُرَادُّ بِهٖ مُطْلَقُ الْوَقْتِ۔ ❷

ترجمہ: یوم جب فعل ممتد کے ساتھ مل جائے تو اس سے دن کی سفیدی مراد ہوتی ہے اور جب فعل غیر ممتد کے ساتھ مل جائے تو اس سے مطلق وقت مراد ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ لفظ یوم جب ایسے فعل کے ساتھ مقترن ہو جائے کہ وہ فعل ممتد ہو یعنی اس کو سرانجام دینے میں وقت لگتا ہو تو اس وقت یوم سے مراد دن ہوگا اور اگر یوم غیر ممتد فعل کے ساتھ مقترن ہو جائے تو اس وقت یوم سے مطلق وقت مراد ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے عورت سے یہ کہا ”یَوْمَ اَتَزَوَّجُکَ فَاَنْتِ طَالِقٌ“ کہ جس دن میں آپ سے شادی کروں گا تجھے طلاق ہے۔

پھر اس شخص نے اس کے ساتھ رات میں شادی کی تو طلاق واقع ہو جائے گی کیونکہ اس شخص کے کلام میں یوم فعل غیر ممتد کے ساتھ مقترن ہے اور جب یوم فعل غیر ممتد کے ساتھ مقترن ہو تو یوم سے مطلق وقت مراد ہوتا ہے، لہذا اس آدمی کے کلام میں بھی یوم سے مراد مطلق وقت ہوگا، جب یوم سے مطلق وقت مراد ہے تو یہ دن کو بھی شامل ہے اور رات کو بھی۔ یاد رہے کہ فعل غیر ممتد سے مراد ایسا فعل اور کام ہے جس کی انجام دہی میں زیادہ وقت نہ لگتا ہو، جیسے دخول، خروج وغیرہ۔ طلاق بھی اسی قبیل سے ہے اور اسے بھی واقع کرنے میں زیادہ وقت نہیں لگتا، اس لئے یوم کے اس

❶ (قَوْلُهُ: وَإِنْ نَكَحَهَا قَبْلَ أَمْسٍ وَقَعَ الْآنَ) لِأَنَّهُ أَسْنَدَهُ إِلَى حَالَةٍ مُنَافِيَةٍ وَلَا يُمَكِّنُ تَصْحِيحَهُ إِخْبَارًا أَيْضًا فَكَانَ إِنْشَاءً، وَالْإِنْشَاءُ فِي الْمَاضِي إِنْشَاءٌ فِي الْحَالِ فَيَقَعُ السَّاعَةَ.

البحر الرائق: کتاب الطلاق، فصل فی إضافة الطلاق إلی الزمان، ج ۳، ص ۹۳ ط: دار

الکتاب الإسلامی

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، فصل فی إضافة الطلاق إلی الزمان، ج ۲ ص ۸۴، ط: رحمانیہ

(٦٠) إِنَّ الطَّلَاقَ لِرَازِلَةِ الْقَيْدِ بِخِلَافِ الْإِبَانَةِ فَإِنَّهَا لِرَازِلَةِ الْوُصْلَةِ. (٢)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طلاق اس قید اور بندش کے ازالے کے لئے ہوتی ہے، جو بندش اور قید عورت پر نکاح کی وجہ سے عائد ہوتی ہے، برخلاف ابانت یعنی جدائی کے کہ اس سے میاں بیوی کے درمیان جو تعلق اور جوڑ ہوتا ہے وہ ختم ہو جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی سے کہا ”اَنَا مِنْكَ طَالِقٌ“ کہ میں تجھ سے طلاق والا ہوں تو اس صورت میں طلاق واقع نہ ہوگی گو کہ شوہر نے اپنے اس کلام سے طلاق کی نیت کی ہو، کیونکہ طلاق اس قید کو زائل کرنا ہے جو عورت میں ہوتی ہے شوہر میں نہیں، کیا آپ کو معلوم نہیں کہ شوہر کے لئے ایک کے بجائے دو، تین اور چار سے نکاح

البنية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ٥ ص ٣٣٠، ط: دار الكتب العلمية

٢ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ٢ ص ٣٨٣، ط: رحمانية

کی اجازت ہے، جبکہ عورت کو شوہر کے نکاح میں رہتے ہوئے کسی اور مرد سے نکاح کی اجازت نہیں۔ اسی طرح شوہر کی اجازت کے بغیر گھر سے نکلنے کی اجازت نہیں ہے، معلوم ہوا کہ قید نکاح عورت میں ہے اور چونکہ طلاق ”رفع القید الثابت بالنکاح“ کے لئے وضع ہے تو اس کی نسبت بھی صرف اور صرف بیوی کی طرف ہوگی، برخلاف ابانت کہ ابانت میل ملاپ اور تعلق کو زائل کرنے کے لئے وضع کیا گیا ہے، اور تعلق میاں بیوی دونوں میں مشترک ہے، لہذا ابانت کی نسبت دونوں کی طرف درست ہے۔ ❶

(۶۱) إِنَّ الْوَصْفَ مَتَى قُرْنَ بِالْعَدَدِ كَانَ وَقُوعُ الطَّلَاقِ بِذِكْرِ الْعَدَدِ. ❷

ترجمہ: جب وصف عدد کے ساتھ مل جائے تو طلاق کا وقوع عدد کے ذکر سے ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ وصف جب عدد کے ساتھ مقترن ہو جائے تو طلاق عدد کے ذکر کے ساتھ واقع ہوگی وصف کا اعتبار نہیں ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی سے کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ أَوْ لَا“ تو طلاق واقع نہ ہوگی کیونکہ مذکورہ صورت میں وصف ”طلاق“ عدد یعنی واحدہ کے ساتھ متصل ہے اور جب وصف عدد کے ساتھ مقترن ہو تو طلاق اس وقت واقع ہوگی جب عدد ذکر کیا جائے اور چونکہ شوہر نے اپنے کلام میں ”أَوْ لَا“ لا کر اس عدد یعنی واحدہ کی نفی کر دی تو گویا مذکورہ بالا صورت میں طلاق مقترن بالعدد کو بلا ذکر عدد کے ذکر کیا اور ایسی صورت میں طلاق واقع

❶ وَإِنْ قَالَ لِمَرْأَتِهِ أَنَا مِنْكَ طَالِقٌ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ وَإِنْ نَوَى طَلَاقًا، لِأَنَّ الطَّلَاقَ لِإِزَالَةِ الْقَيْدِ، وَهُوَ فِيهَا دُونَهُ أَلَّا تَرَى أَنَّهَا هِيَ الْمَمْنُوعَةُ مِنَ التَّزْوِجِ وَالْخُرُوجِ وَالزَّوْجُ يُنْطَلِقُ إِلَى مَا شَاءَ مِنَ التَّزْوِجِ بِثَلَاثٍ سِوَاهَا وَيَسْتَمْتَعُ بِإِمَائِهِ وَإِنْ قَالَ أَنَا مِنْكَ بَائِنٌ أَوْ عَلَيْكَ حَرَامٌ يَنْوِي الطَّلَاقَ طَلَّقَتْ، لِأَنَّ الْإِبَانَةَ لِإِزَالَةِ الْوَصْلَةِ وَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ، وَكَذَا التَّحْرِيمُ لِإِزَالَةِ الْحِلِّ وَهُوَ مُشْتَرَكٌ فَصَحَّتْ إِصَافَتُهُمَا إِلَيْهِمَا.

الجوهرة النيرة: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۴۵، ط:

المطبعة الخيرية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۳۸۴، ط: رحمانیہ

نہیں ہوتی، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق واقع نہ ہوگی۔ اگر کوئی شخص ”أنت طالق واحدة یا ثلاثا“ کہے تو اس صورت میں وقوع طلاق ”وحدۃ“ یا ”ثلاثا“ سے ہوگی، وصف یعنی ”طالق“ سے نہیں ہوگی، اس کی واضح دلیل یہ ہے کہ اگر کسی نے غیر مدخول بیوی سے ”أنت طالق ثلاثا“ کہا، تو اس پر تین طلاق واقع ہو جائیں گی، دیکھئے یہاں بھی وقوع کا تعلق وصف سے نہیں بلکہ عدد یعنی ”ثلاثا“ سے ہے، اس لئے کہ اگر وقوع کا تعلق وصف یعنی طالق سے ہوتا تو اس صورت میں وہ عورت ”طالق“ سے ہی بائنے ہو جاتی اور ”ثلاثا“ کا ذکر لغو ہو جاتا۔ ❶

(۶۲) إِنْ مَلَكَ الْيَمِينُ يُنَافِي مَلَكَ النِّكَاحِ ❷

ترجمہ: ملک یمین ملک نکاح کے منافی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملک نکاح اور ملک یمین آپس میں دو متضاد چیزیں ہیں ایک ساتھ جمع نہیں ہو سکتیں، کیونکہ ملک یمین اگر ملک نکاح کے ساتھ جمع ہو جائے تو شخص واحد کا مالک اور مملوک ہونا لازم آئے گا جو درست نہیں۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر بیوی کا مالک بن جائے یا

❶ (لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةً أَوْ لَا) عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ (خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ فِي رِوَايَةٍ) وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُونُسَ، أَوْ لَا وَهُوَ رِوَايَةُ الطَّلَاقِ مِنَ الْمَبْسُوطِ.

وَفِي الْهُدَايَةِ وَلَوْ كَانَ الْمَذْكُورُ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ قَوْلَ الْكُلِّ فَعَنْ مُحَمَّدٍ رِوَايَتَانِ، لَهُ أَنَّهُ أَدْخَلَ الشَّكَّ فِي الْوَاحِدَةِ لِدُخُولِ حَرْفِهِ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ النَّفْيَ فَيَسْقُطُ اعْتِبَارُ الْوَاحِدَةِ لِلشَّكِّ وَيَبْقَى قَوْلُهُ أَنْتِ طَالِقٌ سَالِمًا عَنِ الشَّكِّ بِخِلَافِ أَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ لَا لِأَنَّهُ أَدْخَلَ الشَّكَّ فِي أَصْلِ الْإِيقَاعِ فَلَا يَقَعُ، وَلَهُمَا أَنَّ الْوَصْفَ مَتَى قُرِنَ بِالْعَدَدِ كَانَ الْوُقُوعُ بِذِكْرِ الْعَدَدِ لَا بِالْوَصْفِ فَكَانَ الشَّكُّ دَاخِلًا فِي الْإِيقَاعِ فَلَا يَقَعُ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ لِعَبْدٍ الْمَدْخُولِ بِهَا أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا وَقَعْنَ، وَلَوْ كَانَ الْوُقُوعُ بِالْوَصْفِ لَمَا وَقَعْنَ لِكُونِهَا أَجْبِيَةً.

مجمع الأنهر: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۱ ص ۳۹۶، ط: دار

إحياء التراث العربی

❷ الهداية: كتاب الطلاق، فصل في إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۳۸۵، ط: رحمانیہ

بیوی کے ایک حصے کا یا بیوی اپنے شوہر کی مالکہ بن جائے یا شوہر کے ایک حصے کی، تو دونوں میں فرقت واقع ہوگی، کیونکہ ملک بمین ملک نکاح کے منافی ہے اور مذکورہ مسئلہ میں دو متضاد ملکیتوں کا اجتماع ہوا اور دو متضاد ملک کا اجتماع باطل ہے۔ اس لئے کہ ملک نکاح کا تقاضا یہ ہے کہ عورت شوہر کی مملو کہ ہو اور شراء وغیرہ سے حاصل ہونے والی ملک یعنی ملک بمین کا تقاضا یہ ہے کہ عورت مالکن ہو، اور یہ دونوں ناممکن ہیں، اس لئے مالکیت اور مملوکیۃ کے اجتماع کی وجہ سے ان کا نکاح ختم ہو جائے گا۔ اسی طرح شوہر بیوی کا مالک ہو جائے تو بھی دونوں میں فرقت ہو جائے گی، اس لئے کہ شوہر کے لئے جو ملک نکاح ثابت ہے وہ بر بنائے ضرورت ہے، اس لئے بیوی آزاد، عاقل، بالغ عورت ہے اور آزاد ہر طرح کی قید و بند سے آزاد ہوتا ہے، مگر پھر بھی ضرورتِ توالد و تناسل کے تحت خلاف قیاس عورت پر شوہر کی ملکیت ثابت ہوتی ہے، اور ضابطہ یہ ہے کہ ”الضرورة تتقدر بقدرها“ یعنی خلاف قیاس ہونے والی چیز ضرورتاً ہی ثابت ہوتی ہے، اس لئے شوہر کی ملک نکاح ضروری ہے اور شراء ہبہ وغیرہ کے ذریعے عورت جب اس کی ملکیت میں آجائے گی تو اسے اس پر ملک بمین حاصل ہوگی، جو ملک قوی ہے اور ظاہر ہے کہ ملک قوی کے مقابلے میں ملک ضروری باقی نہیں رہ سکتی، اس لئے قوی ملک بمین حاصل ہوتے ہی ملک ضروری یعنی ملک نکاح ختم ہو جائے گی۔ ①

(۶۳) إِنَّ الشَّرْطَ مَا يَكُونُ مَعْدُومًا عَلَى خَطَرِ الْوُجُودِ وَالْحُكْمُ يَتَعَلَّقُ بِهِ. ②

① (وَلَوْ مَلَكَهَا أَوْ شَقَصَهَا أَوْ مَلَكَتْهُ أَوْ شَقَصَهُ بَطَلَ الْعَقْدُ) يَعْنِي لَوْ مَلَكَ الزَّوْجُ امْرَأَتَهُ بَأْنُ كَانَتْ أَمَةً أَوْ مَلَكَ جُزْءًا مِنْهَا أَوْ كَانَتْ هِيَ الْمَالِكَةُ لِزَوْجِهَا أَوْ لِحُزْنِهِ بَطَلَ النِّكَاحُ. وَأَمَّا مِلْكُهَا إِيَّاهُ فَلِلْاجْتِمَاعِ بَيْنَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْمَمْلُوكِيَّةِ فَلَا يَنْتَظِمُ الْمَصَالِحُ وَهُوَ مَا شَرَعَ إِلَّا لِمَصَالِحِهِ. وَأَمَّا مِلْكُهُ إِيَّاهَا فَلِأَنَّ مِلْكَ النِّكَاحِ ضَرُورِيٌّ وَقَدْ اسْتَعْنَى عَنْهُ بِالْأَقْوَى لِثُبُوتِ الْحِلِّ بِهِ.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، فصل فی إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۲۰۹، ط:

المطبعة الكبرى الأميرية

② الهدایة: کتاب الطلاق، فصل فی إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۳۸۵، ط: رحمانیہ

ترجمہ: شرط وہ چیز ہے جو وجود پذیر ہونے کے احتمال کے ساتھ معدوم ہوتی ہے اور حکم اس کے ساتھ متعلق ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کوئی حکم مشروط ہو کسی شرط کے ساتھ تو فی الحال شرط معدوم ہوتی ہے البتہ اس کے وجود پذیر ہونے کا احتمال ہوتا ہے، یعنی ممکن ہے کہ شرط پائی جائے اور حکم بھی شرط کے ساتھ متعلق ہوتا ہے یعنی شرط پائی جائے گی تو حکم بھی دائر ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر اپنی اس بیوی سے یہ کہے جو کسی غیر کی باندی ہو کہ ”اَنْتِ طَالِقٌ ثَنْتَيْنِ مَعَ عَتَقِ مَوْلَاكِ اِيَّاكِ“ تیرے آقا کے تجھے آزاد کرنے کے بعد تو دو طلاق والی ہے، پھر آقا نے اس باندی کو آزاد کر دیا تو شوہر کو رجعت کا حق حاصل ہوگا، اس لئے کہ شوہر نے طلاق کو ”اعتاق“ یعنی آزادی پر معلق کیا ہے، آزادی شرط ہے اور طلاق مشروط ہے (شرط اس چیز کو کہتے ہیں جو فی الوقت معدوم ہو لیکن اس کا وجود ممکن ہو اور حکم کے ساتھ اس کا تعلق بھی ہو) تو یہاں شرط جب آزادی پائی جائے گی تو آزادی کے بعد مشروط یعنی دو طلاقیں پائیں جائیں گی، تو چونکہ آزاد عورت دو طلاق سے مغلطہ نہیں ہوتی اس لئے شوہر کو رجوع کرنے کا اور ایک طلاق کا اختیار ہوگا۔ ①

① (اَنْتِ طَالِقٌ ثَنْتَيْنِ مَعَ عَتَقِ مَوْلَاكِ اِيَّاكِ فَاَعْتَقَ لَهُ الرَّجْعَةُ) اَيُّ اِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِرَوْجَتِهِ الْاَمَةِ اَنْتِ طَالِقٌ ثَنْتَيْنِ مَعَ اِعْتَاكِ مَوْلَاكِ اِيَّاكِ فَاَعْتَقَهَا الْمَوْلَى طَلَقَتْ ثَنْتَيْنِ وَيَمْلِكُ الزَّوْجُ الرَّجْعَةَ فَالْعَتَقُ حُكْمُ الْاِعْتَاكِ فَاَسْتَعِيرَ لِسَبِّهِ وَاِنَّمَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ، لِاَنَّهُ عَلَّقَ الطَّلَاقَيْنِ بِالْاِعْتَاكِ وَالْمُعَلَّقُ يُوْجَدُ بَعْدَ الشَّرْطِ فَتَطْلُقُ وَهِيَ حُرَّةٌ وَالْحُرَّةُ لَا تَحْرُمُ بِالطَّلَاقَيْنِ حُرْمَةً غَلِيظَةً وَاِنَّمَا قُلْنَا بِاَنَّهُ مُعَلَّقٌ بِهٖ لَوْجُودِ مَعْنَاهُ، وَهَذَا لِاَنَّ الشَّرْطَ مَا يَكُونُ مَعْدُومًا عَلٰى خَطَرِ الْوُجُودِ وَالْحُكْمُ يَتَعَلَّقُ بِهٖ وَيُضَافُ اِلَيْهِ وُجُودًا لَا وُجُوبًا، وَهَذَا الْمَعْنٰى قَدْ وُجِدَ فِيْهِ فَاِذَا صَارَ مُعَلَّقًا بِهٖ يَصِيرُ تَطْلِيْقًا عِنْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ لِدُخُوْلِهِ عَلٰى السَّبَبِ عِنْدَنَا فَيُوجَدُ التَّطْلِيْقُ بَعْدَ الْاِعْتَاكِ كَاَنَّهُ اَرْسَلَهُ فِيْ ذٰلِكَ الْوَقْتِ مُقَارِنًا لِلْعَتَقِ الَّذِي هُوَ حُكْمُ الْاِعْتَاكِ فَتَصِيرُ حُرَّةً بِهٖ ثُمَّ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ الَّذِي هُوَ حُكْمُ التَّطْلِيْقِ بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ فَلَا تَحْرُمُ بِهٖ حُرْمَةً غَلِيظَةً.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، فصل فی إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۲۱۰، ط:

فصل فی تشبیہ الطلاق و وصفہ

(۶۴) إِنَّ الْإِشَارَةَ بِالْأَصَابِعِ تُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْعَدَدِ فِي مَجْرَى الْعَادَةِ إِذَا اقْتَرَنْتْ

بِالْعَدَدِ الْمُبْهَمِ. ①

ترجمہ: انگلیوں کا اشارہ اگر عدد مبہم سے متصل ہو جائے تو عادتاً وہ عدد کی معلومات کا فائدہ دیتا ہے۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب انگلیوں کے ساتھ اشارہ کیا جائے تو عادت اس بات پر جاری ہے کہ یہ اشارہ عدد بتلانے کا فائدہ دیتا ہے، بشرطیکہ جب یہ اشارہ مبہم عدد کے ساتھ مقترن ہو، کیونکہ اگر عدد معلوم ہو تو پھر اشارے کی طرف نہیں دیکھا جاتا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا“ اور ساتھ ہی انگلوٹھے، درمیانی اور چھوٹی انگلی سے اشارہ کیا تو تین طلاقیں واقع ہوں گی، کیونکہ انگلیوں سے اشارہ کرنا جب عدد مبہم کے ساتھ مل جائے تو وہ عدد بتلانے کا فائدہ دیتا ہے اور شوہر نے بھی انگلیوں کے ساتھ اشارہ کیا ہے اور یہ اشارہ عدد مبہم یعنی ”ہکذا“ کے ساتھ مقترن ہے، لہذا یہ بھی تین کا عدد بتلانے کا فائدہ دے گا اور تین طلاق واقع ہو جائیں گی، البتہ اگر صرف ”أَنْتِ طَالِقٌ“ کہا اور ”ہکذا“ کا لفظ نہ کہا تو پھر صرف ایک ہی طلاق واقع ہوگی، کیونکہ ”ہکذا“ نہ کہنے کی صورت میں اشارہ مبہم عدد کے ساتھ مقترن نہ ہوا، لہذا شرط نہ پائی جانے کی وجہ سے حکم بھی دائر نہ ہوگا اور ایک طلاق واقع ہوگی۔ ②

① الہدایۃ: کتاب الطلاق، فصل فی تشبیہ الطلاق و وصفہ، ج ۲ ص ۳۸۶، ط: رحمانیہ

② (أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا وَأَشَارَ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ فَهِيَ ثَلَاثٌ) لِأَنَّ الْإِشَارَةَ بِالْأَصَابِعِ تُفِيدُ الْعِلْمَ بِالْعَدَدِ عُرْفًا وَشَرْعًا إِذَا اقْتَرَنْتْ بِالْإِسْمِ الْمُبْهَمِ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الْعَشْرَةَ يَعْنِي ثَلَاثِينَ يَوْمًا قَالَ الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا وَخَسَّ إِنْبَاهَهُ فِي الثَّلَاثَةِ يَعْنِي تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا، وَلَوْ أَشَارَ بِالْوَاحِدَةِ طَلَّقْتُ وَاحِدَةً، وَلَوْ أَشَارَ بِالثَّنَيْنِ طَلَّقْتُ ثَنَيْنِ وَالْإِشَارَةُ تَقَعُ بِالْمَشْهُورَةِ مِنْهَا دُونَ الْمَضْمُونَةِ لِلْعُرْفِ وَالسُّنَّةِ.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، فصل فی إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۲۱۱، ط:

(۶۵) الْأَصْلُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ شَبَّهَ الطَّلَاقَ بِشَيْءٍ يَقَعُ بَائِنًا، أَيْ شَيْءٍ كَانَ الْمُشَبَّهَ بِهِ، ذَكَرَ الْعَظَمَ أَوْ لَمْ يَذْكُرْ، وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِنْ ذَكَرَ الْعَظَمَ يَكُونُ بَائِنًا وَإِلَّا فَلَا، وَعِنْدَ زُفَرٍ إِنْ كَانَ الْمُشَبَّهَ بِهِ مِمَّا يُوصَفُ بِالْعَظَمِ عِنْدَ النَّاسِ يَقَعُ بَائِنًا وَإِلَّا فَهُوَ رَجْعِيٌّ. ①

ترجمہ: امام صاحب کے نزدیک اصول یہ ہے کہ طلاق کو کسی شے سے تشبیہ دینا اس سے طلاق بائن واقع ہوگی، مشبہ بہ خواہ کوئی بھی چیز ہو اور لفظ ”عظم“ مذکور ہو یا نہ ہو۔ امام ابو یوسف کے نزدیک لفظ ”عظم“ ذکر کرنے سے طلاق بائن واقع ہوگی ورنہ نہیں۔ امام زفر کے نزدیک اگر مشبہ بہ ان چیزوں میں سے ہو کہ لوگوں کے ہاں اس کو ”عظم“ کی صفت کے ساتھ متصف کیا جاتا ہو تو طلاق بائن واقع ہوگی ورنہ طلاق رجعی واقع ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک جب بھی طلاق کو کسی شے سے تشبیہ دی جائے تو اس نفس تشبیہ دینے سے طلاق بائن واقع ہوتی ہے، مشبہ بہ خواہ کوئی بھی چیز ہو اور لفظ ”عظم“ مذکور ہو یا نہ ہو۔ بس مطلقاً تشبیہ دینے سے ہی طلاق بائن واقع ہو جائے گی، جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک اگر لفظ عظم کا ذکر کیا مثلاً ”كِعِظَمِ الْجَبَلِ“ تو طلاق بائن واقع ہوگی ورنہ طلاق رجعی ہوگی۔ امام زفر رحمہ اللہ کے نزدیک اگر مشبہ بہ ان چیزوں کے قبیل سے ہو کہ جن کو عظم کی صفت سے عرف میں لوگ متصف کرتے ہیں تو طلاق بائن واقع ہوگی ورنہ طلاق رجعی ہوگی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ مِثْلَ الْجَبَلِ“ کہ تجھے پہاڑ کی مثل طلاق ہو، تو امام صاحب کے نزدیک طلاق بائن واقع ہوگی اور امام زفر رحمہ اللہ کے نزدیک بھی، جبکہ امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مذکورہ صورت میں طلاق رجعی واقع ہوگی۔ امام صاحب کے نزدیک طلاق بائن اس لئے واقع ہوگی کہ مذکورہ طلاق تشبیہ پر مشتمل ہے اور ہر وہ طلاق جو تشبیہ پر مشتمل ہو تو بلا شرط و قید اس سے طلاق بائن واقع ہوتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق بائن واقع ہوگی، اور امام زفر رحمہ اللہ کے نزدیک

مذکورہ صورت میں اس لئے طلاق بائن واقع ہوگی کہ مذکورہ صورت میں طلاق کو ایسی چیز سے تشبیہ دی ہے جو مہا یوسف بالعظیم کے قبیل سے ہے اس لئے کہ ”جبَل“ ان چیزوں میں سے ہے جو لوگوں کے عرف میں عظیم ہے، اور ان کے اصول کے مطابق ایسی طلاق سے طلاق بائن واقع ہوتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق بائن واقع ہوگی اور امام ابو یوسف رحمہ اللہ کے نزدیک مذکورہ صورت میں اس سے طلاق رجعی واقع ہوگی اس لئے کہ مذکورہ صورت میں مشبہ بہ کو ”عظیم“ کی صفت سے متصف نہیں کیا اور ان کے اصول کے مطابق ایسے لفظ سے طلاق رجعی واقع ہوتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق رجعی واقع ہوگی۔

اور اگر شوہر نے کہا کہ ”مِثْلَ عِظَمِ الْجَبَلِ“ تو سب کے نزدیک طلاق بائن واقع ہوگی کیونکہ مذکورہ صورت میں دیگر ائمہ کی شروط و قیود بھی پائے جاتے ہیں۔ ❶

❶ فَأَصْلُ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ مَتَى شَبَّهَ الطَّلَاقُ بِشَيْءٍ يَقَعُ بَائِنًا أَوْ شَيْءٍ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ لِلزِّيَادَةِ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ إِنْ ذَكَرَ الْعِظَمَ فَكَذَلِكَ وَإِلَّا فَرَجَعِيٌّ أَوْ شَيْءٍ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ، لِأَنَّ التَّشْبِيهَ قَدْ يَكُونُ فِي التَّوْحِيدِ عَلَى التَّجْرِيدِ وَذَكَرَ الْعِظَمَ لِلزِّيَادَةِ لَا مَحَالَةَ وَعِنْدَ زُفَرٍ إِنْ كَانَ الْمُشَبَّهُ بِهِ مِمَّا يُوصَفُ بِالْعِظَمِ عِنْدَ النَّاسِ يَقَعُ بَائِنًا وَإِلَّا فَرَجَعِيٌّ ذَكَرَ الْعِظَمَ أَوْ لَا. وَقَوْلُ مُحَمَّدٍ مُضْطَرِبٌ يُرَوَى مَعَ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَعَ أَبِي يُوسُفَ وَثَمَرَتُهُ تَظْهَرُ فِي قَوْلِهِ أَنْتَ طَالِقٌ مِثْلَ سِمْسِمَةٍ أَوْ عِظَمٍ سِمْسِمَةٍ أَوْ كَالْجَبَلِ أَوْ عِظَمِ الْجَبَلِ.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، فصل فی إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۲ ص ۲۱۲، ط:

فصل فی الطلاق قبل الدخول

(۶۶) إِنَّهُ مَتَى ذَكَرَ شَيْئَيْنِ وَأُدْخِلَ بَيْنَهُمَا حَرْفُ الظَّرْفِ إِنْ قَرَنَهَا بِهَاءٍ

الْكِنَايَةِ كَانَ صِفَةً لِلْمَذْكُورِ آخِرًا وَإِلَّا أَوْ لَا. ①

ترجمہ: جب دو چیزوں کو ذکر کیا جائے اور ان کے درمیان حرفِ ظرف (قبل، بعد) کو لایا جائے تو اگر حرفِ ظرف ہائے کنایہ (مثلاً قبلہ میں ضمیر) کے ساتھ متصل کر دے تو حرفِ ظرف اس جملے کی صفت ہوگا جو آخر میں مذکور ہے، ورنہ حرفِ ظرف شروع میں ذکر کردہ جملے کی صفت ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب دو چیزیں ذکر کی جائیں اور ان کے درمیان حرفِ ظرف کو لایا جائے، مثلاً ”قبل، بعد“ وغیرہ، اب دیکھا جائے گا کہ متکلم نے اس ظرف کو ہاءِ کنایہ کے ساتھ مقترن کیا ہے یا نہیں یعنی ظرف کو ہاءِ ضمیر کی طرف مضاف کیا ہے یا نہیں، اگر اس نے ظرف کو ہاءِ کنایہ کے ساتھ ملایا ہے تو اس وقت یہ ظرف اس جملے کی صفت ہوگا جو آخر میں مذکور ہے، مثلاً ”جاء نی زید قبلہ عمرو“ یہاں چونکہ ضمیر حرفِ ظرف سے متصل ہے اس لئے ظرف بعد والے کلمے کی صفت واقع ہوگا اور مطلب ہوگا میرے پاس زید سے پہلے عمرو آیا، اور اگر متکلم نے حرفِ ظرف کو ہاءِ کنایہ کے ساتھ نہیں ملایا تو اس وقت یہ ظرف شروع میں ذکر کردہ جملے کی صفت ہوگا، مثلاً ”جاء نی زید قبل عمرو“ یہاں چونکہ ظرف ضمیر سے متصل نہیں ہے اس لئے پہلے جملے کی صفت ہوگا اور مطلب ہوگا میرے پاس عمرو سے پہلے زید آیا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ وَاحِدَةٌ قَبْلَ وَاحِدَةٍ“ تو پہلی ہی طلاق سے عورت بائنہ ہو جائے گی دوسری طلاق واقع نہ ہوگی، کیونکہ شوہر نے دو چیزیں ذکر کر کے درمیان میں حرفِ ظرف یعنی ”قبل“ داخل کیا ہے اور پھر ظرف کو ہاءِ کنایہ کے ساتھ نہیں ملایا اور ہر وہ کلام جو اس شان کا ہو تو اس صورت میں ظرف مذکورہ اول کی صفت ہوتا ہے، لہذا شوہر کے کلام میں بھی ”قبل“ جو کہ ظرف ہے یہ اس ”واحدہ“ کی صفت ہوگی جو قبل سے پہلے ہے، جب معاملہ ایسا ہے تو پہلی طلاق سے عورت بائنہ ہو جائے گی اس لئے کہ یہ

غیر مدخول بہا ہے، اب دوسری طلاق کا محل باقی نہیں ہے لہذا دوسری طلاق واقع نہ ہوگی۔ ❶

(۶۷) إِنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْأَمِينِ مَعَ الْيَمِينِ. ❷

ترجمہ: قسم کے ساتھ امین کا قول معتبر ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی امین ہو اس کا قول قسم کے ساتھ معتبر ہوگا، نیت ایک مخفی چیز ہے جو شوہر کے دل میں پوشیدہ ہے، اور مخفی چیزوں کے اظہار میں انسان امانت دار ہوتا ہے اور امین کی بات یمن کے ساتھ معتبر ہوتی ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے کہا ”اِعْتَدِيْ اِعْتَدِيْ“ یعنی شمار کرو۔ (یہ الفاظ کنایہ میں سے ہے، اور الفاظ کنایہ سے طلاق اس وقت واقع ہوتی ہے جب نیت یا دلالتِ حال کا قرینہ ہو۔) شوہر نے کہا کہ اول سے میں نے طلاق کی نیت کی ہے اور ثانی اور ثالث سے حیض کی، یعنی تم اپنے حیض کے ایام شمار کرو، تو شوہر کی قضاء تصدیق کی جائے گی، کیونکہ شوہر عمامی الضمیر سے خبر دینے میں امین ہے اور امین کا قول مع الیمین معتبر ہوتا ہے، لہذا شوہر کا قول بھی معتبر ہوگا۔ ❸

❶ وَالْأَصْلُ أَنَّ الظَّرْفَ مَتَى كَانَ بَيْنَ اسْمَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُقَرَّنْ بِهَاءِ الْكِنَايَةِ كَانَ صِفَةً لِلْأَوَّلِ تَقُولُ جَاءَنِي زَيْدٌ قَبْلَ عَمْرٍو فَالْقَبْلِيَّةُ فِيهَا صِفَةٌ لِّزَيْدٍ، وَإِنْ قَرَّنَ بِهَاءِ الْكِنَايَةِ كَانَ صِفَةً لِلثَّانِي تَقُولُ جَاءَنِي زَيْدٌ قَبْلَهُ عَمْرٍو فَإِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ وَاحِدَةً قَبْلَ وَاحِدَةٍ فَقَدْ أَوْقَعَ الْأَوَّلَى قَبْلَ الثَّانِيَةِ فَبَانتُ بِهَا فَلَا تَقَعُ الثَّانِيَةُ وَلَوْ قَالَ بَعْدَهَا وَاحِدَةً فَكَذَلِكَ لِأَنَّهُ وَصَفَ الثَّانِيَةَ بِالْبُعْدِيَّةِ وَلَوْ لَمْ يَصِفْهَا بِهِ لَمْ تَقَعُ فَهَذَا أَوَّلَى.

البحر الرائق: کتاب الطلاق، فصل فی إضافة الطلاق إلى الزمان، ج ۳ ص ۳۱، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، فصل فی الطلاق قبل الدخول، ج ۲ ص ۳۹۱، ط: ترجمانیہ

❸ وَلَوْ قَالَ لَهَا اِعْتَدِيْ وَقَالَ لَمْ اَنْوَ الطَّلَاقَ فَهِيَ اَمْرَاتُهُ بَعْدَ أَنْ يَحْلِفَ، وَكَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَلْفَافِ الْمُتَقَدِّمَةِ إِذَا قَالَ لَمْ اَنْوَ الطَّلَاقَ فَعَلَيْهِ الْيَمِينُ لِأَنَّهُ أَمِينٌ فِيمَا يُخْبِرُ عَنْ صَمِيرِهِ وَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَمِينِ مَعَ الْيَمِينِ، وَالْيَمِينُ لِنَفْيِ التُّهْمَةِ عَنْهُ لَا تَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَلَفَ ابْنُ رُكَانَةَ فِي لَفْظِ الْبَتَّةِ لَمَّا كَانَ الثَّلَاثَ مِنْ مُحْتَمَلَاتِ لَفْظِهِ.

المبسوط للسرخسی: کتاب الطلاق، باب ما تقع به الفرقة مما يشبه الطلاق، ج ۶ ص ۷۹، ط: دار المعرفة

باب تفویض الطلاق

(۶۸) اِنْ التَّمْلِیْكَاتِ تَقْتَضِیْ جَوَابًا فِی الْمَجْلِسِ. ①

ترجمہ: تملیکات مجلس میں ہی جواب کا تقاضا کرتی ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنی بھی تملیکات ہیں یعنی ایک آدمی دوسرے کو کسی چیز کا مالک بنادے تو یہ مجلس میں جواب کا تقاضا کرتی ہیں، یعنی جب تک مجلس قائم ہے اس وقت تک اس کو قبول کرنے اور رد کرنے کا اختیار ہے لیکن جب مجلس بدل گئی تو اختیار ختم ہو جائے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا کہ ”اِخْتَارِیْ“ کہ تجھے اختیار ہے، اب عورت جب تک مجلس میں ہو تو اس کو طلاق دینے اور رد کرنے کا اختیار ہوگا لیکن جب مجلس بدل جائے تو اس کا اختیار ختم ہو جائے گا۔ اس لئے کہ یہ از قبیل تملیکات ہے یعنی شوہر بیوی کو طلاق کا مالک بنا رہا ہے اور جتنی بھی تملیکات ہیں وہ مجلس میں جواب کی متقاضی اور منتظر ہوتی ہیں، جس طرح بیع میں جس مجلس میں ایجاب ہو، اتمام بیع کے لئے اسی مجلس میں قبول کرنا شرط ہے، کیونکہ مجلس کی تمام ساعتیں ساعت واحدہ کے درجے میں ہے، لہذا اختتام مجلس سے پہلے پہلے جب بھی عورت اپنے آپ کو طلاق دے گی اس پر طلاق واقع ہو جائے گی۔ ②

(۶۹) اِنْ الْمُبْهَمَ لَا یَصْلُحُ تَفْسِیْرًا لِلْمُبْهَمِ. ③

① الہدایہ: کتاب الطلاق، باب تفویض الطلاق، ج ۲ ص ۳۹۱، ط: رحمانیہ

② (وَلَوْ قَالَ لَهَا: اِخْتَارِیْ. یَنْوِی الطَّلَاقَ فَلَهَا اَنْ تُطَلِّقَ نَفْسَهَا فِی مَجْلِسِ عِلْمِهَا) فَإِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً فِی سَمَاعِهَا، وَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً فَبِالْإِخْبَارِ لِأَنَّ الْمُخَيَّرَةَ لَهَا الْمَجْلِسُ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ رَضِیَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَلِأَنَّهُ مَلَكَهَا فِعْلَ الْإِخْتِيَارِ، وَالتَّمْلِیْكَاتُ تَقْتَضِیْ جَوَابًا فِی الْمَجْلِسِ كَالْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَنَحْوِهِمَا.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، کنایات الطلاق، ج ۳ ص ۱۳۳، ط: مطبعة المجلس القاهرة

③ الہدایہ: کتاب الطلاق، باب تفویض الطلاق، ج ۲ ص ۳۹۱، ط: رحمانیہ

ترجمہ: مبہم مبہم کے لئے تفسیر بننے ۳ کی صلاحیت نہیں رکھتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک مبہم لفظ دوسرے مبہم لفظ کے لئے تفسیر نہیں بن سکتا، کیونکہ جب اس میں خود ابہام ہے تو یہ دوسرے مبہم کے ابہام کو کس طرح دور کرے گا، بلکہ مبہم کے لئے مفسر وہی بننے کی صلاحیت رکھتا ہے جس کے اندر ابہام نہ ہو، اور وہ اس کی تفسیر کرے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اختیار کے باب میں یعنی جب شوہر ”اختاری“ کے لفظ سے بیوی کو طلاق کا اختیار دے تو کلام میں لفظ ”نفس“ کا ذکر کرنا ضروری ہے، اگر شوہر نے بیوی سے کہا کہ ”اختاری“ اور جواب میں بیوی نے کہا ”اخترت“ تو کلام لغو ہوگا، اس لئے کہ شوہر کا کلام ”اختاری“ مبہم ہے اور بیوی کا کلام ”اخترت“ بھی مبہم ہے اور مبہم مبہم کے لئے مفسر بننے کی صلاحیت نہیں رکھتا، لہذا عورت کا کلام بھی شوہر کے کلام کے لئے تفسیر بننے کی صلاحیت نہیں رکھے گا۔ جانبین سے نفس کی صراحت نہ ہونے کی وجہ سے طلاق واقع نہ ہوگی، اس لئے کہ معلوم نہیں کہ کس چیز کا اختیار سپرد کیا ہے۔ ①

(۷۰) إِنَّ مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ فَهُوَ يُبْطِلُ الْخِيَارَ وَمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِقْبَالِ فَهُوَ

لَا يُبْطِلُ ۲

① (وَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ النَّفْسِ أَوْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِ أَوْ كَلَامِهَا) مِثْلَ أَنْ يَقُولَ: اخْتَارِي نَفْسَكَ فَتَقُولَ: اخْتَرْتُ، أَوْ يَقُولَ لَهَا: اخْتَارِي فَتَقُولَ: اخْتَرْتُ نَفْسِي لِأَنَّ ذَلِكَ عُرِفَ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ، وَأَنَّهُ الْمُفَسَّرُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ، وَلِأَنَّ الْمُبْهَمَ لَا يَصْلُحُ تَفْسِيرًا لِلْمُبْهَمِ، حَتَّى لَوْ قَالَ لَهَا: اخْتَارِي، فَقَالَتْ اخْتَرْتُ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ، لِأَنَّ الْإِخْتِيَارَ لَيْسَ مِنَ الْأَفَاطِ الطَّلَاقِ وَضَعًا، وَإِنَّمَا جُعِلَ بِالسُّنَّةِ فِيمَا إِذَا كَانَ مُفَسَّرًا، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَا يَقَعُ بِهِ شَيْءٌ، وَلِأَنَّ قَوْلَهُ اخْتَارِي، وَقَوْلَهَا اخْتَرْتُ، لَيْسَ لَهُ مُخَصَّصٌ بِهَا فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ، فَإِذَا ذُكِرَتِ النَّفْسُ مَخَصَّصَ الْإِخْتِيَارَ لَهَا فَيَقَعُ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، کنایات الطلاق، ج ۳ ص ۱۳۲، ط: مطبعة

المجلس القاهرة

② الهدایة: کتاب الطلاق، باب تقویض الطلاق، ج ۲ ص ۳۹۴، ط: رحمانیہ

ترجمہ: جو چیز اعراض پر دلالت کرتی ہے وہ اختیار کو باطل کر دیتی ہے اور جو متوجہ ہونے پر دلالت کرتی ہے وہ اختیار کو باطل نہیں کرتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب ایک آدمی دوسرے کو کسی چیز کا اختیار دیتا ہے تو اب مخیر کی طرف سے اگر ایسا فعل پایا جائے جو اعراض پر دلالت کرتا ہو تو اس سے اختیار باطل ہو جائے گا، مثلاً مجلس سے کھڑا ہونا اور اگر ایسا فعل پایا جائے جو مخیر کے متوجہ ہونے پر دلالت کرتا ہو تو اس سے اختیار باطل نہیں ہوگا، مثلاً مخیر کھڑا تھا پھر بیٹھ گیا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ”طَلِّقِيْ نَفْسَكِ“، یعنی طلاق کا اختیار بیوی کے سپرد کر دیا جبکہ بیوی کھڑی تھی پھر بیٹھ گئی یا سواری پر تھی کہ اُسے روک لیا تو اس صورت میں اختیار باقی رہے گا، کیونکہ اُن دونوں صورتوں میں عورت سے ایسا فعل صادر ہوا کہ وہ اقبال یعنی متوجہ ہونے پر دلالت کرتا ہے اور ہر وہ فعل جو متوجہ ہونے پر دلالت کرتا ہو وہ اختیار کو باطل نہیں کرتا۔ اور اگر عورت سے ایسا فعل صادر ہوا جو اعراض پر دلالت کرتا ہے تو اختیار کو باطل ہو جائے گا، جس طرح عورت کا مجلس سے اُٹھ کر چلا جانا، یا کسی اور کام میں مشغول ہو جانا یہ اعراض پر دلالت کرتا ہے، جیسے غسل کرنا، خضاب لگانا، کھانا کھانا، شوہر سے ازدواجی تعلق قائم کرنا، اس سے اختیار ختم ہو جائے گا۔ ①

① وَكَذَٰلَوْ كَانَتْ قَائِمَةً فَقَعَدَتْ، لِأَنَّهُ دَلَالَةُ الْإِقْبَالِ إِذَا الْقُعُودُ أَجْمَعُ لِلرَّأْيِ، لِأَنَّهُ سَبَبُ الْإِسْتِرَاحَةِ، وَكَذَٰلَوْ كَانَتْ قَاعِدَةً فَاتَّكَأَتْ أَوْ كَانَتْ مُتَكِنَةً فَاسْتَوَتْ قَاعِدَةً، لِأَنَّهُ دَلَالَةُ الْجِدِّ فِي التَّأَمُّلِ كَمَا إِذَا كَانَتْ مُحْتَبِيَةً فَتَرَبَّعَتْ وَكَذَٰلَا إِذَا ادَّعَتْ أَبَاهَا لِلْمَشُورَةِ أَوْ شُهِودًا لِلْإِشْهَادِ لَا يَبْطُلُ، لِأَنَّ الْإِسْتِشَارَةَ لِتَحَرِّيِ الصَّوَابِ، وَلِهَذَا أَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ بِمُشَاوَرَةِ وَالِدَيْهَا قَبْلَ أَنْ تُجِيبَهُ وَالْإِشْهَادُ لِلتَّحَرُّزِ عَنِ الْجُحُودِ فَصَارَ دَلِيلَ الْإِقْبَالِ بِخِلَافِ مَا إِذَا ادَّعَتْ بِطَعَامٍ فَأَكَلَتْ أَوْ قَامَتْ أَوْ اغْتَسَلَتْ أَوْ امْتَشَطَتْ أَوْ اخْتَضَبَتْ أَوْ جَامَعَهَا زَوْجُهَا حَيْثُ يَبْطُلُ خِيَارُهَا لِاشْتِغَالِهَا بِعَمَلٍ آخَرَ لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ فَيَكُونُ إِعْرَاضًا عَنْ تِلْكَ الْجِهَةِ.

فصل فی المشیئة

(۷۱) الْجَوَابُ إِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِلتَّفْوِیْضِ یَصِحُّ وَإِلَّا فَهُوَ یَلْغُو. ①

ترجمہ: اگر جواب تفویض کے موافق ہو تو صحیح ہے ورنہ لغو ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر ایک شخص دوسرے کو کسی شے کا اختیار سپرد کر دے، اب اگر جواب اس مفوض کے مطابق ہو تو درست ہوگا اور اگر اس کے برخلاف ہو تو جواب لغو ہوگا، اس لئے کہ تفویض اور جواب میں مطابقت ضروری ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی کو طلاق کا اختیار ان الفاظ میں دیا کہ ”طَلَّقِي نَفْسَكَ“ اور بیوی نے جواب میں کہا کہ ”أَبْنْتُ نَفْسِي“ (میں نے خود کو بائنتہ کر لیا) تو طلاق واقع ہو جائے گی اور اگر بیوی نے یہ کہا کہ ”قَدْ اخْتَرْتُ نَفْسِي“ تو طلاق واقع نہ ہوگی اور یہ جواب لغو ہو جائے گا، کیونکہ پہلی صورت میں طلاق اس لئے واقع ہوگی کہ لفظ ”ابانت“ یہ طلاق کے الفاظ میں سے ہے، یہ مفوض یعنی ”طَلَّقِي نَفْسَكَ“ کے مطابق ہے، جب جواب مفوض کے مطابق ہو تو درست ہوتا ہے۔ البتہ بیوی نے ”أَبْنْتُ“ کہہ کر ایک زائد وصف یعنی بینونت کا اضافہ کر دیا ہے، اس لئے بیوی کا کلام اس حوالے سے تفویض کے مخالف ہے، لہذا بیوی کا کلام جس میں موافق ہے یعنی اصل طلاق میں، اسے معتبر مان کر ایک طلاق رجعی ہوگی اور جس چیز میں مخالف ہے یعنی وصف بینونت میں، اسے رد کر دیا جائے گا کہ یہ تفویض کے مطابق نہیں ہے۔

اور ”اخْتَرْتُ نَفْسِي“ کہنے کی صورت میں طلاق اس لئے واقع نہ ہوگی کہ اختیار یہ طلاق کے الفاظ میں سے نہیں ہے، جب یہ طلاق کے الفاظ میں سے نہیں ہے تو ”اخترت نفسی“ کے ساتھ جواب دینا یہ مفوض کے مطابق نہ ہوا، اور جب جواب مفوض کے مطابق نہ ہو تو جواب لغو ہوتا ہے

لہذا یہ جواب بھی لغو ہوگا، تو جب جواب لغو ہو تو طلاق بھی واقع نہ ہوگی۔ ❶

(۷۲) إِنَّ الْيَمِينَ تَصْرُفٌ لَّا زَمٌ. ❷

ترجمہ: یمین ایک لازمی تصرف ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول سمجھنے سے پہلے یہ بات ذہن نشین کر لینا ضروری ہے کہ یمین کا اطلاق جس طرح قسم پر ہوتا ہے اسی طرح تعلیق پر بھی ہوتا ہے، یعنی جب ایک حکم کسی شرط پر مشروط اور معلق کیا جائے تو اس کو بھی یمین کہتے ہیں، اب مذکورہ اصول کا مطلب یہ یمین چاہے بصورت قسم ہو یا بصورت تعلیق ہو، ایک ایسا تصرف ہے جو آدمی پر لازم ہوتا ہے اس میں رجوع کرنے کی گنجائش نہیں ہوتی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”طَلَّقِيْ نَفْسَكَ“ اب شوہر کے لئے رجوع کرنا جائز نہیں ہے کیونکہ اس جملہ میں یمین کا معنی پایا جاتا ہے یعنی یمین بمعنی تعلیق کا، گویا کہ شوہر نے یوں کہا کہ ”إِنْ أَرَدْتَ طَلَّاقَكَ فَإِنَّ طَلَّاقِيْ“ اور یمین تصرف لازم ہے اس سے رجوع کرنا درست نہیں ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی شوہر کے لئے رجوع درست نہ ہوگا۔ ❸

❶ (قَوْلُهُ: وَبِأَبْنَتْ نَفْسِيْ طَلَّقْتُ لَا بَاخْتَرْتُ) يَعْنِي أَنَّ أَبْنَتْ نَفْسِيْ يَصْلُحُ جَوَابًا لِّطَلَّقِيْ نَفْسَكَ وَلَا يَصْلُحُ اخْتَرْتُ نَفْسِيْ جَوَابًا لَهُ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الْإِبَانَةَ مِنَ الْفَاطِطِ الطَّلَاقِ لِأَنَّهُ كِمَايَةِ، وَالْمَقْوُضُ إِلَيْهَا الطَّلَاقُ، وَالْاِخْتِيَارُ لَيْسَ مِنَ الْفَاطِطِ لَا صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً بِدَلِيلِ الْوُقُوعِ بِأَبْنَتْكَ دُونَ اخْتَارِيْ، وَإِنْ نَوَى الطَّلَاقُ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج ۳ ص ۳۵۳، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، فصل في المشيئة، ج ۲ ص ۳۹۵، ط: رحمانیہ

❸ (وَلَا يَمْلِكُ الرَّجُوعُ) أَيْ لَا يَمْلِكُ الزَّوْجُ الرَّجُوعَ بَعْدَ قَوْلِهِ طَلَّقِيْ نَفْسَكَ حَتَّى لَا يَصِحَّ نَهْيُهُ، لِأَنَّ فِيهِ مَعْنَى الْيَمِينِ إِذْ هُوَ تَعْلِيقُ الطَّلَاقِ بِتَطْلِيلِهَا وَالْيَمِينُ تَصْرُفٌ لَّا زَمٌ لَا يَصِحُّ الرَّجُوعُ عَنْهَا.

تبیین الحقائق: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج ۲ ص ۲۲۶، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

(۷۳) إِنَّ التَّوَكِيلَ لَيْسَ بِتَصَرُّفٍ لَازِمٍ. ①

ترجمہ: توکیل تصرف لازم نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ توکیل یعنی کسی کو اپنا وکیل بنانا یہ لازمی تصرف نہیں ہے کہ بعد میں مؤکل اس سے رجوع نہیں کر سکتا، جب توکیل لازم نہیں ہے تو شوہر کو رجوع کا بھی حق حاصل ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک شخص نے دوسرے سے یہ کہا ”طَلِّقْ امْرَأَتِي“ کہ میری بیوی کو طلاق دیدو، اب وکیل کو اختیار ہے مؤکل کی بیوی کو مجلس میں بھی طلاق دے سکتا ہے اور مجلس کے بعد بھی، اس لئے کہ وکالت مجلس تک منحصر نہیں ہوتی۔ اور شوہر کو رجوع کا بھی حق حاصل ہے اس لئے کہ یہ توکیل ہے یعنی شوہر نے طلاق کا وکیل بنایا ہے اور توکیل تصرف لازم نہیں ہے کہ جس سے رجوع نہ ہو سکے اس لئے شوہر جب چاہے اس کی وکالت کو ختم کر کے اپنی بات سے رجوع کر سکتا ہے۔ ②

(۷۴) إِنَّ النِّيَّةَ لَا تَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْمَذْكُورِ. ③

ترجمہ: نیت غیر مذکور میں عمل نہیں کرتی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز عبارت میں مذکورہ نہ ہو اگر کوئی اس غیر مذکور شے کی نیت کرتا ہے تو نیت کرنا درست نہ ہوگا اور اس کا کوئی اعتبار نہ ہوگا، کیونکہ نیت اس چیز میں مؤثر اور کارگر ہوتی ہے جو پہلے سے موجود ہو۔

① الهدایہ: کتاب الطلاق، باب تفویض الطلاق، فصل فی المشیئة، ج ۲ ص ۳۹۵، ط: رحمانیہ
② قَوْلُهُ (وَإِنْ قَالَ لِرَجُلٍ طَلَّقْ امْرَأَتِي فَلَهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَعْدَهُ وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ) لِأَنَّ هَذَا تَوَكِيلٌ وَاسْتِعَانَةٌ وَلَيْسَ بِتَمْلِيكِ فَلَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ لِلْمَرْأَةِ طَلَّقِي نَفْسَكَ سَوَاءٌ قَالَ لَهَا إِنْ شِئْتُ أَوْ لَمْ يَقُلْ فَإِنَّهُ يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ، لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ لِنَفْسِهَا فَكَانَ تَمْلِيكًا لَا تَوَكِيلًا.

الجوهرة النيرة: کتاب الطلاق، فصل فی المشیئة، ج ۲ ص ۴۷، ط: المطبعة الخيرية

③ الهدایہ: کتاب الطلاق، فصل فی المشیئة، ج ۲ ص ۳۹۶، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ”اَنْتِ طَالِقٌ اِنْ شِئْتُ“ تجھے طلاق ہے اگر تو چاہتی ہے، پھر عورت نے جواب میں کہا ”شِئْتُ اِنْ شِئْتُ“ میں چاہتی ہوں اگر تو چاہتا ہے۔ پھر شوہر نے یوں کہا ”شِئْتُ“ کہ میں چاہتا ہوں اور اس سے طلاق کی نیت کر لی تو یہ اختیار باطل ہوگا اور طلاق واقع نہ ہوگی، اس لئے کہ شوہر نے عورت کی طلاق کو مشیت مرسلہ یعنی غیر معلق مشیت پر موقوف کیا تھا، مگر عورت نے اسے شوہر کی مشیت پر معلق کر کے مشیت مرسلہ کو مشیت معلقہ کر دیا، شوہر نے بیوی کو جو مشیت مرسلہ حوالہ کی تھی بیوی نے اُسے شوہر کی مشیت پر معلق کر کے مشیت معلقہ کر کے اُسے ضائع کر دیا، اس لئے طلاق کا اختیار اس کے ہاتھ سے نکل جائے گا۔ مذکورہ بالا صورت میں نہ بیوی کے کلام میں طلاق کا لفظ مذکور ہے، اور نہ شوہر کے کلام میں۔ شوہر نے غیر مذکور کی نیت کی اور غیر مذکور کی نیت درست نہیں ہوتی، لہذا مذکورہ صورت میں بھی شوہر کا طلاق کی نیت کرنا درست نہ ہوگا، جب نیت درست نہ ہوئی تو طلاق بھی واقع نہ ہوگی۔ ❶

(۷۵) اِنَّ التَّغْلِيْقَ بِشَرْطِ كَائِنٍ تَنْجِيزٌ. ❷

ترجمہ: گزری ہوئی شرط پر کسی چیز کی تعلیق تنجیز ہو جاتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی حکم ایسی شرط پر معلق کیا جو پہلے سے زمانہ ماضی میں موجود ہو تو اس صورت میں یہ حکم فی الحال واقع ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مذکورہ بالا صورت میں اگر جواب میں یہ کہا ”شِئْتُ اِنْ كَانَ لِاَمْرٍ قَدْ مَضَى“ میں نے چاہا اگر فلاں معاملہ گزر گیا ہو، تو بیوی نے شوہر

❶ (اَنْتِ طَالِقٌ اِنْ شِئْتُ فَقَالَتْ شِئْتُ اِنْ شِئْتُ فَقَالَ) الزَّوْجُ (شِئْتُ) حَالَ كَوْنِهِ (يَنْوِي الطَّلَاقَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ) لِاَنَّهُ عَلَّقَ طَلَاقَهَا بِالْمَشِيئَةِ بِالْمُرْسَلَةِ وَهِيَ اَنَّتِ بِالْمُعْلَقَةِ فَيَخْرُجُ الْاَمْرُ مِنْ يَدِهَا بِالْاَشْتِعَالِ بِمَا لَمْ يُقَوِّضْ إِلَيْهَا مِنَ الشَّرْطِ وَإِنْ نَوَى الطَّلَاقَ إِذْ لَيْسَ فِي كَلَامِهِ وَلَا فِي كَلَامِهَا ذِكْرُ الطَّلَاقِ فَبَقِيَ قَوْلُهُ شِئْتُ مُبْهَمًا، وَالنِّيَّةُ لَا تَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْمَذْكُورِ.

مجمع الأنهر: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج ۱ ص ۴۱۴، ط: دار إحياء التراث العربي

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، فصل في المشيئة، ج ۲ ص ۳۹۶، ط: رحمانیہ

کے جواب میں اپنی مشیت کو ایسی چیز پر معلق کیا جو زمانہ ماضی میں ہو چکی ہے تو اس صورت میں اس پر طلاق واقع ہو جائے گی، اس لئے کہ ماضی میں واقع شدہ کسی کام پر شرط کو معلق کرنے سے وہ شرط منجز بن جاتی ہے، لہذا یہاں بھی تعلیق طلاق کی شرط معلق نہیں رہے گی بلکہ منجز بن جائے گی اور منجز سے فی الحال طلاق واقع ہو جاتی ہے، لہذا یہاں بھی فی الحال طلاق واقع ہو جائے گی۔ تقریب الی الفہم کے لئے اس کی مثال جیسے عورت نے کہا ”شِئْتُ إِذَا كَانَ السَّمَاءُ مَوْجُودًا“ کہ میں طلاق واقع کرنا چاہتی ہوں اگر آسمان موجود ہے، تو طلاق واقع ہو جائے گی، اس لئے کہ بیوی نے وقوع طلاق کو ایسی شے پر معلق کیا جو پہلے سے موجود ہے۔ اور ہر وہ حکم جو ایسی شے پر معلق ہو تو وہ فی الحال دائر ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی وقوع طلاق کا حکم فی الحال دائر ہوگا اور طلاق واقع ہوگی۔ ❶

(۷۶) إِنَّ كَلِمَةَ كُتِلْمًا تُوجِبُ تَكَرَّرَ الْأَفْعَالِ. ❷

ترجمہ: کلمہ ”کُتِلْمًا“ افعال کے تکرار کو ثابت کرتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ لفظ ”کُتِلْمًا“ یہ اس بات کا موجب ہے کہ فعل میں تکرار ہو یعنی ایک فعل کو علی سبیل الانفراد یکے بعد دیگرے کرنے کا تقاضا کرتا ہے، کیونکہ کلمہ ”کُتِلْمًا“ میں تعیم ہے اور تعیم اس وقت ثابت ہوگی جب کسی فعل میں تکرار پایا جائے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ كُتِلْمًا شِئْتُ“ کہ تجھے طلاق ہے جب بھی تو چاہے، تو اب بیوی کو اختیار ہے کہ وہ اپنے آپ کو ایک طلاق دے، پھر ایک طلاق دے یہاں تک کہ تین طلاقیں دے سکتی ہے، کیونکہ شوہر نے بیوی کو ”کُتِلْمًا“ کے ساتھ طلاق کا اختیار دیا ہے اور ”کُتِلْمًا“ افعال کے تکرار کو ثابت کرتا ہے، لہذا یہاں بھی ”کُتِلْمًا“ فعل طلاق کے تکرار کو ثابت کرے گا، لہذا بیوی یکے بعد دیگرے اپنے

❶ (كَذَا كُلُّ تَعْلِيقٍ بِمَعْدُومٍ) كَمَا إِذَا قَالَتْ شِئْتُ إِنْ شَاءَ أَبِي، أَوْ شِئْتُ إِنْ كَانَ كَذَا لِأَمْرٍ لَمْ يَجِئْ بَعْدَ لِمَا مَرَّ أَنَّ الْمَتْنِ بِهِ مَشِيئَةٌ مُّعَلَّقَةٌ فَلَا يَقَعُ الطَّلَاقُ وَيَبْطُلُ الْأَمْرُ (بِخِلَافِ الْمَوْجُودِ) فَإِنَّهَا لَوْ قَالَتْ قَدْ شِئْتُ إِنْ كَانَ كَذَا لِأَمْرٍ قَدْ مَضَى طَلَقَتْ لِأَنَّ التَّعْلِيقَ بِشَرْطِ كَائِنٍ تَنْجِيزٌ.

درر الحکام: کتاب الطلاق، باب التفویض، ج ۱ ص ۳۷۶

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب تفویض الطلاق، فصل فی المشیئة، ج ۲ ص ۳۹۷، ط: رحمانیہ

ترجمہ: وصفِ طلاق کی تفویض اصل طلاق کے موجود ہونے کی متقاضی ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی شخص طلاق کے وصف یعنی بینونت وغیرہ کو بیوی کے سپرد کرتا ہے تو یہ اس بات کا تقاضا کرتا ہے کہ اس وصف کا اصل پہلے سے موجود ہو، کیونکہ وصف تابع ہوا کرتا ہے اور ہر تابع اپنے متبوع کے وجود کا تقاضا کرتا ہے، تو یہاں بھی وصف یہ اصل کے وجود کا تقاضا کرے گا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے یہ کہا ”اَنْتِ طَالِقٌ كَيْفَ شِئْتَ“ تو اس صورت میں ایک طلاق رجعی واقع ہوگی گو کہ بیوی نہ چاہتی ہو، کیونکہ شوہر کے کلام میں لفظ ”کیف“ ہے اور ”کیف“ حالت اور وصف دریافت کرنے کے لئے آتا ہے، تو شوہر نے طلاق کا وصف سپرد کیا ہے اور وصف یہ اصل کے وجود کا تقاضا کرتا ہے، کیونکہ اگر اصل ہی موجود نہ ہو تو اس پر وصف کا ترتب کیسے ہوگا، اور اصل طلاق بیوی کی مشیت سے پہلے ہی واقع ہو جائے گی تاکہ بعد میں اس پر وصف کا ترتب ہو سکے۔ لہذا یہاں بھی گویا کہ ”اَنْتِ طَالِقٌ“ سے طلاق واقع ہوگی اور اس جملے سے طلاق رجعی واقع ہوتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق رجعی واقع ہوگی۔ ۱۳

❶ وَلَوْ قَالَ كَلِمَا دَخَلْتُ هَذِهِ الدَّارَ فَأَنْتَ طَالِقٌ فَدَخَلْتُ الدَّارَ تَطْلُقُ. وَلَوْ دَخَلْتُ ثَانِيًا وَثَالِثًا تَطْلُقُ عِنْدَ كُلِّ دَخْلَةٍ طَلْقَةٌ وَاحِدَةٌ لِأَنَّ كَلِمَةَ كَلِمَا تَوْجِبُ تَكَرُّرَ الْأَفْعَالِ.

تحفة الفقهاء: كتاب الإيمان، باب ألفاظ الإيمان، ج ٢ ص ٣٠١، ط: دار الكتب العلمية

٢٠ الهداية: كتاب الطلاق، باب تفويض الطلاق، فصل في المشيئة، ج ٢ ص ٣٩٤، ط: رحمانية

٢١ لِأَنَّ كَلِمَةَ كَيْفَ لِلسُّؤَالِ عَنِ الْحَالِ مُطْلَقًا فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْلِيلِ الْأَصْلِ بِمَشِيئَتِهَا لِسَبْتِ لَهَا الْمَشِيئَةُ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، كَمَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شِئْتُ أَوْ حَيْثُ شِئْتُ أَوْ أَيْنَ شِئْتُ. وَلَا يَبَى حَيْفَةً أَنَّ كَلِمَةَ كَيْفَ لَطَلَبِ الْوَصْفِ لَا لَطَلَبِ الْأَصْلِ، يُقَالُ كَيْفَ أَصَبَحْتُ: أَيُّ عَلَى أَيِّ وَصَفٍ مِنَ الصَّحَةِ وَالسَّقَمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَكَانَ التَّفْوِيزُ فِي وَصْفِ الطَّلَاقِ، وَالتَّفْوِيزُ فِي وَصْفِهِ يَسْتَدْعِي وُجُودَ أَصْلِهِ، وَإِلَّا لَكَانَ كَيْفَ لَطَلَبِهِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَوُجُودُ الطَّلَاقِ بِوُقُوعِهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ.

العناية: كتاب الطلاق، فصل في المشيئة، ج ٢ ص ١٠٨، ط: دار الفكر

(۷۸) اِنَّ کَلِمَةَ مَنْ حَقِیْقَةً لِلتَّبْعِیْضِ وَمَا لِلتَّعْمِیْمِ فِیْعَمَلُ بِهِمَا. ①

ترجمہ: کلمہ ”من“ درحقیقت تبعیض کے لئے موضوع ہے اور کلمہ ”ما“ تعمیم کے لئے ہے، لہذا دونوں پر عمل کیا جائے گا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک کلمہ ”من“ تبعیض کے معنی میں حقیقت ہے اور تبعیض کے علاوہ دیگر معانی میں اس کا استعمال مجاز ہے، لہذا جب تک حقیقی معنی پر محمول کرنا ممکن ہو تو مجاز کی طرف جانے کی ضرورت نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی کو طلاق کا اختیار ان الفاظ میں سپرد کیا کہ ”طَلَّقَیْ نَفْسَکِ مِنْ ثَلَاثٍ مَا شِئْتَ“ کہ تم تین میں سے جتنی چاہو اپنے آپ کو طلاق دے دو تو اس صورت میں بیوی کو ایک طلاق اور دو طلاق واقع کرنے کا اختیار ہوگا لیکن تین طلاق کا اختیار نہ ہوگا، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں شوہر کے کلام میں لفظ ”من“ اور لفظ ”ما“ مذکور ہیں اور لفظ ”من“ کا حقیقی معنی تبعیض ہے اور ”ما“ عموم کے لئے ہے اور ان دونوں پر یعنی عموم اور تبعیض پر عمل اس وقت ہوگا جب تین میں سے ایک بچ جائے اور دو طلاق ہو، اس لئے اس صورت میں ایک کے اعتبار سے دو کا عدد عام ہے اور تین کو دیکھتے ہوئے دو اس کا بعض ہے، لہذا جب دونوں کلموں یعنی ”من“ اور ”ما“ کے حقیقی معنی پر عمل ممکن ہے تو ہم مجاز کی طرف نہیں جائیں گے، لہذا دونوں کلموں کے مقتضی پر عمل کرتے ہوئے دو طلاق واقع ہوں گی۔ ②

① الہدایہ: کتاب الطلاق، باب تفویض الطلاق، فصل فی المشیئة، ج ۲ ص ۳۹۷، ط: رحمانیہ

② (طَلَّقَیْ) نَفْسَکِ (مِنْ ثَلَاثٍ مَا شِئْتَ تَطْلُقُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ) فَلَا تَمْلُکُ إِیْقَاعَ الثَّلَاثِ عِنْدَ الْإِمَامِ خِلَافًا لَّهُمَا، وَعَلَى هَذَا الْخِلَافِ اخْتَارَی مِنْ ثَلَاثٍ مَا شِئْتَ، لَهُمَا أَنْ مَا لِلْعُمُومِ وَمِنْ اللَّیْبَانِ وَلَهُ أَنَّهَا لِلتَّبْعِیْضِ حَقِیْقَةً إِذَا دَخَلَتْ عَلَى ذِیْ أِبْعَاضٍ وَالطَّلَاقُ مِنْهُ وَمَا لِلْعُمُومِ وَقَدْ أَمْکَنَ الْعَمَلُ بِهِمَا بِأَنْ یَجْعَلَ الْمُرَادَ بَعْضًا عَامًا وَالْإِثْنَانِ کَذَلِکَ لِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَاحِدَةِ عَامٌ وَإِلَى الثَّلَاثِ بَعْضٌ.

النهر الفائق: کتاب الطلاق، فصل فی المشیئة، ج ۲ ص ۳۸۴، ط: دار الکتب العلمیة

باب الأيمان في الطلاق

(۷۹) إِنَّ الْإِضَافَةَ إِلَى سَبَبِ الْمَلِكِ بِمَنْزِلَةِ الْإِضَافَةِ إِلَيْهِ. ①

ترجمہ: سبب ملک کی طرف منسوب کرنا ملکیت کی طرف منسوب کرنے کے درجے میں ہے۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی شے کو ملکیت کے سبب کی طرف منسوب کرنا ایسا ہے جیسا کہ اس نے اس شے کو اپنی ملکیت کی طرف منسوب کیا ہے، تو جو حکم منسوب الی الملک کی صورت میں مرتب ہوتا ہے وہی حکم منسوب الی سبب الملک کی صورت میں بھی ہوگا، مثلاً اگر کوئی غلام سے یہ کہے کہ ”إِنْ اشْتَرَيْتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ“ اگر میں نے تجھے خریدا تو تو آزاد ہے، تو اس قائل کا یہ کلام بمنزلہ اس کلام کے ہے کہ ”إِنْ مَلَكَتُكَ فَأَنْتَ حُرٌّ“ کیونکہ شراء ملک کا سبب ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے طلاق کو نکاح کی طرف منسوب کر دیا، مثلاً کسی اجنبی عورت سے یہ کہا کہ ”إِنْ تَزَوَّجْتُكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ“ کہ اگر میں نے تیرے ساتھ نکاح کیا تو تجھے طلاق ہے، تو جیسے ہی یہ شخص اس عورت سے نکاح کرے گا تو طلاق واقع ہو جائے گی۔

اس لئے کہ اس شخص نے طلاق کو سبب ملک کی طرف منسوب کیا ہے کیونکہ نکاح سبب ہے ملک کا، اور ہر وہ شے جو سبب ملک کی طرف منسوب ہو تو گویا ملکیت کی طرف منسوب ہونے کی مانند ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی یہ طلاق ملکیت کی طرف منسوب ہونے کی مانند ہوگی اور ایسی صورت میں طلاق واقع ہو جاتی ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی طلاق بعد النکاح واقع ہوگی۔ لیکن اگر کسی شخص نے کسی اجنبیہ عورت سے کہا اگر تم گھر میں داخل ہوئی تو تمہیں طلاق ہے، اس کے بعد اس شخص نے اس عورت سے نکاح کیا اور وہ گھر میں داخل ہوئی تو اس پر طلاق واقع نہیں ہوگی، اس لئے کہ حالف کا محلف علیہ کا مالک ہونا ضروری ہے، اور اگر مالک نہ ہو تو سبب ملک کی طرف اس کی نسبت کرے، یہاں حالف مالک بھی نہیں ہے اور سبب ملک یعنی نکاح کی طرف بھی نسبت

نہیں کی ہے، اس لئے طلاق واقع نہیں ہوگی۔ ❶

(۸۰) اِنَّ الزَّوْجَ الثَّانِيَ يَهْدِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ عِنْدَهُمَا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ لَا يَهْدِمُ ❷

ترجمہ: شیخین کے نزدیک زوج ثانی تین سے کم طلاق کو کالعدم کر دیتا ہے اور امام محمد اور امام زفر کے نزدیک (زوج ثانی تین سے کم طلاق کو) کالعدم نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کوئی آدمی اپنی بیوی کو ایک یا دو طلاقیں دیدے پھر وہ عورت کسی دوسرے شخص سے شادی کرے پھر یہ شوہر ثانی طلاق دیدے، پھر وہ عورت شوہر اول سے شادی کرے تو شیخین کے نزدیک اب بھی شوہر اول کو تین طلاقیں کا اختیار ہے، یعنی شوہر ثانی تین سے کم طلاقیں کو بھی ختم کر دیتا ہے شیخین کے نزدیک، جبکہ امام محمد رحمہ اللہ اور امام زفر رحمہ اللہ کے نزدیک شوہر اول کو اب صرف ماہی کا اختیار ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِنْ ذَخَلْتَ الدَّارَ“ پھر شوہر نے اس کو دو طلاقیں تجیز اُدیدیں، اس کے بعد اس عورت سے کسی دوسرے شخص نے شادی کی پھر شوہر ثانی نے بھی اس کو طلاق دی، پھر عدت گزارنے کے بعد اس نے شوہر اول سے شادی کی اور گھر میں داخل ہوگئی تو شیخین کے نزدیک تین طلاقیں واقع ہوں گی جبکہ امام محمد اور امام زفر رحمہما اللہ کے نزدیک ماہی یعنی ایک طلاق واقع ہوگی، اختلاف کی وجہ مذکورہ اصول ہے۔ ❸

❶ وَلَا يَصِحُّ التَّعْلِيْقُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحَالِفُ مَالِكًا كَقَوْلِهِ لَا مَرَأَتِي: إِنْ ذَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ يَقُولُ لِعَبْدِهِ: إِنْ كَلَّمْتَ زَيْدًا فَأَنْتِ حُرٌّ، أَوْ يُضِيفُهُ إِلَى مِلْكٍ كَقَوْلِهِ لِأَجْنَبِيَّةٍ: إِنْ تَزَوَّجْتُكِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ كُلُّ امْرَأَةٍ اتَزَوَّجَهَا فَهِيَ طَالِقٌ أَوْ كُلُّ عَبْدٍ اشْتَرَاهُ فَهُوَ حُرٌّ. وَزَوَالُ الْمِلْكِ لَا يُبْطِلُ الْيَمِينَ، فَإِنْ وَجِدَ الشَّرْطُ فِي مِلْكٍ انْحَلَّتْ وَوَقَعَ الطَّلَاقُ، وَإِنْ وَجِدَ فِي غَيْرِ مِلْكٍ انْحَلَّتْ وَلَمْ يَقَعْ شَيْءٌ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، تعلیق الطلاق، ج ۳ ص ۱۴۰، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب الأیمان فی الطلاق، ج ۲ ص ۴۰۰، ط: رحمانیہ

❸ إِذَا قَالَ إِنْ ذَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ثُمَّ نَجَزَهَا وَقَالَ أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا فَتَزَوَّجَتْ بِزَوْجٍ =

(۸۱) إِنَّ الْجَمَاعَ إِذْ خَالَ الْفَرْجَ فِي الْفَرْجِ ۱

ترجمہ: ایک شرم گاہ کو دوسری شرم گاہ میں داخل کرنے کا نام جماع ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جماع نام ہے شوہر کی شرم گاہ کا عورت کی شرم گاہ میں داخل ہونے کا، یعنی جب شوہر اپنی شرم گاہ کو عورت کی شرم گاہ میں داخل کر دے اگرچہ ٹھہراؤ نہ ہو تو اس پر جماع کا حکم مرتب ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے یہ کہا ”إِذَا جَامَعْتُكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا“ کہ اگر میں نے تیرے ساتھ جماع کیا تو تجھے تین طلاق، اس کے بعد شوہر نے جماع کیا تو جیسے ہی اتقائے ختام ہو جائے یعنی عورت کی شرم گاہ سے مرد کی شرم گاہ مل جائے تو طلاق واقع ہو جائے گی، اگر شوہر ایک گھڑی ٹھہرے تو عقر یعنی مہر مثل واجب نہ ہوگا اس لئے کہ مہر مثل یا حد اس جماع سے واجب ہوں گی جو طلاق کے بعد واقع ہو، یہ جو مباشرت ہوئی وہ سابقہ عقد نکاح کی وجہ سے ہے۔ ہاں اگر یہ شخص اپنے عضو کو نکال کر دوبارہ داخل کرتا ہے تو اس پر مہر مثل واجب ہوگا، کیونکہ جماع طلاق کے بعد پایا گیا ہے، اور طلاق کے بعد جماع کرنے کی وجہ سے مذکورہ وطی حرام اور ناجائز ہوئی اور وطی حرام دو چیزوں سے خالی نہیں ہوتی، (۱) حد (۲) جرمانہ کی صورت میں مہر مثل۔ یہاں شبہ کی وجہ سے حد ساقط ہو جائے گی لیکن جرمانہ مہر مثل لازم ہوگا۔ ۲

= آخِرُ ثُمَّ عَادَتْ إِلَيْهِ فَدَخَلَتْ الدَّارَ لَمْ تَطْلُقْ عِنْدَنَا خِلَافًا لِزُفَرٍ وَالشَّافِعِيِّ فِي قَوْلِ أَمَّا لَوْ أَبَانَهَا بِثِنْتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تَدْخُلَ الدَّارَ وَالْمَسْأَلَةُ بِحَالِهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ ثُمَّ دَخَلَتْ الدَّارَ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ، وَأَصْلُهُ أَنَّ الزَّوْجَ الثَّانِي يَهْدِمُ مَا دُونَ الثَّلَاثِ عِنْدَهُمَا فَتَعَوْدُ إِلَيْهِ بِالثَّلَاثِ ثُمَّ بِدُخُولِهَا الدَّارَ طَلَّقَتْ ثَلَاثًا وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ وَالْأَيْمَةِ الثَّلَاثَةُ لَا يَهْدِمُ الزَّوْجُ مَا دُونَهَا فَتَعَوْدُ إِلَيْهِ بِمَا بَقِيَ.

مجمع الأنهر فی شرح ملتقى الأبحر: کتاب الطلاق، تعلیق الطلاق، ج ۱ ص ۴۲۵، ط: دار

إحياء التراث العربی

۱ الهدایة: کتاب الطلاق، باب الأیمان فی الطلاق، ج ۲ ص ۴۰۱، ط: رحمانیہ

۲ وَالْحُرْمَةُ إِذْ مَعْنَى الْجَمَاعِ حُصُولُ الْإِلْتِدَادِ بِمُمَاسَّةِ الْفَرْجَيْنِ وَقَدْ وُجِدَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ =

فصل فی الاستثناء

(۸۲) اِنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ تَكْلُمٌ بِالْحَاصِلِ بَعْدَ الْاِسْتِثْنَاءِ. ①

ترجمہ: استثناء کے بعد حاصل شدہ مقدار کے تکلّم کا نام استثناء ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ استثناء تکلّم بالباقی کا نام ہے، یعنی استثناء کے بعد جو کچھ بچ جائے اسی پر حکم مرتب ہوگا۔ مثلاً ”عَلَيَّ لِفُلَانٍ عَشْرَةُ ذَرَاهِمَ إِلَّا وَاحِدَةً“ یہ ایسا ہے گویا کہ قائل نے یوں کہا ”عَلَيَّ لِفُلَانٍ تِسْعَةُ ذَرَاهِمَ“

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے یہ کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً“ تو اس صورت میں دو طلاقیں واقع ہوں گی کیونکہ شوہر نے مذکورہ صورت میں تین سے ایک کو استثناء کیا ہے اور استثناء تکلّم بالباقی کا نام ہے، تو شوہر کا یہ کلام ایسا ہے گویا کہ اس نے یوں کہا ”أَنْتِ طَالِقٌ ثِنْتَيْنِ“ تو ایسی صورت میں دو طلاقیں واقع ہوتی ہیں اور اگر شوہر نے ”أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثِنْتَيْنِ“ میں تین سے دو طلاقیں کم کی گئیں تو ایک طلاق باقی رہی، لہذا ایک طلاق واقع ہوگی، اور اگر ”أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا“ تو اس صورت میں چونکہ کل سے کل کا استثناء کیا ہے،

= الْحَدُّ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ وَاحِدٌ وَهُوَ قَضَاءُ الشَّهْوَةِ فَكَانَ الْجَمَاعُ وَاحِدًا مِنْ وَجْهِ وَأَوَّلُهُ غَيْرُ مُوجِبٍ لِلْحَدِّ فَاُتِمَّتْ وَجُوبُهُ فَوَجَبَ الْعَقْرُ إِذَا بَضِعَ الْمُحْتَرَمُ لَا يُصَانُ إِلَّا بِضَمَانٍ جَابِرٍ أَوْ بِحَدِّ زَاجِرٍ فَإِذَا أُمْتِنَعَ الْحَدُّ لِلشَّيْءِ تَعَيَّنَ الْمَهْرُ، لِأَنَّهُ يَجِبُ مَعَ الشَّيْءِ وَجْهُ ظَاهِرِ الرِّوَايَةِ أَنَّ الْجَمَاعَ إِدْخَالَ الْفَرْجِ فِي الْفَرْجِ وَلَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ بَعْدَ الطَّلَاقِ الثَّلَاثِ وَالْعِتْقِ، لِأَنَّ الْإِدْخَالَ لَا دَوَامَ لَهُ حَتَّى يَكُونَ لِدَوَامِهِ حُكْمُ الْإِبْتِدَاءِ، وَلِهَذَا لَوْ حَلَفَ لَا يُدْخِلُ دَابَّتَهُ الْإِصْطِبَلَ وَهِيَ فِيهِ لَا يَحْتُسُّ بِإِمْسَاكِهَا فِيهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا أَخْرَجَ ثُمَّ أَوْلَجَ، لِأَنَّهُ وَجَدَ الْجَمَاعَ فِيهِ حَقِيقَةً بَعْدَ ثُبُوتِ الْحُرْمَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْحَدُّ نَظَرًا إِلَى اتِّحَادِ الْمَجْلِسِ وَالْمَقْصُودِ وَهُوَ قَضَاءُ الشَّهْوَةِ فَإِذَا أُمْتِنَعَ الْحَدُّ وَجَبَ الْمَهْرُ لِمَا ذَكَرْنَا.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، باب التعليق، ج ۲ ص ۲۴۱، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

① الهدایة: کتاب الطلاق، باب الأیمان فی الطلاق، فصل فی الاستثناء، ج ۲ ص ۴۰۲، ط: رحمانیہ

اور یہ درست نہیں ہے، تو ”أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا“ کی وجہ سے بیوی پر تین طلاقیں واقع ہوں گی۔ ①

(۸۳) إِنَّ امْرَأَةَ الْفَارِ تَرِثُ. ②

ترجمہ: میراث سے محروم کرنے والی کی بیوی وارث ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امراۃ فار یعنی جو شخص مرض الموت میں اپنی بیوی کو طلاق دے تو یہ شخص طلاق دے کر وراثت سے بھاگ رہا ہے، اس لئے اس کو ”فار“ کہتے ہیں، اس کی بیوی کو وراثت ملے گی، کیونکہ جب یہ آدمی مرض موت میں مبتلا ہوا تو وراثت کے حقوق اس کے مال کے ساتھ متعلق ہو گئے، اب یہ اس حق کو ختم کرنا چاہتا ہے، حالانکہ یہ اس کے اختیار میں نہیں ہے، لہذا بیوی وارث ہوگی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنی بیوی کو مرض الموت کی حالت میں طلاق بائن دیدی پھر وہ مر گیا، جبکہ عورت عدت میں ہے تو اس صورت میں عورت کو وراثت ملے گی، کیونکہ یہ شخص فار ہے اور فار کی بیوی کو وراثت ملتی ہے اور نکاح من وجہ باقی رہتا ہے، البتہ اگر مذکورہ صورت میں یہ آدمی عدت کے گزرنے کے بعد مر گیا تو پھر عورت کو وراثت نہیں

① (والأصل أن الاستثناء تكلم بالحاصل بعد الشيا) بضم الثاء المثلثة وسكون النون وهو اسم بمعنى الاستثناء، ومعناه إن صدر الكلام بعد الاستثناء يصير عبارة عما وراء الاستثناء يدل عليه قوله تعالى (فَلَبِثْ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا) معناه: لبث فيهم تسع مائة وخمسين عاماً (هو الصحيح) احتراز عما قال البعض: إنه إخراج، وفيه معنى المعارضة، وهو صفة الأصول. (ومعناه) أى معنى الشيا (أنه تكلم بالمستثنى منه، إذ لا فرق بين قول القائل لفلان على درهم، وبين قوله عشرة إلا تسعة فيصح استثناء البعض من الجملة، لأنه يبقى التكلم بالبعض بعده ولا يصح استثناء الكل من الكل، لأنه لا يبقى بعده شيء ليصير متكلماً به وصارفاً للفظ إليه) الضمير فى: بعده، يرجع إلى استثناء الكل، وفى: به يرجع إلى شيء، وكذا فى: إليه وهذا كما إذا قال لامرأته: أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً تطلق ثلاثاً لبطان الاستثناء.

البنایة شرح الہدایة: کتاب الطلاق، باب الأیمان فی الطلاق، فصل فی الاستثناء، ج ۵

ص ۴۲۷، ط: دار الکتب العلمیة

② الہدایة: کتاب الطلاق، باب طلاق المریض، ج ۲ ص ۴۰۳، ط: رحمانیہ

ملے گی، کیونکہ اس صورت میں نکاح من کل الوجوہ ختم ہو چکا ہے۔ ①

(۸۴) اِنَّ حُكْمَ الْفِرَارِ قَدْ يَثْبُتُ بِمَا هُوَ فِيْ مَعْنَى الْمَرَضِ فِيْ تَوَجُّهِ الْهَلَاكِ

الْغَالِبِ. ②

ترجمہ: فرار کا حکم شوہر کے مال سے عورت کے حق کے متعلق ہونے سے ثابت ہوتا ہے اور یہ حق اس مرض سے متعلق ہوتا ہے جس سے اکثر ہلاکت کا اندیشہ ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب بھی فرار کے حکم کی علت پائی جائے گی تو فرار کا حکم ثابت ہوگا اور چونکہ فرار کی علت یہ ہے کہ آدمی ایسی حالت میں اپنی بیوی کو طلاق دے کہ جس میں موت غالب رہتی ہو، ایسی حالت میں طلاق سے فرار ثابت ہوگا، اب یہ علت جہاں بھی پائی جائے گی تو فرار کا حکم یعنی بیوی کے لئے وراثت ثابت ہوگی۔ اس کے برخلاف وہ حالت جس میں سلامتی غالب ہو اس میں طلاق دینے سے فرار ثابت نہیں ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے دوسرے کو مقابلے کے لئے میدان میں آگے کیا، یا اس کو آگے کیا تا کہ قصاصاً قتل کیا جائے، یا رجم کیا جائے اور اسی حالت میں اس شخص نے اپنی بیوی کو طلاق دیدی تو بیوی وراثت نہیں بنے گی، اگر وہ شخص اسی سبب سے یا کسی اور سبب سے مر گیا، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں اس آدمی نے اپنی بیوی کو ایسی حالت

① (وَمَنْ بَارَزَ رَجُلًا أَوْ قَدِمَ لِيُقْتَلَ بِقَوْدٍ أَوْ رَجِمَ فَأَبَانَهَا وَرِثَتْ إِنْ مَاتَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهِ أَوْ قُتِلَ، وَلَوْ مَحْضُورًا أَوْ فِي صَفِّ الْقِتَالِ لَا) وَأَصْلُهُ مَا مَرَّ أَنْ أَمْرًا الْفَارَّ تَرِثُ إِذَا مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ اسْتِحْسَانًا بَأَنْ تَجْعَلَ الْبَيْنُونَةَ مَعْدُومَةً حُكْمًا كَمَا جُعِلَتْ الْفَرَاةُ الثَّابِتَةُ مَعْدُومَةً حُكْمًا بِالْقَتْلِ جَزَاءً لِّظُلْمِهِ وَإِنَّمَا يَثْبُتُ حُكْمُ الْفِرَارِ إِذَا تَعَلَّقَ حَقُّهَا بِمَالِهِ وَإِنَّمَا يَتَعَلَّقُ حَقُّهَا بِهِ بِمَرَضٍ يُخَافُ مِنْهُ الْهَلَاكُ غَالِبًا بَأَنْ يَكُونَ صَاحِبَ فِرَاشٍ وَهُوَ الَّذِي لَا يَقُومُ بِحَوَائِجِهِ فِي الْبَيْتِ كَمَا يَعْتَادُهُ الْأَصْحَاءُ وَإِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِتَكْلِيفٍ وَالَّذِي يَقْضِي حَوَائِجَهُ فِي الْبَيْتِ وَهُوَ يَشْتَكِي لَا يَكُونُ فَارًّا. لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَلَّ مَا يَخْلُو عَنْهُ.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، باب المریض، ج ۲ ص ۲۴۸، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

② الهدایة: کتاب الطلاق، باب طلاق المریض، ج ۲ ص ۴۰۳، ط: رحمانیہ

میں طلاق دی ہے کہ اس کی موت غالب تھی اور یہی فرار کی علت ہے، لہذا جب فرار کی علت پائی گئی تو فرار کا حکم ثابت ہوگا اور عورت وارث ہوگی، اور اگر اسی حالت میں طلاق دی جس میں سلامتی غالب تو پھر عورت وارث نہ ہوگی اور اس طلاق دینے سے فرار ثابت نہیں ہوگا، جیسے محصور شخص اور قتال کی صف میں موجود شخص کے حق میں سلامتی غالب رہتی ہے، کیونکہ قلعہ دشمن کے حملوں سے حفاظت کے لئے تعمیر کیا جاتا ہے، اسی طرح جنگ کی صف بندی میں پورا لشکر ہوتا ہے جو ہمہ وقت اپنے ساتھیوں کی حفاظت میں لگا رہتا ہے، چونکہ ان دونوں کے حق میں سلامتی غالب ہے، لہذا ایسے وقت میں طلاق دینے سے فرار ثابت نہیں ہوگا۔ ❶

باب الرجعة

(۸۵) إِنَّ الرِّجْعَةَ اسْتِدَامَةُ الْمَلِكِ. ❷

ترجمہ: ملک نکاح کو باقی رکھنے کا نام رجعت ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ رجوع ملک کے دوام اور ابقاء طلب کرنے کو کہتے ہیں، صحتِ رجعت کے لئے عدت کی بقاء ضروری ہے، اس لئے کہ ملک نکاح کو باقی رکھنے کا نام رجوع ہے، صحتِ رجعت کے لئے عدت کی بقاء ضروری ہے، عدت کے بعد رجوع نہیں ہو سکتا، اس لئے کہ نکاح بالکلیہ ختم ہو جاتا ہے، جبکہ صحتِ رجعت کے لئے بقائے عدت شرط اور ضروری ہے۔

❶ والأصل المذكور هو ثبوت حكم الفرار بما هو في معنى المرض في توجه الهلاك الغالب وعدم ثبوته فيما كان الغالب منه السلامة، فمن الأول النازل في السبعة والراكب في السفينة وبقي على لوح، وكذا في المحيط وفي جوامع الفقه كتان في سفينة فاضطربت الأمواج، وكان الغالب منه العرق فهو كمرض الموت، وكذا الواقع في فم السبع والمسلول والمفلوج والمقعد ما دام يزداد ما به فهو من الثاني وإلا فهو من الأول، وصاحب جرح وقرحة أو وجع لم يصبه على الفراش بمنزلة الصحيح في الطلاق وغيره.

البنایة: کتاب الطلاق، باب المریض، ج ۵ ص ۴۷، ط: دار الکتب العلمیة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب الرجعة، ج ۲ ص ۴۰۵، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ رجوع کرنے کے لئے عدت کا باقی ہونا ضروری ہے، اس لئے کہ جب عدت باقی ہوگی تو من وجہ ملک بھی باقی ہوگی، تو رجوع کا معنی متحقق ہوگا، اور عدت گزرنے کے بعد رجوع ثابت نہ ہوگا، اس لئے کہ عدت گزرنے کے بعد ملک نکاح بالکلیہ ختم ہو جاتا ہے، جب ملک بالکلیہ ختم ہوگئی تو پھر استدامت اور ابقاء کا معنی ثابت نہ ہوگا، لہذا رجوع بھی درست نہ ہوگا۔ ①

(۸۶) إِنَّ الطَّلَاقَ فِي مِلْكٍ مُّتَاكِدٍ يُعَقِّبُ الرَّجْعَةَ. ②

ترجمہ: ملک مؤکد میں طلاق کے بعد رجعت واقع ہوتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملک مؤکد یعنی پختہ ملک میں اگر کوئی آدمی طلاق دیتا ہے تو رجوع کر سکتا ہے اور ملک دخول سے پختہ ہو جاتا ہے، لہذا بعد الدخول طلاق رجعی کی صورت میں رجوع درست ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے اپنی بیوی کو طلاق دی اس حال میں کہ وہ حاملہ تھی یا وہ مولود لہا تھی، یعنی اس نے بچہ جنا تھا اور شوہر کہتا ہے کہ میں نے اس کے ساتھ دخول نہیں کیا، تو شوہر کے لئے رجوع ثابت ہوگا کیونکہ مذکورہ صورت میں شریعت شوہر کے اس قول کے میں نے جماع نہیں کیا اس کی مکذّب ہے، اس لئے کہ حدیث میں ہے 'أَلَوْلَدُ لِفِرَاشٍ' اور اسی طرح عورت کا حاملہ ہونا یہ بھی دخول پر دال ہے، لہذا مذکورہ صورت میں جب دخول ثابت ہو تو دخول کی وجہ سے ملک مؤکد ہو جاتی ہے اور اس میں طلاق کے بعد رجوع ثابت ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی شوہر کے لئے رجوع ثابت ہوگا۔ حاملہ ہونے کی وجہ سے طلاق کے بعد وضع حمل سے پہلے پہلی بیوی شوہر کی عدت میں ہے اور دورانِ عدت رجعت کرنا صحیح ہے، یہ

① وَأَمَّا شَرَائِطُ جَوَازِ الرَّجْعَةِ فَمِنْهَا قِيَامُ الْعِدَّةِ، فَلَا تَصِحُّ الرَّجْعَةُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، لِأَنَّ الرَّجْعَةَ اسْتِدَامَةُ الْمَلِكِ، وَالْمَلِكُ يَزُولُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ، فَلَا تُتَصَوَّرُ الاسْتِدَامَةُ إِذْ الاسْتِدَامَةُ لِلْقَائِمِ لِصَيَانَتِهِ عَنِ الزَّوَالِ.

بدائع الصنائع: کتاب الطلاق، فصل فی شرائط جواز الرجعة، ج ۳ ص ۱۸۳، ط: دار الکتب العلمیة

② الهدایة: کتاب الطلاق، باب الرجعة، ج ۲ ص ۴۰۸، ط: رحمانیہ

اصول کہ ملک مؤکد میں طلاق رجعت کو ثابت کرتی ہے، اس کی وضاحت اس بات سے ہوتی ہے کہ شوہر کی مذکورہ وطی سے احسان ثابت ہو جائے گا اور سزا اور عقوبت وغیرہ کے وجوب میں احسان مؤثر ہے، لہذا جب اس وطی سے احسان ثابت ہو رہا ہے تو رجعت بدرجہ اولیٰ ثابت ہوگی۔ ①

باب الإیلاء

(۸۷) إِنْ الْمَوْلَىٰ مِنْ لَا يُمْكِنُهُ الْقُرْبَانُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ إِلَّا بِشَيْءٍ يَلْزِمُهُ. ②

ترجمہ: ایلاء کرنے والا وہ شخص کہلاتا ہے جسے کسی چیز کے لزوم کے بغیر چار ماہ تک بیوی سے قربت کرنا ممکن نہ ہو، ہو مگر ایسی شے کے ساتھ جو اس پر لازم ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مولیٰ یعنی ایلاء کرنے والا وہ شخص کہلائے گا جس کو اپنی بیوی کے پاس چار ماہ تک بغیر لزوم کفارہ کے جانا ممکن نہ ہو، یعنی اگر بیوی کے پاس جائے تو کفارہ لازم ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کوئی اپنی بیوی سے یہ کہتا ہے ”وَاللّٰهُ لَا أَقْرُبُكَ سَنَةً إِلَّا يَوْمًا“ کہ اللہ کی قسم میں آپ کے قریب نہیں آؤں گا ایک سال تک مگر ایک دن، تو یہ شخص مولیٰ نہیں کہلائے گا، کیونکہ مولیٰ وہ ہوتا ہے جس کے لئے قربت کرنا چار مہینوں تک بغیر لزوم کفارہ کے ممکن نہ ہو۔ مذکورہ صورت میں اس شخص کے لئے چار ماہ تک قربت بغیر لزوم کفارہ کے ممکن ہے کیونکہ اس نے ایک دن کا استثناء کیا ہے، وہ دن غیر متعین ہے اور پورے سال کے ہر ہر دن میں شوہر کو وطی کرنے کا اختیار ہے اور مولیٰ اس شخص کو کہا جاتا ہے جو لزوم کفارہ کے بغیر چار ماہ تک بیوی سے وطی نہ کر سکے، حالانکہ صورت مسئلہ میں یوم کے استثناء کی وجہ سے ہر

① (قَوْلُهُ وَلَوْ طَلَّقَ ذَا حَمْلٍ أَوْ وَلَدٍ، وَقَالَ لَمْ أَطْهَأْ رَاجِعَ) يَعْنِي لَوْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ، وَهِيَ حَامِلٌ أَوْ بَعْدَ مَا وَلَدَتْ فِي عِصْمَتِهِ، وَقَالَ لَمْ أَجَامِعْهَا فَلَهُ الرَّجْعَةُ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الدُّخُولِ، وَقَدْ ثَبَتَ حُكْمًا لِثُبُوتِ النَّسَبِ لِأَنَّهُ يَثْبُتُ بظُهُورِ الْحَمْلِ بَأْنٍ وَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَى قَوْلِهِ لَمْ أَطْهَأْ لِأَنَّهُ صَارَ مُكَذَّبًا شَرْعًا، وَمَنْ صَارَ مُكَذَّبًا شَرْعًا بَطَلَ زَعْمُهُ مَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِإِقْرَارِهِ حَقُّ الْغَيْرِ.

البحر الرائق: کتاب الطلاق، باب الرجعة، ج ۴ ص ۵۸، ط: دار الكتاب الإسلامی

② الهدایة: کتاب الطلاق، باب الإیلاء، ج ۲ ص ۳۹۲، ط: رحمانیہ

دن اُسے وطی کرنے کا اختیار ہے، اور جس دن بھی وہ وطی کرے گا اس پر کوئی کفارہ واجب نہیں ہوگا، اس لئے کہ وہ ایک دن غیر معین کا استثناء کر چکا ہے۔ ❶

(۸۸) الْمُطْلَقُ يَحْتَمِلُ الْمُقَيَّدَ. ❷

ترجمہ: مطلق مقید کا احتمال رکھتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو حکم مطلق ہو یعنی قیود سے خالی ہو تو اس حکم کو مقید کرنا درست ہے، اس لئے کہ یہ مطلق مقید ہونے کا احتمال رکھتا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے یہ کہا ”أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ“ کہ تو مجھ پر حرام ہے، اب اس شخص سے نیت کے بارے میں پوچھا جائے گا کہ آپ کی اس سے کیا مراد ہے؟ اگر شوہر کہتا ہے کہ میری مراد اس سے ظہار ہے، تو شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک ظہار ہوگا، کیونکہ اس نے مطلق حرام بولا ہے اور متکلم کی نیت سے مطلق کو مقید کیا جاسکتا ہے اور بیوی کئی طریقوں سے حرام ہو سکتی ہے، مثلاً وہ مطلقہ بانہ ہو یا محرمہ بالظہار ہو، تو اب اس میں حرمت کے کئی پہلو ہیں، تو اب شوہر کی نیت سے اس کی تعیین ہوگی، اب اگر شوہر ظہار کی نیت کرے تو ظہار ثابت ہوگا، ظہار میں بھی ایک قسم کی حرمت ہے، تو گویا کہ اس نے مطلق حرام کو حرمتِ ظہار کے ساتھ مقید کر دیا اور ہر مطلق مقید کا احتمال رکھتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی حرام مطلق حرمتِ ظہار سے مقید کرنے کا احتمال رکھے گا۔ ❸

❶ وَأَمَّا الثَّانِيَةُ وَهِيَ مَا إِذَا قَالَ وَاللَّهِ لَا أَقْرُبُكَ سَنَةً إِلَّا يَوْمًا فَلِأَنَّ الْمُؤَلَّى مَنْ لَا يُمْكِنُهُ الْقُرْبَانُ فِي أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ إِلَّا بِشَيْءٍ يَلْزِمُهُ وَهَذَا يُمْكِنُهُ الْقُرْبَانُ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ يَلْزِمُهُ، لِأَنَّ الْمُسْتَشْنَى يَوْمٌ مُنْكَرٌ فَلَهُ أَنْ يَجْعَلَهُ أَيَّ يَوْمٍ شَاءَ فَلَا يَمُرُّ عَلَيْهِ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ السَّنَةِ إِلَّا وَيُمْكِنُهُ أَنْ يَجْعَلَهُ هُوَ الْمُسْتَشْنَى.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، باب الإیلاء، ج ۲ ص ۲۶۵، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب الإیلاء، ج ۲ ص ۴۱۳، ط: رحمانیہ

❸ وَقَوْلُهُ أَنْتِ عَلَيَّ كَالْحِمَارِ أَوْ الْخَزِيرِ أَوْ مَا كَانَ مُحَرَّمًا الْعَيْنِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ كَمَا فِي الْبُرْزَانِيَّةِ (قَوْلُهُ وَظَهَارٌ إِنْ نَوَاهُ) أَيُّ الظَّهَارِ، وَهَذَا عِنْدَهُمَا، وَقَالَ مُحَمَّدٌ لَيْسَ بِظَهَارٍ لِإِنْعَادَامِ الشَّيْبَةِ بِالْمُحَرَّمَةِ، وَهُوَ رُكْنٌ فِيهِ، وَلَهُمَا أَنَّهُ أَطْلَقَ الْحُرْمَةَ، وَفِي الظَّهَارِ نَوْعٌ حُرْمَةٍ، وَالْمُطْلَقُ يَحْتَمِلُ الْمُقَيَّدَ.

البحر الرائق: کتاب الطلاق، باب الإیلاء، ج ۴ ص ۷۴، ط: دار الكتاب الإسلامی

باب الخلع

(۸۹) إِنَّ مِلْكَ النِّكَاحِ مِمَّا يَجُوزُ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالًا ①

ترجمہ: ملک نکاح ان چیزوں میں سے ہے جن کا عوض لینا جائز ہے اگرچہ یہ مال نہیں ہے۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملک نکاح ان اشیاء کے قبیل سے ہے جن کے عوض مال لینا جائز ہے، جیسے قصاص وغیرہ۔ ملک نکاح مال نہیں ہے لیکن بصورتِ خلع نکاح کے بدلے میں عوض لینا درست ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی کو مال کے بدلے میں طلاق دیدی، مثلاً یہ کہا ”طَلَّقْتُكَ عَلَى أَلْفِ دِرْهَمٍ“ میں نے ایک ہزار درہم کے عوض تجھے طلاق دی اور بیوی نے اسے قبول کیا تو طلاق واقع ہو جائے گی اور بیوی پر ایک ہزار درہم کی ادائیگی لازم ہوگی، کیونکہ مذکورہ صورت میں شوہر نے ملک نکاح کے بدلے میں عوض یعنی مال لیا اور نکاح ان اشیاء میں سے ہے جن کے بدلے عوض لینا درست ہے، نکاح اگرچہ مال نہیں ہے مگر اس کو ختم کرنے کے لئے عوض لینا بصورتِ خلع جائز ہے، جیسے قصاص کے عوض معاوضہ لینا جائز ہے، حالانکہ قصاص مال نہیں ہے۔ ②

(۹۰) إِنَّ التَّغْرِيرَ فِي ضَمَنِ الْعَقْدِ يُوجِبُ الضَّمَانَ ③

ترجمہ: عقد کے ضمن میں دھوکا دینا ضمان کو ثابت کرتا ہے۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی شخص عقد میں کسی کو دھوکا دے یعنی نام ایک شے کا ذکر کرے جبکہ وہ اس کے خلاف ہو تو اس دھوکا دینے والے پر ضمان واجب ہوگا۔

① الہدایہ: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۲۱۴، ط: رحمانیہ

② (وَلَزِمَهَا الْمَالُ) لِأَنَّهُ لَمْ يَرْضَ بِخُرُوجِ الْبُضْعِ عَنْ مِلْكِهِ إِلَّا بِهِ وَهُوَ يَجُوزُ الْإِغْتِيَاضُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالًا كَحَقِّ الْقِصَاصِ فَوَجَبَ بِالْإِزَامِهَا لَهُ.

تبیین الحقائق: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۲۶۹، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

③ الہدایہ: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۲۱۴، حاشیہ نمبر ۹، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی نے شوہر سے کہا کہ میں اس سر کے متعین ٹکے پر آپ سے خلع کرتی ہوں، شوہر نے خلع کر دیا، بعد میں دیکھا تو وہ شراب تھی، تو امام صاحب کے نزدیک بیوی پر وہ مہر دینا واجب ہے جو مہر شوہر نے اس کو دیا تھا، کیونکہ مذکورہ صورت میں بیوی نے شوہر کو عقد خلع میں دھوکا دیا ہے، کیونکہ اس نے (سر کے) مال کا نام لیا ہے جبکہ وہ مال نہیں تھا بلکہ شراب تھی اور عقد میں دھوکا دینا یہ ضمان کو ثابت کرتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں عورت کے دھوکہ دینے کی وجہ سے اس پر مہر مسمی کے بقدر مال واجب ہوگا۔ ❶

(۹۱) إِنَّ مِلْكَ الْبُضْعِ فِي حَالَةِ الْخُرُوجِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ بِخِلَافِ حَالَةِ الدُّخُولِ. ❷

ترجمہ: بے شک ملک بضع حالت خروج میں غیر متقوم ہے برخلاف حالت دخول کے (اس میں متقوم ہے)۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملک بضع حالت خروج یعنی طلاق، خلع وغیرہ کی صورت میں غیر متقوم ہے برخلاف حالت دخول (بحالت نکاح) اس میں متقوم ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شراب یا خنزیر کے عوض خلع کیا گیا تو خلع ہو جائے گا لیکن شراب وغیرہ واجب نہیں ہوگی، اس لئے ملک بضع حالت خروج یعنی طلاق، خلع وغیرہ کی صورت میں مال متقوم نہیں ہے۔ برخلاف اگر شخص نے شراب یا خنزیر کے عوض کسی عورت سے نکاح کیا تو نکاح صحیح ہوگا اور مہر مسمی کے بدل مہر مثل واجب ہوگا، اس لئے کہ ملک بضع حالت دخول (بحالت نکاح) میں مال متقوم ہے اس لئے اس کے عوض میں مہر مسمی یعنی شراب وغیرہ کا بدلہ بشکل مہر مثل واجب ہوگا۔ ❸

❶ (بِخِلَافِ مَا إِذَا خَالَعَ عَلَى خَلٍّ بَعِيْنِهِ فَظَهَرَ خَمْرًا) فَإِنَّهُ يَلْزَمُهُ عَلَيْهَا رَدُّ الْمَهْرِ الَّذِي أَخَذَتْهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ. وَعِنْدَهُمَا كَيْلٌ مِثْلُ ذَلِكَ مِنْ خَلٍّ وَسَطٍ، وَهَذَا وَالصَّدَاقُ سَوَاءٌ لِأَنَّهَا سَمَتْ مَالًا وَغَرْتُهُ بِذَلِكَ فَكَانَتْ ضَامِنَةً لِأَنَّ التَّغْيِيرَ فِي ضَمَنِ الْعَقْدِ يُوجِبُ الضَّمَانَ.

العناية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۴ ص ۲۲۰، ط: دار الفکر

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۴۱۴، ط: رحمانیہ

❸ (كَمَا إِذَا خَالَعَهَا أَوْ طَلَّقَهَا وَهُوَ مُسْلِمٌ عَلَى خَمْرٍ أَوْ خَنْزِيرٍ أَوْ مَيْتَةٍ) أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا لَا قِيَمَةَ =

(۹۲) كُلُّ مَوْضِعٍ يَصِحُّ الْكَلَامُ بِدُونِ "مَنْ" يَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ وَإِلَّا فَيَكُونُ لِلْيَبَانِ. ①

ترجمہ: ہر وہ مقام جہاں کلام لفظ "من" کے بغیر درست ہوتا ہے تو "من" تبعیض کے لئے ہوگا ورنہ بیان کے لئے ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جہاں لفظ "من" کے بغیر کلام درست ہو یعنی کلام میں خلل واقع نہ ہوتا ہو تو اس جگہ لفظ "من" تبعیض کے لئے ہوگا اور جہاں "من" کے بغیر کلام میں خلل واقع ہو تو وہاں "من" بیان کے لئے ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی نے شوہر سے یہ کہا "خَالِغِنِي عَلَى مَا فِي يَدَيَّ مِنْ دَرَاهِمٍ" کہ میرے ساتھ خلع کرو ان دراہم کے عوض جو میرے ہاتھ میں ہیں، پس شوہر نے خلع کر لیا بعد میں دیکھا تو بیوی کے ہاتھ میں کچھ بھی نہیں تھا، تو بیوی پر تین درہم لازم ہوں گے، اس لئے کہ بیوی نے دراہم جمع ذکر کیا ہے اور جمع کا اقل فرد تین ہے اور "من دراہم" میں "من" تبعیض کے لئے نہیں ہے بلکہ "من" بیان کے لئے ہے، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں من کے بغیر کلام میں خلل واقع ہوتا ہے اور جہاں "من" کے بغیر کلام درست نہ ہو تو "من" بیان کے لئے ہوتا ہے، جب "من" بیانیہ ہوگا تو "دراہم" کا کلمہ بصیغہ جمع باقی رہے گا اور اقل جمع کے متعین ہونے کی وجہ سے بیوی پر تین دراہم واجب ہوں گے۔ ②

= لَهُ أَضْلًا لِأَنَّ مِلْكَ الْبُضْعِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ حَالَةَ الْخُرُوجِ فَلَمْ يَجِبْ شَيْءٌ بِمُقَابَلَتِهِ بِخِلَافِ النِّكَاحِ وَالْكِتَابَةِ بِالْخَمْرِ لِأَنَّ مِلْكَ الْمَوْلَى مُتَقَوِّمٌ وَكَذَا الْبُضْعُ فِي حَالَةِ الدُّخُولِ.

مجمع الأنهر: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۱ ص ۷۶۰، ط: دار إحياء التراث العربی

① الهدایہ: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۴۱۵، ط: رحمانیہ

② (وَإِنْ قَالَتْ) خَالِغِنِي (عَلَى مَا فِي يَدَيَّ مِنْ دَرَاهِمٍ) وَالْحَالُ (لَا شَيْءَ فِي يَدَيَّ لِزِمَافِ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ) وَإِنْ كَتَنَ فِي يَدَيَّ دَرَاهِمَهُمْ تُوْمَرُ بِإِتْمَامِ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ فَلَهُ ذَلِكَ لَا يَقَالُ يَجِبُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ الثَّلَاثُ لِأَنَّ مَنْ لَتَبْعِيضٍ كَمَا قَالَ فِي الْجَامِعِ إِنْ كَانَ فِي يَدَيَّ مِنَ الدَّرَاهِمِ ثَلَاثَةٌ فَعَبْدُهُ حُرٌّ وَفِي يَدِهِ أَرْبَعَةٌ دَرَاهِمٍ كَانَ حَانِثًا لِأَنَّ مَنْ قَدْ تَكُونُ لِلتَّبْعِيضِ وَقَدْ تَكُونُ صِلَةً كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ) فَبِئْسَ كُلُّ مَوْضِعٍ يَصِحُّ الْكَلَامُ =

(۹۳) اَلْخُلْعُ لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ ①

ترجمہ: خلع شرط فاسدہ سے باطل نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر خلع میں شرط فاسد لگائی جائے یعنی ایسی شرط جو مقتضائے عقد کے خلاف ہو تو خلع درست ہوگا اور وہ شرط باطل ہوگی، اس لئے کہ خلع اور نکاح شرط فاسدہ سے فاسد نہیں ہوتے بلکہ شرط فاسد خود فاسد ہو جاتی ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی نے شوہر سے یہ کہا کہ میں آپ سے خلع کرتی ہوں اپنے بھاگے ہوئے غلام پر بشرطیکہ میں اس کے حوالے کرنے سے بری ہوں گی، تو خلع درست ہوگا اور بیوی اگر اس غلام کے حوالہ کرنے پر قادر ہے تو بعینہ وہی غلام حوالہ کرنا لازم ہے اور اگر قادر نہیں ہے تو غلام کی قیمت کا دینا اس پر لازم ہے، کیونکہ مذکورہ صورت میں عورت نے (غلام حوالے نہ کرنے کی) شرط فاسد لگائی ہے اور شرط فاسد سے خلع باطل نہیں ہوتا۔ البتہ عورت کے ذمے لازم ہوگا کہ غلام یا اس کی قیمت شوہر کے حوالے کرے، اس لئے کہ خلع عقد معاوضہ ہے، یعنی ایک طرف سے عورت عوض دیتی ہے تو دوسری طرف سے شوہر اپنے نکاح کی ملکیت کو بیوی کے حوالے کرتا ہے اور عقد معاوضہ میں عوض کی سلامتی ضروری ہے، براءت ذمہ کی شرط لگانا عوض کی سلامتی کے مخالف ہے اور شرط فاسد ہے، اس لئے یہ شرط باطل ہوگی اور خلع صحیح ہوگا، جب خلع صحیح ہے تو عورت پر اس کا عوض لازم ہوگا چاہے وہ غلام سپرد کرے یا اس کی قیمت دے۔ ②

=بِدُونِهِ كَانَ لِلتَّبْعِضِ كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْجَامِعِ وَفِي كُلِّ مَوْضِعٍ لَا يَصِحُّ بِدُونِهِ كَانَ صِلَةً كَمَا فِي مَسْأَلَةِ الْخُلْعِ فَإِنَّهَا لَوْ قَالَتْ خَالِعْنِي عَلَى مَا فِي يَدِي دَرَاهِمَ كَانَ الْكَلَامُ مُخْتَلًا.

مجمع الأنهر: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۱ ص ۷۱، ط: دار إحياء التراث العربی

① الهدایة: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۱۵، ط: رحمانیہ

② (قَوْلُهُ فَإِنْ خَالَعَهَا عَلَى عَبْدٍ أَبْقَى لَهَا عَلَى أَنَّهَا بَرِيَّةٌ مِنْ ضَمَانِهِ لَمْ تَبْرَأْ) لِأَنَّهُ عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ فَيَقْتَضِي سَلَامَةَ الْعَوِضِ، وَاشْتِرَاطُ الْبَرَاءَةِ شَرْطٌ فَاسِدٌ فَبَطُلَ فَكَانَ عَلَيْهَا تَسْلِيمُ عَيْنِهِ إِنْ قَدَرَتْ، وَتَسْلِيمُ قِيَمَتِهِ إِنْ عَجَزَتْ أَشَارَ إِلَى أَنَّ الْخُلْعَ لَا يَبْطُلُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدَةِ كَالنِّكَاحِ، وَلِذَا قَالَ فِي الْعِمَادِيَّةِ لَوْ خَالَعَهَا عَلَى أَنْ يُمَسِكَ الْوَلَدَ عِنْدَهُ صَحَّ الْخُلْعُ، وَبَطُلَ الشَّرْطُ.

البحر الرائق: كتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۳ ص ۸۷، ط: دار الكتاب الإسلامي

(۹۴) اَلْعَوَضُ يَنْقَسِمُ عَلَى الْمُعَوَّضِ ۱

ترجمہ: عوض معوض پر تقسیم ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عوض کو معوض کے اجزاء پر تقسیم کرنا درست ہے، یعنی عوض کو معوض کے اجزاء پر تقسیم کیا جائے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی نے شوہر سے یہ کہا ”طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ“ کہ مجھے ہزار کے عوض تین طلاقیں دو، پس شوہر نے اس کو ایک طلاق دی تو عورت پر ہزار کا ثلث یعنی تین سو تینتیس (۳۳۳) دراہم لازم ہوں گے، اس لئے کہ مذکورہ صورت میں ہزار عوض ہے اور تین طلاق معوض ہے اور عوض کو معوض پر تقسیم کیا جائے گا، گویا ہر طلاق کا عوض (۳۳۳) دراہم ہوں گی، اب شوہر جتنی طلاقیں دے گا اتنے عوض کا مستحق ہوگا، حرف باء عوضوں پر داخل ہوتا ہے، گویا الف ثلاث کا عوض ہے اور عوض معوض پر تقسیم ہوتا ہے، اس لئے الف ثلاث پر تقسیم ہوگا، اور ہر طلاق کا حصہ ثلث الف ہوگا۔ ۲

(۹۵) اِنَّ الْمَشْرُوْطَ لَا يَتَوَزَّعُ عَلَى اَجْزَاءِ الشَّرْطِ ۳

ترجمہ: مشروط شرط کے اجزاء پر تقسیم نہیں ہوگا۔

تشریح: مشروط کو شرط کے اجزاء پر تقسیم کرنا درست نہیں ہے کیونکہ مشروط اس بات کا تقاضا کرتا ہے کہ شرط بیک وقت اپنے جمیع اجزاء کے ساتھ موجود ہو، ایسا نہیں ہوگا کہ شرط کا کوئی جزء پایا

۱ الہدایہ: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۱۵۴، ط: رحمانیہ

۲ فَإِنْ قَالَتْ: طَلَّقْنِي ثَلَاثًا بِأَلْفٍ دِرْهَمٍ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً فَلَهُ ثُلُثُ الْأَلْفِ، لِأَنَّ حَرْفَ الْبَاءِ يَصْحَبُ الْأَبْدَالَ، وَالْأَعْوَاضُ، وَالْعَوَضُ يَنْقَسِمُ عَلَى الْمُعَوَّضِ، فَهِيَ لَمَّا التَّمَسَّتِ الثُّلُثَ بِأَلْفٍ فَقَدْ جَعَلَتْ بِإِزَاءِ كُلِّ تَطْلِيْقَةٍ ثُلُثَ الْأَلْفِ، ثُمَّ فِيمَا صَنَعَ الزَّوْجُ مَنْفَعَةً لَهَا، لِأَنَّهَا رَضِيَتْ بِوُجُوبِ جَمِيعِ الْأَلْفِ عَلَيْهَا بِمُقَابَلَةِ التَّخْلِصِ مِنْ زَوْجِهَا فَتَكُونُ أَرْضَى بِوُجُوبِ ثُلُثِ الْأَلْفِ عَلَيْهَا إِذَا تَخَلَّصَتْ مِنْ زَوْجِهَا، وَبِالْوَحْدَةِ تَتَخَلَّصُ مِنْهُ.

المبسوط للسرخسی: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۱۷۳، ط: دار المعرفة

۳ الہدایہ: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۱۵۴، ط: رحمانیہ

جائے تو پھر مشروط بھی پایا جائے، اس لئے کہ مشروط شرط کے اجزاء پر تقسیم نہیں ہوتا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے بیوی سے یہ کہا ”طَلَّقْنِي ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ“ کہ مجھے ایک ہزار کے عوض تین طلاقیں دو، پس شوہر نے ایک طلاق دی، تو امام صاحب کے نزدیک عورت پر کچھ بھی نہیں ہوگا اور شوہر رجوع کا مالک ہوگا، کیونکہ مذکورہ صورت میں تین طلاقیں مشروط ہیں اور ہزار شرط ہے اور مشروط شرط کے اجزاء پر تقسیم نہیں ہوتا، لہذا یہاں بھی تین طلاقیں ہزار پر تقسیم نہیں ہوں گی، اور ”عَلَى أَلْفٍ دِرْهَمٍ“ لغو ہوگا اور باقی صرف ”طَلَّقْنِي“ سے طلاق رجعی واقع ہوگی۔ کلمہ ”علی“ حقیقتاً شرط کے لئے استعمال ہوتا ہے، جیسا کہ ارشاد خداوندی ہے ”يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكَنَ بِاللَّهِ شَيْئًا“ یہ عورتیں اس شرط پر آپ سے بیعت کریں کہ اللہ کے ساتھ شرک نہیں کریں گی، یا مثلاً کلام الناس میں کوئی شخص اپنی بیوی سے کہے ”أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى أَنْ تَدْخُلِي الدَّارَ“ یہاں بھی گھر میں داخل ہونا طلاق کے لئے شرط ہوگا، معلوم ہوا کہ کلمہ ”علی“ شرط کے لئے استعمال ہوتا ہے، اور شرط تمام اجزاء کا نام ہے، شرط کے ایک جزء پائے جانے سے مشروط کا ایک جزء نہیں پایا جائے گا، شرط تمام اجزاء کے ساتھ مکمل پائی جائے گی تو مشروط بھی مکمل پایا جائے گا، ایسا نہیں ہوگا کہ شرط کے ایک جزء کے پائے جانے پر مشروط کا ایک جزء پایا جائے، اس لئے کہ اصول ہے کہ مشروط شرط کے اجزاء پر تقسیم نہیں ہوتا۔ ❶

(۹۶) إِنَّ الْأَصْلَ فِي الْجُمْلَةِ التَّامَّةِ الْإِسْتِقْلَالُ. ❷

ترجمہ: جملہ تامہ میں اصل مستقل ہونا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو جملہ تام ہو اس میں اصل یہ ہے کہ وہ مستقل ہو یعنی کسی دوسرے کے محتاج نہ ہو، کیونکہ اگر یہ جملہ دوسرے کے محتاج ہوگا تو یہ تام نہ رہے گا بلکہ

❶ (قَوْلُهُ وَفِي عَلَى وَقَعَ رَجْعِيَّ مَجَانًّا) أَيْ فِي قَوْلِهَا طَلَّقْنِي ثَلَاثًا عَلَى أَلْفٍ أَوْ عَلَى أَنْ لَكَ عَلَى أَلْفٍ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً وَقَعَ رَجْعِيًّا بِغَيْرِ شَيْءٍ عَلَيْهَا عِنْدَ الْإِمَامِ خِلَافًا لَهُمَا فَهُمَا جَعَلَاهَا كَالْبَاءِ، وَهُوَ جَعَلَهَا لِلشَّرْطِ، وَالْمَشْرُوطُ لَا يَتَوَزَّعُ عَلَى أَجْزَاءِ الشَّرْطِ.

البحر الرائق: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۴ ص ۸۸، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۴۱۵، ط: رحمانیہ

ناقص کہلائے گا، تو جملہ تامہ کے لئے ضروری ہے کہ وہ اپنے مفہوم میں غیر کا محتاج نہ ہو۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے یہ کہا ”اَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ اَلْفٌ“ کہ تجھے طلاق ہے اور تجھ پر ہزار لازم ہے، اب بیوی قبول کرے یا نہ کرے طلاق واقع ہو جائے گی اور بیوی پر کچھ بھی لازم نہ ہوگا، اس لئے کہ ”اَنْتِ طَالِقٌ“ یہ جملہ تامہ ہے اس کا مابعد سے کچھ تعلق نہیں ہے اور جملہ تامہ میں اصل یہ ہے کہ وہ مستقل ہو، اور ”عَلَيْكَ اَلْفٌ“ مبتدا خبر ہے اور جو دوسرا جملہ تامہ ہے، اس کا ماقبل ”اَنْتِ طَالِقٌ“ سے کوئی تعلق ہی نہیں جملہ تامہ دلیل کے بغیر ماقبل سے مربوط نہیں ہوتا اور یہاں ماقبل سے مربوط ہونے کی کوئی دلیل نہیں ہے، اس لئے کہ طلاق و عتاق دونوں مال سے جدا ہوتے ہیں، اس لئے بیوی نے یا غلام نے مال دینے کو قبول نہ کیا ہو تو ان پر کچھ واجب نہ ہوگا۔ ❶

(۹۷) اِنَّ الْخُلْعَ بِمَنْزِلَةِ الْبَيْعِ فِيْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ وَبِمَنْزِلَةِ الْيَمِيْنِ فِيْ جَانِبِ الرَّجُلِ. ❷

ترجمہ: خلع عورت کی طرف سے بمنزلہ بیع کے ہے اور مرد کی طرف سے بمنزلہ یمین کے ہے۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ خلع عورت کے حق میں بمنزلہ بیع کے ہے، لہذا جو چیزیں بیع میں درست ہوتی ہیں وہ خلع میں بھی عورت کی طرف سے درست ہوں گی، اور مرد کے حق میں بمنزلہ یمین کے ہے، لہذا مرد کے جانب سے جو احکام یمین کے ہیں ان احکام کا یہاں بھی لحاظ رکھا جائے گا۔
صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے خلع میں اپنے لئے اختیار رکھا بایں طور کے شوہر نے بیوی سے یہ کہا ”اَنْتِ طَالِقٌ بِالْفِ عَالِيْ اَنْبٰی بِالْخِيَارِ“ کہ تجھے

❶ (وَلَوْ قَالَ لَهَا: اَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ اَلْفٌ فَقَبِلَتْ طَلَقَتْ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهَا) وَكَذَلِكَ اِنْ لَمْ يَقْبَلْ، وَقَالَا: اِنْ قَبِلَتْ فَعَلَيْهَا الْاَلْفُ، وَإِلَّا لَا شَيْءَ عَلَيْهَا، لِأَنَّ هَذَا الْكَلَامَ يُسْتَعْمَلُ لِلْمُعَاوَضَةِ، يُقَالُ: اَعْمَلْ هَذَا وَلَكَ دِرْهَمٌ كَقَوْلِهِ بِدِرْهَمٍ، وَلَهُ أَنْ قَوْلُهُ وَعَلَيْكَ اَلْفٌ لَا اِرْتِبَاطَ لَهُ بِمَا قَبْلَهُ، إِذِ الْأَصْلُ ذَلِكَ وَلَا دَلَالَةَ عَلَى الْاِرْتِبَاطِ، لِأَنَّ الطَّلَاقَ يُوجَدُ بِدُونِ الْمَالِ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ فَإِنَّهُمَا لَا يَنْفَكَا عَنْ وُجُوبِ الْمَالِ، وَلَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: اَنْتَ حُرٌّ وَعَلَيْكَ اَلْفٌ فَعَلَى الْخِلَافِ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۳ ص ۱۵۹، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب الخلع، ج ۲ ص ۴۱۶، ط: رحمانیہ

طلاق ہے ہزار پر بشرطیکہ مجھے اختیار ہوگا اور بیوی نے یہ قبول بھی کر لیا تو مرد کے حق میں اختیار باطل ہوگا، اس لئے کہ خلع مرد کی طرف سے بمنزلہ یمین کے ہے اور یمین میں اختیار کی شرط لگانا درست نہیں ہے اور اگر عورت کے لئے اختیار کی شرط لگائی جائے بایں طور کہ شوہر یہ کہے "أَنْتِ طَالِقٌ بِأَلْفٍ عَلَى أَنْكِ بِالْخِيَارِ" تو یہ درست ہے، کیونکہ خلع عورت کی طرف سے بمنزلہ بیع کے ہے اور بیع میں اختیار کی شرط لگانا درست ہے، جس طرح بیع میں رجوع کرنا صحیح ہوتا ہے اور بیع ماورائے مجلس پر موقوف نہیں ہوتی، اسی طرح خلع میں بھی رجوع کرنا صحیح ہے اور خلع بھی ماورائے مجلس پر موقوف نہیں ہے، بیع میں خیار کی شرط لگانا درست ہے اس لئے خلع میں بھی خیار کی شرط لگانا درست ہے۔ اس کے برخلاف اگر شوہر کے لئے خیار شرط ہو تو درست نہیں ہے، کیونکہ شوہر کی جانب میں خلع یمین ہے، اس لئے شوہر نہ خلع کرنے کے بعد رجوع کر سکتا ہے اور نہ ہی مجلس تک منحصر رہتا ہے، بلکہ شوہر کے حق میں ماورائے مجلس پر موقوف بھی رہتا ہے، معلوم ہوا کہ جانب زوج میں خلع یمین ہے اور ایمان اور قسموں میں خیار نہیں ہوتا، اس لئے شوہر کے لئے خیار نہیں ہوگا۔ ①

① (قَوْلُهُ وَصَحَّ خِيَارُ الشَّرْطِ لَهَا لَا لَهُ) لِمَا قَدَّمْنَا أَنَّهُ مُعَاوَضَةٌ مِنْ جِهَتِهَا، وَيَمِينٌ مِنْ جِهَتِهِ، وَلِذَا صَحَّ رُجُوعُهَا قَبْلَ الْقَبُولِ، وَلَا تَصَحُّ إِضَافَتُهَا، وَتَعْلِيلُهَا بِالشَّرْطِ، وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى مَا وَرَاءَ الْمَجْلِسِ، وَأَنْعَكَسَتْ الْأَحْكَامُ مِنْ جَانِبِهِ، وَهُمَا مَنَعَاهُ مِنْ جَانِبِهَا أَيْضًا نَظَرًا إِلَى جَانِبِ الْيَمِينِ، وَالْحَقُّ مَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَطْلَقَهُ فَشَمِلَ الْخُلْعَ وَالطَّلَاقَ عَلَى مَالٍ، وَيَتَفَرَّغُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلُ مِنْهَا مَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ عَلَى أَنِّي بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَبِلْتُ بَطَلَ الْخِيَارِ، وَوَقَعَ الطَّلَاقُ، وَمِنْهَا مَا لَوْ قَالَ أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى أَلْفٍ عَلَى أَنْكِ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَقَبِلْتُ إِنْ رَدْتُ الطَّلَاقَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ بَطَلَ الطَّلَاقُ، وَإِنْ اخْتَارَتْ الطَّلَاقَ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ وَقَعَ، وَوَجَبَ الْأَلْفُ لَهُ، وَعِنْدَهُمَا الطَّلَاقُ وَقَعَ فِي الْوَجْهَيْنِ، وَالْمَالُ لَا زِمٌ عَلَيْهَا، وَالْخِيَارُ بَاطِلٌ فِي الْوَجْهَيْنِ.

باب الظهار

فصل فی الکفارة

(۹۸) اِنْ الْاِعْتَاقَ يَتَجَزَّى عِنْدَ اَبِي حَنِيفَةَ خِلَافًا لَهُمَا ۱

ترجمہ: امام ابوحنیفہ کے نزدیک اعتناق متجزی ہوتا ہے اور صاحبین کے نزدیک اعتناق متجزی نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک اعتناق یعنی غلام کو آزاد کرنے میں تجزی ہوتی ہے یعنی قابل تقسیم ہے، لہذا نصف کو آزاد کرنا پھر دوسرے نصف کو آزاد کرنا درست ہے، جبکہ صاحبین کے نزدیک اعتناق غیر متجزی ہے یعنی قابل تقسیم نہیں ہے، لہذا نصف کا اعتناق کل کا اعتناق ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ظہار کرنے والے نے نصف غلام کفارہ ظہار میں آزاد کیا پھر اس بیوی سے جماع کیا جس کے ساتھ ظہار کیا تھا، پھر باقی نصف آزاد کر لیا تو امام صاحب کے نزدیک یہ جائز نہیں ہوگا یعنی کفارہ ادا نہیں ہوگا، جبکہ صاحبین رحمہما اللہ کے نزدیک کفارہ ادا ہو جائے گا۔ امام صاحب کے نزدیک اعتناق متجزی ہوتا ہے یعنی نصف کا آزاد کرنا کل کا آزاد کرنا نہیں ہے، لہذا مذکورہ صورت میں نصف غلام جماع کے بعد آزاد ہوا ہے جبکہ پورے غلام کو قبل الجماع آزاد کرنا نص ”مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا“ (المجادلة: ۳) سے ثابت ہے اور صاحبین کے نزدیک چونکہ اعتناق میں تجزی نہیں ہے، لہذا نصف کا آزاد کرنا کل کا آزاد کرنا ہے۔ ۲

۱ الہدایہ: کتاب الطلاق، باب الظہار، فصل فی الکفارة، ج ۲ ص ۴۲۰، ط: رحمانیہ

۲ (قَوْلُهُ وَإِنْ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدِهِ عَنْ كَفَّارَتِهِ ثُمَّ جَامَعَ الَّتِي ظَاهَرَ مِنْهَا ثُمَّ أَعْتَقَ بَاقِيَهُ لَمْ يُجْزِ هَذَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ)، لِأَنَّ الْاِعْتَاقَ يَتَجَزَّى عِنْدَهُ وَشَرُطُ الْاِعْتَاقِ أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْمَسِيسِ بِالنِّصِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا) وَاعْتَاقُ النِّصْفِ حَصَلَ بَعْدَ الْمَسِيسِ وَعِنْدَهُمَا يَجُوزُ، لِأَنَّ اعْتَاقَ النِّصْفِ عِنْدَهُمَا اعْتَاقُ الْكُلِّ فَحَصَلَ اعْتَاقُ الْكُلِّ قَبْلَ الْمَسِيسِ وَإِذَا لَمْ يُجْزَ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ اسْتَأْنَفَ عِتْقَ رَقَبَةٍ أُخْرَى.

(۹۹) اَلْاِطْعَامُ هُوَ حَقِيقَةٌ فِی التَّمْکِیْنِ مِنَ الطَّعَامِ. ①

ترجمہ: اطعام کے حقیقی معنی ہیں کھانے پر قدرت دینا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اطعام حقیقت میں کہتے ہیں کھانے پر قدرت دینے کو یعنی جب کوئی آدمی کسی کو کھانے پر قدرت دیدیتا ہے تو اطعام کا معنی ثابت ہو جاتا ہے، یہی معنی یعنی کھانے پر قدرت دینا اباحت میں بھی پایا جاتا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ظہار کرنے والے نے ساٹھ مسکین کو صبح و شام کھانا کھلایا تو کفارہ ادا ہو جائے گا، کیونکہ اطعام کا معنی کھانے پر قدرت دینا ہے اور جب مظاہر نے مساکین کو کھانا کھلایا تو گویا کہ اس نے کھانا ان کے لئے مباح کر دیا اور اباحت میں بھی چونکہ اطعام کا معنی پایا جاتا ہے، لہذا کفارہ ظہار ادا ہو جائے گا۔ درحقیقت یہ اصول امام شافعی رحمہ اللہ کے خلاف حجت ہے، کیونکہ امام شافعی رحمہ اللہ اطعام کو زکوٰۃ اور صدقہ فطر پر قیاس کرتے ہوئے فرماتے ہیں کہ تملیک ضروری ہے۔ جبکہ احناف کہتے ہیں کہ کفارہ ظہار میں قرآن کریم میں ”فَاطْعَامُ سِتِّیْنَ مَسْکِیْنًا“ آیا ہے، اور اطعام کے حقیقی معنی ہیں طعام پر قدرت دینا۔ ②

(۱۰۰) اِنَّ النِّیَّۃَ فِی الْجِنْسِ الْوَاحِدِ لَغَوٌّ وَفِی الْجِنْسِیْنِ مُعْتَبَرَةٌ. ③

ترجمہ: ایک جنس میں نیت لغو ہو جاتی ہے اور دو جنسوں میں نیت معتبر ہوگی۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک جنس کی دو چیزوں میں الگ الگ نیت کرنا درست نہیں ہے بلکہ نیت لغو ہوگی، اس لئے کہ نیت اجناس کے درمیان تمیز کے لئے ہوتی ہے،

① الہدایۃ: کتاب الطلاق، باب الظہار، فصل فی الکفارة، ج ۲ ص ۴۲۱، ط: رحمانیہ

② (فَإِنْ غَدَاهُمْ وَعَشَاهُمْ جَازٌ، قَلِيلًا) کنان (مَنْ أَكَلُوا أَوْ كَثِيرًا) لِأَنَّ الْمَنْصُوصَ عَلَيْهِ هُوَ الْإِطْعَامُ، وَهُوَ حَقِيقَةٌ فِي التَّمْكِينِ مِنَ الطَّعْمِ، وَفِي الْإِبَاحَةِ ذَلِكَ كَمَا فِي التَّمْلِیْكِ، بِخِلَافِ الْوَاجِبِ فِي الزَّكَاةِ وَصَدَقَةِ الْفَطْرِ، فَإِنَّهُ الْإِیْتَاءُ وَالْأَدَاءُ، وَهُمَا لِلتَّمْلِیْكِ حَقِيقَةٌ.

اللباب فی شرح الکتاب: کتاب الظہار، ج ۳ ص ۷۳، ط: المکتبۃ العلمیۃ

③ الہدایۃ: باب الظہار، فصل فی الکفارة، ج ۲ ص ۴۲۲، ط: رحمانیہ

چونکہ دونوں متحد الجنس ہیں تو بلا نیت بھی ایک ایک اداء ہوگی، اگر کسی شخص کے ذمے رمضان کے قضاء روزے ہوں اس کے علاوہ کوئی اور روزے اس کے ذمے لازم نہ ہو تو یہ شخص اگر صرف اتنی نیت کر لے کہ قضاء روزے تو بھی کافی ہے اگرچہ رمضان کا لفظ نہ کہے، تعین ضروری نہیں ہے۔ البتہ اگر دو چیزیں الگ الگ جنس کی ہوں تو ان میں نیت کرنا معتبر ہے، مثلاً کسی آدمی پر قضاے رمضان کے روزے اور نذر کے روزے ہیں، اب اگر وہ کسی ایک کی نیت کر لے تو یہ نیت درست ہوگی اور نیت کے مطابق روزے ادا ہوں گے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ اگر مظاہر نے دو کفارہ ظہار کے عوض ساٹھ مساکین کو اس طرح کھانا کھلایا کہ ہر مسکین کو ایک صاع گندم دی، حالانکہ ایک کفارے میں نصف صاع اداء کی جاتی ہے، لیکن پھر بھی کفارہ صرف ایک ظہار کی طرف سے اداء ہوگا نہ کہ دو ظہار سے، کیونکہ اس آدمی نے متحد الجنس میں نیت کی، اور جنس واحد میں نیت لغو ہوتی ہے، جب نیت لغو ہوگئی تو طعام کی ادا کردہ مقدار ایک کفارہ کی صلاحیت رکھتی ہے، اس لئے کہ نصف صاع کفارے کی ادنی مقدار ہے، لہذا اس سے کم تو مانع کفارہ ہوگا، لیکن اس سے زیادہ کی ممانعت نہیں ہے، اس لئے ایک صاع دینے سے وہ صرف ایک کفارے سے بری ہوگا۔^①

① (أن النية في الجنس الواحد لغو) لأن النية للتمييز بين الأجناس المختلفة أو لتمييز المشترك ولا يوجد ذلك في الجنس الواحد (وفي الجنسين معتبرة) ألا ترى من كان عليه قضاء أيام من رمضان فنوى صوم القضاء جاز، ولا يجب فيه نية التعيين وفي قضاء رمضان وصوم النذر يفتقر إلى تعيين النية لاختلاف جنسهما.

باب اللعان

(۱۰۱) الْأَصْلُ أَنَّ اللَّعَانَ عِنْدَنَا شَهَادَاتٌ مُؤَكَّدَاتٌ بِالْإِيمَانِ مَقْرُونَةٌ بِاللَّعْنِ

قَائِمَةٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فِي حَقِّهِ وَمَقَامَ حَدِّ الزَّانَا فِي حَقِّهَا. ①

ترجمہ: اصول یہ ہے کہ ہمارے ہاں لعان ایسی شہادتوں کا نام ہے جو قسم کے ساتھ پختہ ہوں، اور لفظ لعن کے ساتھ متصل ہوں، شوہر کے حق میں حد قذف کے قائم مقام ہے اور عورت کے حق میں حد زنا کے قائم مقام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا خلاصہ یہ ہے کہ لعان شوہر کے حق میں حد قذف کے قائم مقام ہے یعنی انکار کی صورت میں شوہر پر حد قذف جاری ہوگی اور عورت کے حق میں حد زنا کے قائم مقام ہے یعنی انکار کی صورت میں عورت پر حد زنا جاری ہوگا۔

لعان کی حقیقت یہ ہے کہ اگر کسی مرد نے اپنی بیوی پر زنا کی تہمت لگائی یا اس عورت کے بچے کے نسب کو اپنے سے منع کیا اور کہا کہ یہ میرا بچہ نہیں ہے بلکہ کسی اور کا ہے، اور میاں بیوی دونوں شہادت کے اہل ہیں، یعنی فاسق فاجر اور غلام باندی نہیں ہیں، نیز عورت پاک دامن ہے، اور وہ شوہر سے لعان کا مطالبہ کرے، اس لئے کہ لعان عورت کا حق ہے اور حق بغیر مطالبے کے نہیں ملا کرتا۔ لعان میں شہادتیں اللہ کی قسم کے ساتھ مؤکد ہیں اور لفظ لعان کے ساتھ متصل ہیں، شوہر کے حق میں حد قذف کے قائم مقام ہے، اور عورت کے حق میں حد زنا کے قائم مقام ہے۔ ②

① الہدایہ: کتاب الطلاق، باب اللعان، ج ۲ ص ۴۲۳، ط: رحمانیہ

② لِأَنَّ اللَّعَانَ عِنْدَنَا شَهَادَاتٌ مُؤَكَّدَاتٌ بِالْإِيمَانِ مَقْرُونَةٌ بِاللَّعْنِ قَائِمَةٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فِي حَقِّهِ وَمَقَامَ حَدِّ الزَّانَا فِي حَقِّهَا لِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ) فَسَمَّاهُمْ شُهَدَاءَ وَاسْتَشْنَاهُمْ مِنْ جُمْلَةِ الشُّهَدَاءِ وَالْإِسْتِثْنَاءُ إِنَّمَا يَكُونُ مِنَ الْجِنْسِ وَقَالَ تَعَالَى (فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ نَصٌّ عَلَى الشَّهَادَةِ وَالْيَمِينُ فَقُلْنَا الرُّكْنُ هُوَ الشَّهَادَةُ الْمُؤَكَّدَةُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ قَرَنَ الرُّكْنَ فِي جَانِبِهِ بِاللَّعْنِ لَوْ كَانَ كَاذِبًا وَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ وَفِي جَانِبِهَا بِالْغَضَبِ وَهُوَ قَائِمٌ مَقَامَ حَدِّ الزَّانَا.

الجوهرة النيرة: کتاب اللعان، ج ۲ ص ۷۳، ط: المطبعة الخيرية

(۱۰۲) إِنَّ حُكْمَ التَّلَاْعِنِ لَا يَبْقَى بَعْدَ الْإِكْذَابِ ①

ترجمہ: بے شک لعان کا حکم جھٹلانے کے بعد باقی نہیں رہتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ لعان کا حکم یعنی زوجین میں فرقت کے بعد حرمت ابدی کا ہونا، یہ جھٹلانے کے بعد ثابت نہیں ہوگی، یعنی اگر شوہر نے اپنے آپ کو جھٹلادیا تو شوہر پر حد قذف جاری ہوگی اور اب اس کے لئے سابقہ بیوی سے نکاح جائز ہے کیونکہ لعان میں یہ شرط تھی کہ میاں بیوی اہل شہادت میں سے ہوں لیکن بعد میں جب شوہر پر حد جاری ہوئی ہو تو یہ اہل شہادت نہ رہا، اہلیت ختم ہوگئی، جب اہلیت ختم ہوئی تو حکم بھی ختم ہوگیا، لہذا ان کے درمیان جو لعان ہوا تھا وہ کالعدم شمار ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں شوہر نے لعان کے بعد دوبارہ اعادہ کیا اور اپنی تکذیب کی تو قاضی اس پر حد قذف جاری کرے گا اور اب اس شوہر کے لئے اپنے آپ کو جھٹلانے کے بعد لعان کا حکم یعنی حرمت ابدی باقی نہ رہے گی، جب حرمت باقی نہ رہی تو اب نکاح کرنا جائز ہے۔ ②

① الہدایۃ: کتاب الطلاق، باب اللعان، ج ۲ ص ۴۲، ط: رحمانیہ

② (وَلَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا) أَيْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِهَا بَعْدَ مَا أَكْذَبَ نَفْسَهُ، وَحَدَّ وَهَذَا عِنْدَهُمَا، وَقَالَ أَبُو يُوسُفَ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمُتْلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِمَعْنَاهُ، وَمِثْلُهُ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ، وَلَهُمَا أَنْ الْإِكْذَابَ رُجُوعٌ، وَالشَّهَادَةُ بَعْدَ الرُّجُوعِ لَا حُكْمَ لَهَا فِي حَقِّ الرَّاجِعِ فَيَرْتَفِعُ اللَّعَانُ، وَلِهَذَا يُحَدُّ، وَيَبْتُئُ النَّسَبُ الْوَلَدِ، وَلَا يَجْتَمِعُ الْحَدُّ وَاللَّعَانُ فَلَزِمَ مِنْ إِقَامَةِ الْحَدِّ انْتِفَاءُ اللَّعَانِ، وَكَذَا لَا يَنْفِي اللَّعَانُ مَعَ ثُبُوتِ النَّسَبِ وَمَعْنَى قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ الْمُتْلَاعِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا أَيْ مَا دَامَا مُتْلَاعِنَيْنِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى (وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُم مَاتَ أَبَدًا) أَيْ مَا دَامَ مُنَافِقًا يُقَالُ الْمُصَلَّى لَا يَتَكَلَّمُ أَيْ مَا دَامَ مُصَلًيًا فَلَمْ يَبْقَ مُتْلَاعِنًا لَا حَقِيقَةً لِعَدَمِ الْإِشْتِغَالِ بِهِ، وَلَا مَجَازًا لِأَنَّهُ إِنَّمَا سُمِّيَ مُتْلَاعِنًا لِبَقَاءِ اللَّعَانِ بَيْنَهُمَا حُكْمًا، وَلَمْ يَبْقَ.

(۱۰۳) إِنَّ اللَّعَانَ يَتَعَلَّقُ بِالصَّرِيحِ ۱

ترجمہ: لعان صراحت کے ساتھ متعلق ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ لعان اس وقت ثابت ہوگا جب شوہر بیوی پر تہمت کی صراحت کرے یعنی زبان سے صراحتاً اس پر زنا کی تہمت لگائے یا بچے کی نفی کرے، لہذا اشارے سے لعان ثابت نہ ہوگا، اس کی وجہ یہ ہے کہ لعان حد کے قائم مقام ہے اور حد و صراحت سے ثابت ہوتے ہیں اور شبہ سے ساقط ہو جاتے ہیں، لہذا لعان میں بھی صراحت ضروری ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر گونگا آدمی اپنی بیوی پر اشارے سے تہمت لگائے تو لعان ثابت نہ ہوگا، کیونکہ لعان کا تعلق صراحتاً تہمت سے ہے اور گونگے کی تہمت صراحتاً نہیں ہوتی بلکہ اشارے سے ہوتی ہے، لہذا گونگے کی تہمت سے لعان نہیں ہوگا۔ دوسری وجہ یہ ہے کہ اس کے اشارے میں شبہ ہے اور لعان حد کے قائم مقام ہے اور حد و شبہات سے ساقط ہو جاتی ہیں، لہذا لعان بھی شبہ کی وجہ سے ساقط ہوگا۔ ۲

(۱۰۴) إِنَّ الْقَذْفَ لَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُهُ بِالشَّرْطِ ۳

ترجمہ: قذف کو شرط پر معلق کرنا درست نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ تہمت کو کسی شرط پر معلق کرنا درست نہیں ہے کیونکہ قذف مخلوف بہ نہیں بن سکتا، اور جو چیز مخلوف بہ نہ بن سکے اس کو معلق کرنا درست نہیں ہے، لہذا قذف کو بھی معلق کرنا درست نہ ہوگا۔

۱ الہدایہ: کتاب الطلاق: باب اللعان، ج ۲ ص ۴۲۵، ط: رحمانیہ

۲ (وَلَا لِعَانَ بِقَذْفٍ الْآخَرِ)، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجِبُ اللَّعَانُ بِهِ لِأَنَّ إِشَارَتَهُ كَالصَّرِيحِ، وَلَنَا أَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَ حَدِّ الْقَذْفِ فِي حَقِّهِ، وَقَذْفُهُ لَا يَعْرِى عَنْ شُبْهَةٍ، وَالْحُدُودُ تُدْرَأُ بِهَا، وَلَئِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ فِي اللَّعَانِ حَتَّى لَوْ قَالَ أَخْلِفْتُ مَكَانَ أَشْهَدُ لَا يَجُوزُ، وَإِشَارَتُهُ لَا تَكُونُ شَهَادَةً، وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ هِيَ خَرَسَاءً لِأَنَّ قَذْفَهَا لَا يُوجِبُ الْحَدَّ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا تُصَدِّقُهُ أَوْ لَتَعْدُرِ الْإِتْيَانِ بِلَفْظِ الشَّهَادَةِ.

تبیین الحقائق: کتاب اللعان، ج ۳ ص ۲۰، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

۳ الہدایہ: کتاب الطلاق، باب اللعان، ج ۲ ص ۴۲۵، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی سے کہا ”لَیْسَ حَمْلُکَ مِنِّی“ کہ تیرا حمل مجھ سے نہیں ہے، تو اس وقت حمل کا ہونا متیقن نہیں تھا، اس وقت شوہر قاذف نہیں ہوا، تو بعد میں کیسے اس پر قذف اور لعان ثابت ہوگا، جب شوہر کا قول ”لَیْسَ حَمْلُکَ مِنِّی“ ابتداء قذف نہیں ہے تو یہ معلق بالشرط کی طرح ہو گیا، کہ شوہر نے کہا ”إِنْ کَانَ بِکَ حَمْلٌ فَلَیْسَ مِنِّی“ کہ اگر تجھے حمل ہو تو وہ مجھ سے نہیں ہے، اور قذف کو شرط پر معلق کرنا درست نہیں ہے، اس لئے جب ابتداء ہی میں اس کلام کا قذف نہ ہونا متعین ہو گیا تو بعد میں یہ قذف نہیں ہوگا۔ ❶

(۱۰۵) إِنْ النِّكَاحَ لَا يَقْبَلُ الْفُسْخَ عِنْدَنَا بَعْدَ تَمَامِ الْعَقْدِ. ❷

ترجمہ: ہمارے نزدیک نکاح عقد کے تام ہونے کے بعد فسخ کا احتمال نہیں رکھتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب عقد نکاح تام ہو جائے تو یہ فسخ کا احتمال نہیں رکھتا، یعنی عقد کے تام ہونے کے بعد اگر زوجین میں تفریق ہو جائے تو یہ طلاق ہوگی نہ کہ فسخ نکاح، کیونکہ نکاح عقد کے مکمل ہونے کے بعد فسخ کا احتمال نہیں رکھتا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ نکاح جب مکمل ہو جاتا ہے تو فسخ کو قبول نہیں کرتا، اس لئے یہ فرقت فسخ نہیں ہوگی، یہ فرقت اگرچہ بیوی کے مطالبہ تفریق کے بعد آئی ہے مگر اس مطالبہ کا سبب اصلی شوہر ہی ہے اس لئے اصلاً یہ فرقت شوہر کی طرف سے آئی ہے، اور یہ فرقت طلاق بائن شمار ہوگی، تا کہ عورت کو شوہر کے مظالم سے نجات مل جائے اور یہ نجات صرف طلاق بائن ہی سے ممکن ہے، کیونکہ ہم اگر اس کو طلاق رجعی مان لیں تو پھر شوہر مراجعت کرے اور

❶ (قَوْلُهُ وَإِذَا قَالَ الزَّوْجُ لَيْسَ حَمْلُکَ مِنِّی فَلَا لِعَانَ) هَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَزُفَرٍ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَيَقَّنْ بِقِيَامِ الْحَمْلِ فَلَمْ يَصِرْ قَاضِيًا (وَعِنْدَهُمَا إِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَهُوَ قَاضِيٌ وَيَلَاعِنُ)، لِأَنَّا تَيَقَّنَّا وَجُودَهُ عِنْدَ الْقَذْفِ قُلْنَا إِذَا لَمْ يَكُنْ قَاضِيًا فِي الْحَالِ صَارَ كَالْمُعْلَقِ بِالْشَّرْطِ فَكَأَنَّهُ قَالَ إِنْ كَتَانَ بِکَ حَمْلٌ فَلَیْسَ مِنِّی وَالْقَذْفُ لَا يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ بِالْشَّرْطِ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَلَا لِعَانَ، لِأَنَّهُ لَا يَتَيَقَّنُ وَجُودَهُ عِنْدَ الْقَذْفِ فَلَا يَلَاعِنُ بِالشَّكِّ.

الجوهرۃ النيرة: کتاب اللعان، ج ۲ ص ۷۲، ط: المطبعة الخيرية

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب العین وغیرہ، ج ۲ ص ۴۲، ط: رحمانیہ

عورت لٹکی رہے گی اور مقصود حاصل نہیں ہوگا۔ اصول میں یہ قید ہے ”بعد تمام العقد“ معلوم ہوا کہ ”قبل تمام العقد“ فسخ کو قبول کرتا ہے، جیسے خیار بلوغ اور خیار عتاقہ کی صورت میں۔ ❶

باب العدة

(۱۰۶) إِنَّ الْجَمْعَ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ لَا يَجُوزُ. ❷

ترجمہ: بدل اور مبدل منہ کو جمع کرنا جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بدل اور مبدل کا اجتماع باطل ہے یعنی بیک وقت بدل اور مبدل منہ کو جمع کرنا درست نہیں ہے کیونکہ جب مبدل آجائے تو بدل کی ضرورت نہیں رہتی بلکہ بدل خود بخود لغو ہو جاتا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر متعدد عورت جو حیض سے ناامید ہو چکی تھیں اور مہینوں کے حساب سے عدت گزار رہی تھیں، اب اگر اس کو ایک دو مرتبہ حیض آگیا پھر حیض آنے سے ناامید ہو گئی، تو اب مہینوں کے حساب سے عدت گزارے گی، کیونکہ آنسہ یعنی حیض سے ناامید عورت کے حق میں شہود حیض کا بدل ہے۔

اب اگر آنسہ کی عدت میں بھی حیض کا اعتبار کیا جائے تو بدل اور مبدل کا اجتماع لازم آئے گا اور بدل اور مبدل کا اجتماع جائز نہیں ہے، جیسے وضو اور تیمم دونوں کا جمع کرنا درست نہیں،

❶ (لكن النكاح لا يقبل الفسخ عندنا) یعنی بعد تمام العقد، أما قبل تمام العقد فيقبل ذلك كما في خيار البلوغ وخيار العتاقة، لأن ذلك امتناع من تمام العقد، (وإنما تقع): أي الفرقة (بائنة، لأن المقصود وهو رفع الظلم عنها لا يحصل إلا بهأى البائنة (لأنها): أي لأن الفرقة (لو لم تكن بائنة تعود معلقة بالمراجعة) وهي التي لا تكون ذات زوج ولا مطلقة. أما الأول فلفوات المقصود، وهو الوطى. وأما الثاني فلأنها تحت زوج فلا يحصل حينئذ رفع الظلم، وهو المقصود من فرقة العنين.

البنایة: کتاب الطلاق، باب العنین وغیرہ، ج ۵ ص ۵۸۵، ط: دار الکتب العلمیة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب العدة، ج ۲ ص ۴۲۹، ط: رحمانیہ

اس لئے کہ بدل اور مبدل کا اجتماع ہوگا۔ ❶

(۱۰۷) اِنَّ الْمَقْصُوْدَ مِنَ الْعِدَّةِ التَّعْرِفُ عَنْ فَرَاغِ الرَّحِمِ. ❷

ترجمہ: عدت سے مقصود رحم کی فراغت کو بتلانا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عورت پر جو عدت ہوتی ہے اس سے مقصود یہ ہوتا ہے کہ عورت کے رحم کی براءت اور فراغت کو معلوم کیا جائے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ اگر معتدہ عورت کے ساتھ شبہ کی بنیاد پر وطی ہو جائے تو اب اس پر ایک اور عدت واجب ہوگی، البتہ دونوں عدتوں میں تدخل ہوگا کیونکہ عدت سے مقصود فراغت رحم کو بتلانا ہے، اور یہ مقصود ایک عدت سے حاصل ہو جاتا ہے، اس لئے بلا وجہ دو عدتیں واجب کر کے عورت کے انتظار میں اضافہ نہیں کیا جائے گا اور دونوں عدتوں میں تدخل مانا جائے گا۔ ❸

❶ فَإِنْ كَانَتْ تَعْتَدُ بِالشُّهُورِ لِصَغَرِ أَوْ إِيَّاسٍ فَحَاضَتْ اُنْقِضَ مَا مَضَى مِنْ عِدَّتِهَا بِالشُّهُورِ وَكَانَ عَلَيْهَا ثَلَاثُ حِيضٍ أَمَا فِي الْآيِسَةِ فَظَاهِرٌ لِأَنَّهَا لَمَّا حَاضَتْ تَبَيَّنَ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ آيِسَةً وَإِنَّمَا كَانَتْ مُمْتَدًّا طَهْرُهَا وَأَمَّا فِي الصَّغِيرَةِ إِذَا حَاضَتْ فَلِأَنَّهَا قَدَرَتْ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْبَدَلِ وَالْقُدْرَةُ عَلَى الْأَصْلِ تَمْنَعُ اعْتِبَارَ الْبَدَلِ وَلَا يَكْمُلُ مَعَ الْأَصْلِ لِأَنَّهَا لَا يَلْتَقِيَانِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْاِسْتِنَافِ.

المبسوط للسرخسی: کتاب الطلاق، باب الرجعة، ج ۶ ص ۲۷، ط: دار المعرفة

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب العدة، ج ۲ ص ۴۳۰، ط: رحمانیہ

❸ (وَإِذَا وَطِئَتِ الْمُعْتَدَةُ بِشُبْهَةِ فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ أُخْرَى) لَوْجُودِ السَّبَبِ (وَيَتَدَاخَلَانِ، فَإِنْ حَاضَتْ حِيضَةً ثُمَّ وَطِئَتْ كَمَلَتْهَا بِثَلَاثٍ أُخْرَى)، وَتُحَسَبُ حِيضَتَانِ مِنَ الْعِدَّتَيْنِ وَتُكْمَلُ الْأُولَى وَالثَّالِثَةُ تِمَّةً لِلثَّانِيَةِ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْعِدَّةِ التَّعْرِفُ عَنْ بَرَاءَةِ الرَّحِمِ، وَأَنَّهُ حَاصِلٌ بِالْعِدَّةِ الْوَاحِدَةِ لِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثِ حِيضٍ بَعْدَ الْوُطْئِ الثَّانِي وَبِهِ تَتَعَرَّفُ بَرَاءَةُ الرَّحِمِ، وَلِلثَّانِي أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بَعْدَ اسْتِكْمَالِ الْأُولَى لِأَنَّهَا فِي عِدَّتِهِ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، باب العدة، ج ۳ ص ۱۷۵، ط: مطبعة المجلس القاهرة

(۱۰۸) إِنَّ النِّكَاحَ يُقَامُ مَقَامَ الْوُطَى فِي مَوْضِعِ التَّصَوُّرِ. ❶

ترجمہ: موضع تصور میں نکاح وطی کے قائم مقام ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نکاح وطی کا قائم مقام اس وقت ہوتا ہے جہاں وطی کا تصور ہو، جس شخص سے وطی متصور ہو تو نکاح اس کے حق میں وطی کا قائم مقام ہوگا۔ اور جہاں وطی متصور نہ ہو تو نکاح وطی کا قائم مقام نہ ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں اگر نابالغ بچہ مرگیا جبکہ اس کی بیوی حاملہ تھی تو نسب ثابت نہ ہوگا اگرچہ یہاں نکاح قائم تھا، مذکورہ صورت میں ہم نکاح کو وطی کا قائم مقام کر کے نسب کو ثابت نہیں کر سکتے، کیونکہ نکاح وہاں وطی کا قائم مقام ہوتا ہے جہاں وطی متصور ہو اور صغیر سے چونکہ وطی متصور نہیں ہے، لہذا نکاح کو بھی صغیر کے حق میں وطی کا قائم مقام نہیں بنا سکتے، اس لئے نسب ثابت نہ ہوگا۔ ❷

(۱۰۹) إِنَّ الدُّخُولَ فِي النِّكَاحِ الْأَوَّلِ يَكُونُ دُخُولًا فِي النِّكَاحِ الثَّانِي عِنْدَ

الشَّيْخَيْنِ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ. ❸

ترجمہ: شیخین کے نزدیک نکاح اول میں دخول کرنا نکاح ثانی میں دخول کرنا ہے، امام محمد کا

اختلاف ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک اگر شوہر نے بیوی کے ساتھ نکاح کے بعد دخول کر لیا پھر طلاق دیدی، اس کے بعد پھر دوبارہ نکاح کر کے قبل الدخول

❶ الہدایۃ: کتاب الطلاق، باب العدة، ج ۲ ص ۴۳۰، ط: رحمانیہ

❷ (وَإِنْ حَمَلَتْ بَعْدَ مَوْتِ الصَّبِيِّ) بِأَنْ وَلَدَتْ بَعْدَ مَوْتِهِ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا عَلَى مَا هُوَ الْأَصَحُّ (فَعَدَّتْهَا بِأَلْأَشْهُرِ إجماعًا وَلَا نَسَبَ فِي الْوُجْهِينِ) أَى فِيمَا إِذَا حَبَلَتْ قَبْلَ مَوْتِ الصَّبِيِّ أَوْ بَعْدَهُ، لِأَنَّ الصَّبِيَّ لَا مَاءَ لَهُ فَلَا يُتَصَوَّرُ الْعُلُوقُ وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِأَنَّهُ ثَبَتَ مِنْ غَيْرِ الصَّبِيِّ فِي الْوُجْهِينِ إِلَّا إِذَا وَلَدَتْ لَأَكْثَرَ مِنْ سَنَتَيْنِ فَيَحْكُمُ بِانْقِضَائِهَا قَبْلَ الْوَضْعِ بِسِتَّةِ أَشْهُرٍ.

مجمع الأنهر: کتاب الطلاق، باب العدة، ج ۱ ص ۴۶۶، ط: دار إحياء التراث العربی

❸ الہدایۃ: کتاب الطلاق، باب العدة، ج ۲ ص ۴۳۱، ط: رحمانیہ

طلاق دیدی تو نکاح اول میں دخول کرنا یہ ثانی میں دخول کرنا ہے، گویا کہ شوہر نے دوسرے نکاح کے بعد بعد الدخول طلاق دی ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی مدخول بہا بیوی کو طلاق دیدی اس کے بعد پھر اس سے شادی کر لی اور دخول سے پہلے طلاق دیدی تو شیخین کے نزدیک اس پر پورا مہر بھی واجب ہوگا اور عورت پر از سر نو مکمل عدت بھی واجب ہوگی۔ کیونکہ شیخین کے نزدیک جب شوہر نے نکاح اول میں اس کے ساتھ دخول کیا تھا اور اب اگرچہ نکاح ثانی میں دخول نہیں کیا لیکن نکاح اول میں دخول نکاح ثانی میں دخول کے قائم مقام ہے، تو گویا کہ شوہر نے بعد الدخول طلاق دی اور بعد الدخول طلاق کی صورت میں پورا مہر بھی واجب ہوتا ہے اور عدت بھی۔ اس کی مثال یہ مسئلہ بھی ہے کہ زید نے بکری بکری غصب کر کے اپنے قبضے میں لے لی پھر غاصب یعنی زید نے بکر سے وہ بکری خرید لی، تو صرف خریدنے سے ہی زید اس بکری پر قبضہ کرنے والا ہو جائے گا اور قبضہ جدیدہ کی ضرورت نہیں ہوگی، بلکہ قبضہ اولیٰ اشتراء والے قبضہ کے قائم مقام ہو جائے گا، اسی طرح نکاح والے مسئلے میں بھی نکاح اول کا دخول نکاح ثانی کے دخول کے قائم مقام ہو جائے گا اور نکاح ثانی والی طلاق کو بعد الدخول مانا جائے گا۔ ①

① وَإِذَا طَلَّقَ الْمَرِيضُ امْرَأَتَهُ وَاحِدَةً بَائِنَةً، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فِي عِدَّتِهَا، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا فَعَلَيْهَا عِدَّةٌ مُسْتَقْلَةٌ فِي قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى بِاعْتِبَارِ أَنَّ الدُّخُولَ السَّابِقَ عَلَى الْعَقْدِ الثَّانِي يُجْعَلُ كَالْمَوْجُودِ بَعْدَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّا هَذَا فِي كِتَابِ النِّكَاحِ فَلَهَا الْمَهْرُ كَامِلًا، وَالْمِيرَاثُ، وَلَهُ عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ مَا ذَامَ فِي الْعِدَّةِ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ الْأَوَّلُ فِي الصَّحَّةِ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ، وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا رَجْعَةَ لَهُ عَلَيْهَا، وَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ، وَتَبَيَّنَ بَقِيَّةَ عِدَّتِهَا مِنَ الطَّلَاقِ الْأَوَّلِ لِأَنَّ الطَّلَاقَ فِي النِّكَاحِ الثَّانِي حَصَلَ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَلَمْ يُبَيَّنْ حُكْمُ الْمِيرَاثِ، وَلَا مِيرَاثُ لَهَا مِنْهُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّهُ لَمْ يُلْزِمَهَا الْعِدَّةَ بِالطَّلَاقِ الثَّانِي، لِأَنَّهُ طَلَّقَ قَبْلَ الدُّخُولِ وَحُكْمُ الْفِرَارِ لَا يَثْبُتُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ.

(۱۱۰) إِنَّ الْعِدَّةَ حَبْتُ وَجَبَتْ كَانَ فِيهَا حَقُّ بَنِي آدَمَ. ①

ترجمہ: عدت اس لئے واجب ہوتی ہے کہ اس میں بنی آدمی کا حق ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عورت پر عدت گزارنا شریعت کی طرف سے اسوجہ سے واجب ہے کہ اس میں بنی آدم کا حق ہے تاکہ اختلاط ماء نہ ہو، لہذا جس پر بنی آدمی صادق آئے گا اس پر عدت واجب ہوگی وگرنہ نہیں۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر حربیہ عورت ہماری طرف یعنی دارِ اسلام کی طرف مسلمان بن کر آئی تو اس پر عدت واجب نہ ہوگی، بلکہ بغیر عدت گزارنے کے بھی اس کے ساتھ نکاح درست ہوگا، البتہ اگر حاملہ ہو تو اس پر عدت واجب ہوگی، عدت جہاں بھی واجب ہوتی ہے وہاں شوہر کا حق ہوتا ہے، تاکہ اس کے پانی کی حفاظت کی جائے، نیز اس آدمی کے پانی کی حفاظت کی جاتی ہے جو معزز و مکرم ہو، اور حربی ملعون و منحوس ہے اور انسانوں کی فہرست سے خارج جمادات کے ساتھ لاحق ہے، اس لئے اس کے پانی کی کوئی حفاظت نہیں ہے اور اس کی بیوی پر عدت واجب نہیں ہوگی، البتہ اگر حربیہ حاملہ ہو تو وضع حمل سے پہلے اس سے نکاح کرنا جائز نہیں ہے، کیونکہ حربی مرد سے اس کا حمل ثابت النسب ہے اور فراش ثابت ہے، اس لئے وضع حمل سے پہلے حربیہ سے نکاح جائز نہیں ہے۔ ②

(۱۱۱) إِنَّ الْغَالِبَ كَالْوَاقِعِ. ③

ترجمہ: غالب واقع کی مانند ہے۔

① الہدایہ: کتاب الطلاق، باب العدة، ج ۲ ص ۴۳۲، ط: رحمانیہ

② وَلَآنَ الْعِدَّةَ حَبْتُ وَجَبَتْ كَانَ فِيهَا حَقُّ بَنِي آدَمَ وَالْحَرْبِيُّ مُلْحَقٌ بِالْجَمَادِ حَتَّى كَانَ مَحَلًّا لِلتَّمْلِيكِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا، لِأَنَّ فِي بَطْنِهَا وَلَدًا ثَابِتَ النَّسَبِ وَعَنْهُ جَوَازُ نِكَاحِ الْحَرْبِيَّةِ وَلَا تُوَطَّأُ حَتَّى تَضَعَ الْحَمْلَ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْكَرْخِيِّ وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ.

مجمع الأنهر: کتاب الطلاق، باب العدة، ج ۱ ص ۴۷۱، ط: دار إحياء التراث العربی

③ الہدایہ: کتاب الطلاق، باب العدة، فصل، ج ۲ ص ۴۳۳، ط: رحمانیہ

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شے غالب ہو وہ اس شے کی مانند ہوتی ہے جو شے واقع اور ثابت ہو، لہذا اس غالب الوجود شے پر وہی حکم مرتب ہوگا جو نفس الامر میں واقع اور ثابت ہے۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر معتدہ عورت تیل استعمال کرنے کی عادی تھی اب اگر اس کو اس بات کا قوی اندیشہ ہو کہ اگر تیل استعمال نہیں کرے گی تو سر میں درد اور تکلیف ہوگی، تو اس صورت میں اس کے لئے تیل لگانا جائز ہے، کیونکہ جب درد سر کا غالب گمان ہے اور غالب واقع کی مانند ہے، لہذا غالب کو واقع کا درجہ دیا جائے گا اور اس کے لئے تیل لگانا جائز ہوگا۔ ❶

(۱۱۲) إِنَّ الْحِدَادَ يَجِبُ إِظْهَارًا لِلتَّاسُّفِ عَلَى قَوْلِ نِعْمَةِ النِّكَاحِ. ❷

ترجمہ: سوگ واجب ہے نکاح کی نعمت کے فوت ہونے پر افسوس ظاہر کرنے کی وجہ سے۔ تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ عورت پر جو حد یعنی سوگ منانا واجب ہے اس کی علت نکاح کی نعمت کے فوت ہونے پر افسوس کا اظہار کرنا ہے، کیونکہ نکاح کی وجہ سے عورت کو نان نفقہ اور عفت وغیرہ حاصل ہوتے ہیں، تو نکاح یہ عورت کے لئے بڑی نعمت ہے، لہذا سوگ منانے کی علت اسی نعمت کے فوت ہونے پر اظہار افسوس ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ام ولد اور نکاح فاسد کی صورت میں عورت پر سوگ کرنا واجب نہیں ہے، اس لئے کہ سوگ نکاح کی نعمت کے زوال پر ہوتا ہے، ام ولد اور نکاح فاسد والی عورت کے حق میں نعمت نکاح زائل نہیں ہوئی ہے، اس لئے اظہار افسوس کے لئے سوگ واجب نہیں ہے، چونکہ زیب و زینت کی اباحت اصل ہے، لہذا یہ حکم اپنی اصل پر

❶ أما في حالة الاضطرار فلا بأس بها بأن اشتكت رأسها أو عينها فصبت عليه الدهن، أو أكتحلت لأجل المعالجة فلا بأس ولكن لا تقصد به الزينة، وكذلك إن اعتادت الدهن، فخافت وجعاً يحل بها لو لم تفعل فلا بأس به إذا كان الغالب هذا الحلول، لأن الضرر الذي يلحق غالباً بمنزلة المتحقق فيجب الاحتراز عنه لكن لا تقصد به الزينة لما قلنا.

المحيط البرهاني: كتاب الطلاق، الفصل الثاني والعشرون، ج ۳ ص ۴۷۰، ط: دار الكتب العلمية

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب العدة، فصل، ج ۲ ص ۴۳۳، ط: رحمانیہ

بَاقِی رَہے گا۔ ①

(۱۱۳) وَالْعِبَادَاتُ تُؤْثِرُ فِيهَا الْأَعْذَارُ. ②

ترجمہ: عبادات میں اعذار مؤثر ہوتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا خلاصہ یہ ہے کہ اعذارِ شریعہ جتنے بھی ہیں یہ عبادات میں مؤثر ہوتے ہیں، بایں طور کے عذر کی بناء پر عبادت ساقط ہو جاتی ہے، مثلاً حالتِ حیض میں نماز ساقط ہو جاتی ہے۔ صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر متوفی عنہا زوجہا کا حصہ میت کے گھر میں اتنا ہے کہ وہ قلت کی وجہ سے اس کے لئے کافی نہیں ہے اور ورثاء نے اس کو اپنے حصے سے نکال دیا، تو اس صورت میں یہ عورت یہاں سے کسی دوسری جگہ منتقل ہو سکتی ہے، کیونکہ اس انتقال میں عذر ہے، میت کے گھر میں دورانِ عدت ٹھہرنا یہ عبادت ہے، اور عذر عبادت میں مؤثر ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی اس عورت کا یہ عذر مؤثر ہوگا اور اس کی وجہ سے عبادت یعنی گھر میں ٹھہرنا ساقط ہو جائے گا، اور اس کے لئے کسی دوسرے محفوظ اور پردہ دار مقام پر عدت گزارنا درست ہے۔ ③

① وَلَا إِحْدَاذَ عَلَى صَغِيرَةٍ وَلَا مَجْنُونَةٍ لِعَدَمِ الْخِطَابِ وَلِأَنَّهَا عِبَادَةٌ حَتَّى لَا تَجِبَ عَلَى الْكَافِرَةِ، بِخِلَافِ الْأَمَةِ لِأَنَّهَا أَهْلٌ لِلْعِبَادَاتِ وَلَيْسَ فِيهَا إِبْطَالُ حَقِّ الْمَوْلَى، وَلَيْسَ فِي عِدَّةِ النِّكَاحِ الْفَاسِدِ إِحْدَاذٌ لِأَنَّهُ لَا يُتَأَسَّفُ عَلَى زَوَالِهِ لِأَنَّهُ وَاجِبُ الزَّوَالِ وَلِأَنَّهُ نِقْمَةٌ فَرَزَ اللَّهُ نِعْمَةً.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، باب العدة، فصل فی الحداد، ج ۳ ص ۷۸، ط:

مطبعة المجلس القاهرة

② الهدایة: کتاب الطلاق، باب العدة، فصل، ج ۲ ص ۴۳۴، ط: رحمانیہ

③ (فإن كان نصيبها من دار) زوجها (الميت لا يكفيها) لضيقه (فأخرجها الورثة من نصيبهم

انتقلت) إلى حيث شاءت، لأن هذا الانتقال بعذر، والعبادات تؤثر فيها الأعذار، وصار كما

إذا خافت على متاعها، أو خافت سقوط المنزل، أو كانت فيه بأجر ولا تجد ما تؤديه.

اللباب فی شرح الكتاب: کتاب العدة، ج ۳ ص ۸۶، ط: المكتبة العلمية

باب حضانة الولد ومن أحق به

(۱۱۴) إِنَّ وَلَايَةَ حِضَانَةِ الْوَلَدِ تُسْتَفَادُ مِنْ قِبَلِ الْأُمّهَاتِ ①

ترجمہ: بچے کی پرورش کرنے کی ولایت ماؤں کی طرف سے آتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بچے کی پرورش کرنے کا حق پہلے ان عورتوں کو حاصل ہے جو اس بچے کی ماں کی طرف سے قریبی رشتہ دار ہیں، مثلاً نانی، خالہ اور بہن وغیرہ۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بچے کی ماں نہیں ہے تو پھر نانی پرورش کرنے کی زیادہ حقدار ہے بنسبت دادی کے، اگرچہ وہ نانی بعید ہی کیوں نہ ہو، کیونکہ یہ پرورش کی جو ولایت ہے یہ ماں کی طرف سے ہے۔ ماں کی طرف سے جو اس بچے کی قریبی رشتہ دار ہیں ان کو زیادہ حق حاصل ہے بنسبت ان عورتوں کے جو باپ کی طرف سے اس بچے کے رشتہ دار ہیں، تو نانی چونکہ اس بچے کی ماں کی طرف سے رشتہ دار ہے لہذا نانی زیادہ حقدار ہوگی بنسبت دادی کے، کیونکہ دادی کے ساتھ اس بچے کا رشتہ باپ کی طرف سے ہے۔ ②

باب النفقة

(۱۱۵) إِنَّ النَّفَقَةَ جَزَاءُ الْإِحْتِبَاسِ ③

ترجمہ: نفقہ روکے رکھنے کا بدلہ ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ شوہر پر بیوی کا جو نان نفقہ واجب ہوتا ہے یہ اس کے محبوس ہونے کی وجہ سے ہوتا ہے، کیونکہ جو آدمی بھی کسی غیر کے حق مقصود کی وجہ سے محبوس ہو تو

① الہدایہ: کتاب الطلاق، باب حضانة الولد ومن أحق به، ج ۲ ص ۴۳۹، ط: رحمانیہ

② وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْوَلَايَةَ تُسْتَفَادُ مِنْ قِبَلِ الْأُمّهَاتِ لِمَا قَدَّمْنَاهُ، فَكَانَتْ جِهَةً الْأُمِّ مُقَدَّمَةً عَلَى جِهَةِ الْأَبِّ، وَلِأَنَّ الْجَدَّاتِ أَقْرَبُ مِنَ الْأَخَوَاتِ، وَالْأَخَوَاتِ أَقْرَبُ مِنَ الْخَالَاتِ وَالْعَمَّاتِ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، باب النفقة، باب الحضانة، ج ۴ ص ۱۵، ط: مطبعة

المجلس القاهرة

③ الہدایہ: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۱، ط: رحمانیہ

اس کا نفقہ اس غیر پر واجب ہوتا ہے اور بیوی بھی چونکہ شوہر کے حق کی وجہ سے محبوس ہوتی ہے اس لئے بیوی کا نفقہ بھی شوہر پر واجب ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ نفقہ بیوی کے لئے شوہر پر واجب ہے عام ہے کہ وہ بیوی نیک ہو یا بد، بشرطیکہ وہ اپنے آپ کو شوہر کے گھر میں حوالہ کر دے کیونکہ نفقہ محبوس ہونے کا بدلہ ہے، لہذا جو عورت اپنے آپ کو شوہر کے گھر میں محبوس رکھے گی تو شوہر پر اس کا نفقہ واجب ہوگا، اسی طرح قاضی اور زکوٰۃ وصول کرنے والا عامل مفتی یہ مسلمانوں کے امور و معاملات میں اپنے آپ کو محبوس و مقید رکھتے ہیں اور ان کے نفقے و خرچے کی کفالت عام مسلمانوں کے مشترکہ مال بیت المال سے ہوتی ہے۔ معلوم ہوا کہ جو دوسرے کے لئے اپنے آپ کو محبوس کرے گا اس کا نفقہ اسی پر واجب ہوگا۔ ❶

(۱۱۶) اِنْ مَا وَجَبَ كِفَايَةً لَا يَتَقَدَّرُ شَرْعًا فِي نَفْسِهِ. ❷

ترجمہ: جو چیز بطور کفایت واجب ہوتی ہے وہ اپنی ذات کے اعتبار سے شرعاً مقدار نہیں ہوتی۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز بطور کفایت واجب ہو یعنی شریعت نے جس کے لئے کوئی مقدار مقرر نہ کی ہو تو از خود اس کی تعیین درست نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ شوہر پر جو نفقہ بیوی کے لئے واجب ہوتا ہے اس کی کوئی مقدار مقرر نہیں کی جائے گی، جیسا کہ امام شافعی رحمہ اللہ فرماتے ہیں کہ مالدار پر یومیہ

❶ (قَوْلُهُ تَجِبُ النِّفْقَةُ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا وَالْكَسْوَةُ بِقَدْرِ حَالِهِمَا) أَيْ الطَّعَامُ وَالشَّرَابُ بِقَرِينَةِ عَطْفِ الْكَسْوَةِ وَالشُّكْنَى عَلَيْهَا وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى (لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى (وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ) وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، وَلَئِنْ النِّفْقَةُ جَزَاءُ الْإِحْتِبَاسِ فَكُلُّ مَنْ كَانَ مَحْبُوسًا بِحَقِّ مَقْصُودٍ لِغَيْرِهِ كَانَتْ نَفَقَتُهُ عَلَيْهِ أَصْلُهُ الْقَاضِي وَالْعَامِلُ فِي الصَّدَقَاتِ وَالْمُفْتَى.

البحر الرائق: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۴ ص ۱۸۸، ط: دار الكتاب الإسلامی

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۴، ط: رحمانیہ

دومد، متوسط پر ڈیڑھ مد اور تنگدست پر ایک مد ہے، کیونکہ بیوی کا نفقہ شرعاً بطور کفایت واجب ہے اور جو چیز بطور کفایت واجب ہو اس کا از خود مقدار مقرر کرنا درست نہیں ہے، لہذا بیوی کے نفقہ کی مقدار بھی متعین کرنا درست نہ ہوگی، بلکہ جتنے سے اس کی ضرورت پوری ہو سکے اتنا ہی واجب ہوگا۔ اس لئے عمر، غذا، موسم اور صحت کے بدلنے کے ساتھ نفقہ بدلتا رہتا ہے، اس لئے اس کی تعیین درست نہیں۔ ❶

(۱۱۷) اِنْ فَوْتُ الْاِحْتِبَاسِ اِذَا كَانَ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ تَسْتَحِقُّ النِّفْقَةَ وَاِلَّا فَلَا۔ ❷

ترجمہ: اگر احتباس کا فوت ہونا شوہر کی طرف سے ہو تو بیوی نفقہ کی مستحق ہوگی ورنہ نہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر احتباس شوہر کی وجہ سے فوت ہو جائے تو نفقہ ساقط نہیں ہوگا بلکہ شوہر پر بیوی کا نفقہ واجب ہوگا، کیونکہ اس صورت میں بیوی بے قصور ہے اور اگر احتباس بیوی کی وجہ سے فوت ہو جائے تو نفقہ ساقط ہو جائے گا، کیونکہ اس صورت میں قصور بیوی کا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی عورت نے اپنے آپ کو شوہر کے حوالے کرنے سے انکار کر دیا اور یہ شرط لگا دی کہ جب تک شوہر اس کا مہر نہیں دے گا وہ اپنے آپ کو اس کے حوالے نہیں کرے گی، تو وہ عورت اپنے آپ کو روکنے میں حق بجانب ہے اس لئے اس مدت کا نفقہ شوہر پر لازم ہوگا، کیونکہ یہ ایک ایسے سبب کی وجہ سے ہے جو شوہر کی طرف سے پیش آیا ہے، اور اگر عورت نافرمان ہو اور شوہر کا گھر چھوڑ کر اس کی اجازت کے بغیر چلی جائے تو جب تک لوٹ کر نہیں آئے گی اس وقت نفقہ کی مستحق نہیں ہوگی، یہاں احتباس کا فوت ہونا عورت کی جانب سے ہے۔ ❸

❶ لِأَنَّ مَا وَجَبَ كِفَايَةً لَا يَتَقَدَّرُ فِي نَفْسِهِ شَرْعًا لِأَنَّهُ مِمَّا يَخْتَلِفُ فِيهَا أَحْوَالُ النَّاسِ بِحَسَبِ الشَّبَابِ وَالْهَرَمِ وَبِحَسَبِ الْأَوْقَاتِ وَالْأَمَاكِنِ، فَفِي التَّقْدِيرِ قَدْ يَكُونُ إِضْرَارًا۔

العناية: كتاب الطلاق، باب النفقة ج ۴ ص ۳۸۲، ط: دار الفكر

❷ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۲، ط: رحمانیہ

❸ (وإن نشزت) أى: خرجت من بيته بلا إذنه بغير حق ولو بعد سفره (فلا نفقة لها حتى تعود إلى منزله) لأن فوت الاحتباس منها، وإذا عادت جاء الاحتباس فتجب النفقة، بخلاف ما إذا امتنعت من التمكين في بيت الزوج لأن الاحتباس قائم، والزوج يقدر على الوطئ كرها۔

اللباب في شرح الكتاب: كتاب النفقات، ج ۳ ص ۹۲، ط: المكتبة العلمية

(۱۱۸) اِنَّ الْاِحْتِبَاسَ الْمُوجِبَ مَا يَكُونُ وَ سِيْلَةً اِلَى مَقْصُوْدٍ مُّسْتَحَقٍّ بِالنِّكَاحِ. ①

ترجمہ: نفقہ کو واجب کرنے والا وہ احتباس ہوتا ہے جو نکاح کے ذریعے ثابت شدہ مقصود کو حاصل کرنے کا وسیلہ ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مطلقاً احتباس موجب نفقہ نہیں ہے، بلکہ موجب نفقہ وہ احتباس ہے جو اس مقصود کی طرف وسیلہ اور ذریعہ ہو جس کا شوہر نکاح کی وجہ سے مستحق بنا ہے یعنی جماع کی طرف وسیلہ اور ذریعہ ہو، اور اگر احتباس تو ہو لیکن مقصود کی طرف وسیلہ نہ ہو تو وہ موجب نفقہ نہیں ہے یعنی ایسے احتباس کی وجہ سے شوہر پر نفقہ واجب نہ ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی اتنی چھوٹی ہو کہ اس سے فائدہ نہیں اٹھایا جاسکتا یعنی جماع کے قابل نہ ہو تو اس کے لئے شوہر پر نفقہ واجب نہیں ہے، کیونکہ یہاں اگرچہ احتباس تو ہے لیکن احتباس موجب نفقہ نہیں ہے کیونکہ یہ احتباس ناقص ہے، نکاح کے مقصود یعنی جماع کا وسیلہ اور ذریعہ نہیں ہے، ایسا احتباس موجب نفقہ نہیں ہوتا۔ صورت مسئلہ میں جماع پر عدم قدرت عورت کی طرف سے ہے کہ وہ صغیرہ ہے اس لئے وہ نفقہ کی مستحق نہیں ہوگی، کیونکہ نفقہ اس احتباس سے واجب ہوتا ہے جو کامل ہو اور جس میں کما حقہ مقصود نکاح یعنی وطی اور استمتاع پر قدرت ہو اور یہاں ایسا کامل احتباس نہیں ہے اس لئے یہ موجب نفقہ بھی نہیں ہے۔ ②

(۱۱۹) لَا يَجْتَمِعُ الْعَوَضَانِ عَنْ مُعَوَّضٍ وَاحِدٍ. ③

ترجمہ: ایک معوض کے دو عوض جمع نہیں ہو سکتے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک ہی معوض کے بدلے دو عوض کا اجتماع نہیں ہوتا یعنی ایسا درست نہیں ہے کہ معوض ایک ہو اور عوض دو ہوں۔

① الہدایہ: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۲، ط: رحمانیہ

② وَأَمَّا الثَّانِي فَالْمَرْأَةُ صَغِيرَةٌ لَا يَسْتَمْتَعُ بِهَا لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الْإِحْتِبَاسِ مَا يَكُونُ وَ سِيْلَةً اِلَى الْمَقْصُوْدِ مِنَ النِّكَاحِ وَأَنَّهُ مُمْتَنِعٌ بِسَبَبٍ مِنْهَا فَصَارَ كَالْعَدَمِ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۴ ص ۵، ط: مطبعة المجلس القاهرة

③ الہدایہ: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۲، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک نفقہ احتباس کا بدلہ ہے نہ کہ ملک نکاح کا عوض، کیونکہ ملک نکاح کا عوض مہر ہے، اب اگر نفقہ بھی ملکیت کا عوض ہو جائے تو اس صورت میں ایک معوض یعنی ملکیت کے دو معوض یعنی مہر اور نفقہ لازم آئے گا، اور ایک معوض کے دو معوض نہیں ہو سکتے، لہذا نفقہ ملکیت کا عوض نہ ہوگا بلکہ احتباس کا بدلہ ہوگا۔ ①

(۱۲۰) إِنَّ النِّفْقَةَ صَلَۃٌ وَلَيْسَتْ بِعَوَضٍ عِنْدَنَا. ①

ترجمہ: ہمارے ہاں نفقہ عطیہ ہے عوض نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بیوی کا نان نفقہ یہ ایک صلہ یعنی عطیہ واحسان ہے، یہ ہمارے نزدیک عوض نہیں ہے، یعنی جب تک قاضی مقرر نہ کرے یا آپس میں میاں بیوی ایک مقدار پر مصالحت نہ کریں اس وقت تک یہ مؤکد نہیں ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک مدت گزر گئی جس میں شوہر نے بیوی کو نفقہ نہیں دیا اور بیوی نے اس گزشتہ مدت کے نفقہ کا مطالبہ کیا تو اس کے لئے کچھ بھی نہیں ہوگا، البتہ اگر قاضی نے اس کے لئے نفقہ مقرر کیا تھا یا میاں بیوی نے آپس میں ایک مقدار نفقہ پر صلح کر لی تھی تو اس صورت میں شوہر پر گزری ہوئی مدت کا نفقہ واجب ہوگا، کیونکہ نفقہ عطیہ ہے جب تک قاضی مقرر نہ کرے یا آپس میں زوجین مصالحت نہ کریں اس وقت واجب نہیں ہوتا۔ اس لئے کہ ہمارے یہاں نفقہ عوض نہیں ہے کہ ذمہ میں لازم ہو بلکہ یہ تو عطیہ ہے جو ذمہ میں لازم نہیں ہوتا، البتہ اس کے حتمی ثبوت اور استحکام کے لئے قضائے قاضی اور مصالحت بین الزوجین

① (قَوْلُهُ وَصَغِيرَةٌ لَا تُؤْطَأُ) أَيْ لَا نَفَقَةٌ لِلصَّغِيرَةِ إِذَا كَانَتْ لَا تُطِيقُ الْجَمَاعَ، لِأَنَّ امْتِنَاعَ الْإِسْتِمْتَاعِ لِمَعْنَى فِيهَا وَالْإِحْتِبَاسُ الْمَوْجِبُ هُوَ الَّذِي يَكُونُ وَسِيلَةً إِلَى الْمَقْصُودِ الْمُسْتَحَقِّ بِالنِّكَاحِ وَلَمْ يَوْجَدْ بِخِلَافِ الْمَرِيضَةِ كَمَا سَيَأْتِي، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَهَا النِّفْقَةُ، لِأَنَّهَا عَوَضٌ عَنِ الْمِلْكِ عِنْدَهُ كَمَا فِي الْمَمْلُوكَةِ بِمِلْكِ الْيَمِينِ وَلَنَا أَنَّ الْمَهْرَ عَوَضٌ عَنِ الْمِلْكِ وَلَا يَجْتَمِعُ الْعَوَضَانِ عَنْ مُعَوِّضٍ وَاحِدٍ فَلَهَا الْمَهْرُ دُونَ النِّفْقَةِ.

البحر الرائق: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۴ ص ۱۹۶، ط: دار الكتاب الإسلامی

① الهدایة: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۴، ط: رحمانیہ

کی ضرورت ہوگی، بدون قضاء و مصالحت یہ نفقہ مستحکم نہیں ہوگا، چونکہ ہمارے یہاں نفقہ عطیہ ہے اور عطیات میں زور زبردستی نہیں چلتی۔ ❶

(۱۲۱) الصَّلَاتُ تَسْقُطُ بِالْمَوْتِ ❷

ترجمہ: موت کی وجہ سے عطیات ساقط ہو جاتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی صلوات ہیں یعنی کسی کو بلا عوض کسی عین کا مالک بنانا جیسے عطیہ، ہبہ وغیرہ یہ موت سے ساقط ہو جاتے ہیں، ان کا قرض وغیرہ واجب نہیں ہوتا۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی کے لئے نفقہ مقرر کیا تھا اور چند مہینے گزر گئے جن میں شوہر نے خرچہ نہیں دیا تھا کہ میاں بیوی میں سے کوئی مر گیا تو نفقہ ساقط ہو جائے گا، کیونکہ نفقہ صلہ اور عطیہ ہے اور عطیات موت کی وجہ سے ساقط ہو جاتے ہیں، لہذا نفقہ بھی موت کی وجہ سے ساقط ہو جائے گا، جیسے اگر کسی نے کسی کو کوئی چیز ہبہ کی اور موہوب لہ کے قبضہ کرنے سے پہلے اس کا یاواہب کا انتقال ہو جائے تو دونوں صورتوں میں ہبہ ساقط ہو جاتا ہے، اس لئے کہ یہ عطیات میں سے ہے اور تمام عطیات موت سے ساقط ہو جاتے ہیں۔ ❸

❶ (قَوْلُهُ وَإِذَا مَضَتْ مُدَّةٌ لَمْ يُنْفَقْ عَلَيْهَا الزَّوْجُ فِيهَا وَطَالَ بَتُّهُ بِذَلِكَ فَلَا شَيْءَ لَهَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْقَاضِي فَرَضَ لَهَا النِّفْقَةَ أَوْ صَالَحَ الزَّوْجَ عَلَى مِقْدَارِهَا فَيَقْضَى لَهَا بِنِفْقَةٍ مَا مَضَى)، لِأَنَّ النِّفْقَةَ صَلَّةٌ وَلَيْسَتْ بِعَوَضٍ عِنْدَنَا فَلَا يَسْتَحْكُمُ الزَّوْجُ فِيهَا إِلَّا بِالْقَضَاءِ أَمَّا إِذَا فَرَضَ الْقَاضِي لَهَا النِّفْقَةَ فَلَمْ يُنْفَقْ عَلَيْهَا حَتَّى مَضَتْ مُدَّةٌ كَانَ لَهَا الْمُطَالَبَةُ بِذَلِكَ، لِأَنَّهَا تَصِيرُ ذِيْنًا فِي ذِمَّتِهِ وَكَذَا إِذَا فَرَضَهَا الزَّوْجُ عَلَى نَفْسِهِ بِاصْطِلَاحِهَا، لِأَنَّ فَرَضَهُ أَكْثَرُ مِنْ فَرَضِ الْحَاكِمِ، لِأَنَّ وَلَايَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَقْوَى مِنْ وَلَايَةِ الْقَاضِي عَلَيْهِ .

الجوهرۃ النيرة: کتاب النفقات، ج ۲ ص ۸۷، ط: المطبعة الخيرية

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۴، ط: رحمانیہ

❸ (قَوْلُهُ وَبِمَوْتِ أَحَدِهِمَا تَسْقُطُ الْمَقْضِيَّةُ) أَيُّ بِمَوْتِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ تَسْقُطُ النِّفْقَةُ الْمَقْضِيَّةُ بِهَا، لِأَنَّ النِّفْقَةَ صَلَّةً وَالصَّلَاتُ تَسْقُطُ بِالْمَوْتِ كَالْهَبَةِ وَالذَّيَّةِ وَالْجَزِيَّةِ.

البحر الرائق: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۴ ص ۲۰۵، ط: دار الكتاب الإسلامی

(۱۲۲) لَا رُجُوعَ فِي الصَّلَاتِ بَعْدَ الْمَوْتِ ①

ترجمہ: عطیات میں موت کے بعد رجوع نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنے بھی عطیات ہیں ان میں واہب کے مرنے کے بعد واہب کے ورثاء کے لئے موہوب لہ سے رجوع کرنا درست نہیں ہے، کیونکہ قبضہ کرنے سے اور موت سے حکم انتہاء کو پہنچ چکا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شوہر نے اپنی بیوی کو پہلے سے ایک سال کا خرچہ دیدیا پھر شوہر کا انتقال ہو گیا، تو شیخین رحمہما اللہ کے نزدیک اب اس عورت سے وہ خرچہ واپس نہیں لیا جائے گا، کیونکہ نفقہ عطیہ اور صلہ ہے اور عطیات میں موت کے بعد رجوع کرنا درست نہیں ہے، لہذا نفقہ میں بھی موت کے بعد رجوع درست نہ ہوگا، عطیات قبضہ کرنے سے مکمل ہو جاتے ہیں، صورت مسئلہ میں قبضہ بھی موجود ہے اور شوہر کی موت بھی متحقق ہے اس لئے شوہر کی جانب سے دیا گیا نفقہ اپنے تمام لوازمات کے ساتھ مکمل ہو گیا، اب اس میں رجوع نہیں ہو سکتا، جیسے ہبہ قبضہ اور موت سے مکمل ہو جاتا ہے پھر اس میں کوئی رد و بدل نہیں ہو سکتا۔ ②

(۱۲۳) لَا يُبَاعُ مَالُ الْغَائِبِ بِالْإِتِّفَاقِ ③

ترجمہ: غائب کا مال بالاتفاق نہیں بیچا جاسکتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی غائب ہو تو اس کی عدم موجودگی میں اس کا

① الہدایۃ: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۴، ط: ترجمانیہ

② (وإن أسلفها) الزوج (نفقة) جميع (السنة ثم مات) هو أو هي (لم يسترجع) بالبناء للمجهول (منها) أي النفقة المسلفة (شيء) لأنها صلة وقد اتصل بها القبض، ولا رجوع في الصلوات بعد الموت، لانتفاء حكمها كما في الهبة. وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف (وقال محمد: يحتسب لها نفقة ما مضى، وما بقى) يسترد (للزوج) قال في زاد الفقهاء والتحفة: الصحيح قولهما، وفي فتح القدير: الفتوى على قولهما.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب النفقات، ج ۳ ص ۹۸، ط: المكتبة العلمية

③ الہدایۃ: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۴۵، ط: ترجمانیہ

مال نہیں بیچا جائے گا، اس لئے کہ اس میں غائب کا نقصان ہے اور اس میں غائب کے مال میں تصرف کرنا ہے جو درست نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک آدمی غائب تھا اور دوسرے آدمی کے پاس اس کا مال تھا اور دوسرا آدمی اس کے اس مال کا اور عورت کے اس کی بیوی ہونے کا اور بچوں کا اقرار بھی کرتا ہو، تو اس صورت میں قاضی اس غائب شخص کے مال میں سے اس کے بیوی بچوں اور والدین کا نفقہ مقرر کرے گا، اسی طرح اگر قاضی کو خود معلوم ہو کہ فلاں غائب شخص کا مال فلاں کے پاس ہے تو بھی قاضی اس کی بیوی بچوں کا نفقہ مقرر کرے گا، لیکن قاضی اس کا فیصلہ اُس وقت کرے گا جب وہ مال عورت کے حق کی جنس کا ہو، یعنی وہ روپے پیسے ہوں یا غلہ ہو یا اس کے پہننے کے لائق کپڑے ہوں، لیکن اگر وہ مال حق زوجہ کی جنس سے نہیں ہے اور اُسے فروخت کئے بغیر نفقہ کا تقرر ممکن نہ ہو تو پھر اس کا مال نہیں بیچا جائے گا، اس لئے کہ اصول ہے کہ غائب کا مال اُس کی عدم موجودگی میں فروخت نہیں کیا جاسکتا، جب حاضر اور موجود شخص کا مال بیچنا جائز نہیں ہے تو غائب کا کیسے جائز ہوگا، یہ اصول امام صاحب اور صاحبین سب کے ہاں متفق ہے کہ غائب کا فروخت نہیں کیا جائے گا۔ ❶

(۱۲۴) وَالْقَضَاءُ عَلَى الْغَائِبِ لَا يَجُوزُ. ❷

ترجمہ: غائب کے متعلق فیصلہ جائز نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ غائب کے خلاف فیصلہ کرنا جائز نہیں ہے کیونکہ اس میں غائب کا نقصان ہے، فیصلہ کے لئے ضروری ہے کہ وہ شخص حاضر ہو۔

❶ إِذَا كَانَ الْمَالُ مِنْ جَنْسِ حَقِّهَا ذَرَاهِمَ أَوْ ذَنَانِيرَ أَوْ تَبْرًا أَوْ طَعَامًا أَوْ كِسْوَةً مِنْ جَنْسِ حَقِّهَا أَمَّا إِذَا كَانَ مِنْ خِلَافِ جَنْسِ حَقِّهَا لَا تُفَرَضُ النَّفَقَةُ فِيهِ، لِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى الْبَيْعِ وَلَا يُبَاعُ مَالُ الْغَائِبِ بِالِاتِّفَاقِ، أَمَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ فَلِأَنَّهُ لَا يُبَاعُ عَلَى الْحَاضِرِ فَكَذَا عَلَى الْغَائِبِ، وَأَمَّا عِنْدَهُمَا فَلِأَنَّهُ إِنْ كَانَ يَقْضَى عَلَى الْحَاضِرِ، لِأَنَّهُ يَعْرِفُ امْتِنَاعَهُ لَا يَقْضَى عَلَى الْغَائِبِ، لِأَنَّهُ لَا يَعْرِفُ امْتِنَاعَهُ.

البحر الرائق: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۴ ص ۲۱۳، ط: دار الكتاب الإسلامی

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۲ ص ۴۲۶، ط: رحمانیہ

(١٢٥) إِنَّ أَخَذَ الْأُجْرَةَ عَلَى الْفِعْلِ الْوَاجِبِ لَا يَجُوزُ. (٢)

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس شخص پر کوئی کام کرنا واجب ہو اس کے لئے اس پر اجرت لینا جائز نہیں ہے، کیونکہ جب اس پر وہ کام شرعاً واجب ہے اور اس پر اگر اجرت لے گا تو اس کا استعمال اس کے لئے ناجائز ہوگا۔

تبين الحقائق: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ٣ ص ٦٠، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

٢ الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج ٢ ص ٢٢٤، ط: زحمانية

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ شوہر نے اپنی بیوی یا معتدہ کو اجرت پر لیا تا کہ وہ اس کے بچے کو دودھ پلائے، تو اس عورت کے لئے یہ اجرت لینا جائز نہیں ہے، کیونکہ اس عورت پر اپنے بچے کو دودھ پلانا دینا واجب ہے، ”لِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ“ یہاں خبر بمعنی امر کے ہے، تو ماں پر دینا دودھ پلانا لازم ہے، اب اگر وہ اس فعل واجب پر اجرت لے تو یہ درست نہیں ہے، لہذا اس عورت کے لئے دودھ پلانے کی اجرت لینا جائز نہ ہوگا۔ ❶

(۱۲۶) إِنَّ نَفَقَةَ الْإِنْسَانِ فِي مَالِ نَفْسِهِ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا. ❷

ترجمہ: انسان کا نفقہ اس کے ذاتی مال سے ہوتا ہے چاہے وہ چھوٹا ہو یا بڑا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ انسان کا خرچہ اس کے اپنے مال سے ہوگا یعنی اگر انسان کے پاس مال موجود ہے تو اس پر خرچہ بھی اسی کے ذاتی مال سے کیا جائے گا کسی اور پر اس کا نفقہ واجب نہ ہوگا چاہے وہ چھوٹا ہو یا بڑا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ باپ پر صغیر اولاد کا نفقہ واجب ہے، مگر یہ اس صورت میں ہے جب صغیر کی ملکیت میں مال نہ ہو، اگر صغیر کو میراث یا ہبہ وغیرہ میں مال ملا ہو اور وہ اس کا اپنی ذاتی ہو تو اس صورت میں اس کا نفقہ اسی کے مال سے واجب ہوگا، کیونکہ اصل یہ ہے کہ انسان کا خرچہ اس کے اپنے مال سے کیا جائے گا، لہذا جب صغیر کے پاس مال ہے تو

❶ (وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا) أُمُّ الْأُمِّ (وَالْحَالُ) (هِيَ زَوْجَتُهُ) غَيْرُ مُطَلَّقَةٍ (أَوْ مُعْتَدَتُهُ مِنْ) طَلَاقٍ (رَجْعِيٍّ لِتَرْضِعَ وَلَدَهَا لَا يَجُوزُ) إِلَّا اسْتِجَارُ وَلَمْ تَسْتَحِقَّ الْأَجْرَةَ، لِأَنَّ الْإِرْضَاعَ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهَا دِيَانَةً بِقَوْلِهِ تَعَالَى (وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ) وَهُوَ أَمْرٌ بِصِغَةِ الْخَبَرِ وَهُوَ أَكْثَرُ وَاسْتِجَارُ الشَّخْصِ لِأَمْرٍ مُسْتَحَقٍّ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ وَإِنَّمَا لَا تُجْبَرُ عَلَيْهِ لِاحْتِمَالِ عَجْزِهَا فَعُذِرَتْ فَإِذَا أَقْدَمَتْ عَلَيْهِ ظَهَرَ قُدْرَتُهَا فَلَا تُعْذَرُ.

مجمع الأنهر فی شرح ملتقى الأبحر: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۱ ص ۴۹۷، ط: دار

إحياء التراث العربی

❷ الهدایة: کتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج ۲ ص ۴۳۸، ط: رحمانیہ

(١٢٤) إِنَّ النِّفْقَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِرْثِ بِالنِّصِّ. ٢

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نص سے یہ بات ثابت ہے کہ نفقہ کا تعلق ارث سے ہے یعنی جو وراثت کا مستحق ہوگا وہ نفقہ کا بھی مستحق ہوگا اور جو وراثت کا مستحق نہیں وہ نفقہ کا بھی مستحق نہیں ہوگا۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ نصرانی آدمی پر مسلمان بھائی کا نفقہ واجب نہیں ہے اور اسی طرح مسلمان پر نصرانی بھائی کا نفقہ بھی واجب نہیں ہے، ”لِقَوْلِهِ تَعَالَى: وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ“ سے نفقہ کو میراث کے ساتھ متعلق کر کے یہ اشارہ دیا گیا ہے کہ جن دو لوگوں میں میراث جاری ہوتی ہے ان میں نفقہ بھی ایک دوسرے پر واجب ہوتا ہے، چونکہ مسلمان اور نصرانی کے درمیان میراث جاری نہیں ہوتی، یعنی نصرانی مسلمان کی وراثت کا اور مسلمان نصرانی کی وراثت کا مستحق نہیں ہے، اور جو وراثت کا مستحق نہ ہو وہ نفقہ کا بھی مستحق نہیں ہوگا، لہذا مسلمان پر نصرانی کا اور نصرانی پر مسلمان بھائی کا نفقہ بھی واجب نہ ہوگا۔ ۳

① (فالأصل أن نفقة الإنسان في مال نفسه صغيرا كان أو كبيرا) وذلك لأن أحد الأمرين ليس في إيجاب النفقة على صاحبه، أولى من إيجاب نفقه صاحبه عليه، والفرق بين نفقة الصغير والزوجة بحيث لا تجب نفقة الصغير على الأب، إذا كان الصغير غنياً بأى مال كان، وتجب نفقة الزوجة على الزوج وإن كانت الزوجة غنية، إذ نفقة الصغير واجبة للحاجة، فإذا انعدمت الحاجة، فلا تجب، كنفقة الخادم، ونفقة للزوجة بإزاء التمكين من الاستمتاع، فكان طريقه البذل والمعادلة، والبذل يوجد وإن وجد الغنى.

البنية: كتاب الطلاق، باب النفقة، ج ٥ ص ٦٩٨، ط: دار الكتب العلمية

② الهداية: كتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج ٢ ص ٢٢٩، ط: رحمانية

﴿قَوْلُهُ وَلَا تَجِبُ نَفَقَةٌ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ إِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَالْأَبْوَيْنِ وَالْأَجْدَادِ وَالْجَدَّاتِ وَالْوَلَدِ وَوَلَدِ الْوَلَدِ﴾ وَلَا تَجِبُ عَلَى النَّصْرَانِيِّ نَفَقَةٌ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ وَلَا عَلَى الْمُسْلِمِ نَفَقَةٌ أَخِيهِ النَّصْرَانِيِّ، لِأَنَّ النِّفَقَةَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْإِرْثِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ).

الجوهرة النيرة: كتاب النفقات، ج ٢ ص ٩٢، ط: المطبعة الخيرية

(۱۲۸) اِنَّ الْقَادِرَ عَلٰی الْكَسْبِ غَنٰی بِكَسْبِهِ ❶

ترجمہ: کمائی پر قادر شخص اپنی کمائی کے سبب مالدار ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی کمانے پر قادر ہو یعنی تندرست ہو اور آلات کسب بھی ہو اور مزدوری اور کمائی کی صلاحیت اور استعداد موجود ہو تو یہ شخص مالدار شمار ہوگا، اور اس کا نفقہ کسی پر لازم نہیں ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ آدمی پر اس کے ذی رحم محرم کے لئے نفقہ ہوگا جبکہ وہ صغیر ہو، یا فقیر ہو، یا بالغ ہو لیکن اپانج ہو، یا ناپینا ہو بہر حال ایسا عذر جس کی وجہ سے وہ کسب پر قادر نہ ہو تو اس کا نفقہ لازم ہوگا، کیونکہ ان کے حق میں عذر متحقق ہو گیا ہے، اور اگر ایسے اعذار نہ ہوں بلکہ وہ کمانے پر قادر ہو تو اس صورت میں اس کا نفقہ واجب نہ ہوگا، کیونکہ قادر علی الکسب مالدار شمار ہوتا ہے اور مالدار کے لئے نفقہ واجب نہیں ہوتا ہے۔ ❷

(۱۲۹) اَلْغُرْمُ بِالْغَنَمِ ❸

ترجمہ: تاوان بقدر نفع واجب ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو شخص جتنا نفع حاصل کرتا ہے اس پر تاوان بھی نفع کے بقدر ہوتا ہے، مثلاً اگر نفع ایک تہائی ملتا ہے تو اس پر تاوان بھی ایک تہائی واجب ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ذی رحم محرم کو اسی مقدار میں نفقہ ملے گا جس مقدار میں اُسے میراث ملتی ہے، کیونکہ قرآن کریم میں ”وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ“ کے فرمان سے یہ بتلادیا گیا ہے کہ نفقہ بقدر میراث ہوگا، اس لئے کہ تاوان اس حساب سے واجب ہوتا ہے جس حساب سے آدمی نفع اٹھائے، لہذا موروث کو جو مقدار میراث میں ملے گی اسی مقدار میں

❶ الہدایۃ: کتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج ۲ ص ۴۴۹، ط: رحمانیہ

❷ (وعلى الوارث ذی الرحم المحرم مثل ذلک) ثم لا بد من الحاجة والصغر والأنوثة،

والزمانة والعمی أمارۃ الحاجة لنحقق العجز، فإن القادر علی الکسب غنی بکسبه.

اللباب فی شرح الکتاب: کتاب الحضانة، ج ۳ ص ۱۰۵، ط: المكتبة العلمیة

❸ الہدایۃ: کتاب الطلاق، باب النفقة، فصل، ج ۲ ص ۴۴۹، ط: رحمانیہ

خرج کرنا اور نفقہ دینا بھی مالدار پر واجب ہوگا، اس لئے کہ تاوان بقدر نفع واجب ہوتا ہے۔ ①

کتاب العتاق

(۱۳۰) إِنْ اللَّفْظُ يَصْلُحُ مَجَازًا عَمَّا هُوَ دُونَ حَقِيقَتِهِ لَا عَمَّا هُوَ فَوْقَهُ. ②

ترجمہ: لفظ اپنی حقیقت سے کم تر کے لئے تو مجاز بن سکتا ہے لیکن اپنے سے بلند کے لئے مجاز نہیں بن سکتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہر اس لفظ سے معنی مجازی مراد لینا درست ہوگا جو اپنے معنی حقیقی سے ادنیٰ ہو، تو اعلیٰ بول کر ادنیٰ مراد لینا درست ہے، نہ کہ ادنیٰ بول کر اعلیٰ، مثلاً زید بول کر اسد مراد لینا درست ہے نہ کہ اسد بول کر زید، کیونکہ شجاع کا معنی اسد میں زیادہ پایا جاتا ہے اور زید میں کم پایا جاتا ہے، لہذا اعلیٰ بول کر ادنیٰ مراد لینا درست ہے نہ کہ ادنیٰ بول کر اعلیٰ مراد لینا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ لفظ اپنی حقیقت سے کم تر کے لئے تو مجاز بن سکتا ہے لیکن برتر کے لئے مجاز نہیں بن سکتا، لہذا ”أنت طالق“ کے ذریعے مجازاً ”أنت حرة“ مراد نہیں لیا جاسکتا، تاہم اس کے برعکس جائز ہے، یعنی ”أنت حرة“ کہہ کر مجازاً ”أنت طالق“ مراد لیا جاسکتا ہے، اس لئے کہ اصول ہے کہ لفظ اپنے سے کم تر کے لئے مجاز بن سکتا ہے۔ ③

① (لأن التنصيص على الوارث تنبيه على اعتبار المقدار) أى لأن التنصيص عليه بقوله تعالى (وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ) تنبيه على أن الشارع نبه على مقدار ذلك، لأنه رتب الحكم على المشتق، فيكون المشتق منه هو العلة، فيثبت الحكم بقدر (المنصوص) عليه. وعلى هذا لو أوصى لورثة فلان، وله بنون وبنات، فكانت الوصية لهم على قدر الميراث. (ولأن الغرم بالغنم) بضم الغين المعجمة فيهما، أى الغرم الذى هو الإنفاق فى مقابلة الغنم الذى هو الميراث.

البنایة: کتاب الطلاق، باب النفقة، ج ۵ ص ۷۰۵، ط: دار الکتب العلمیة

② الهدایة: کتاب العتاق، ج ۲ ص ۴۵۵، ط: رحمانیہ

③ وَلَنَا أَنَّ مِلْكَ الْيَمِينِ فَوْقَ مِلْكِ النِّكَاحِ فَكَانَ إِسْقَاطُهُ أَقْوَى وَاللَّفْظُ يَصْلُحُ مَجَازًا عَمَّا هُوَ دُونَ حَقِيقَتِهِ لَا عَمَّا فَوْقَهُ فَلِهَذَا امْتَنَعَ فِي الْمُتَنَازَعِ فِيهِ وَاتَّسَعَ فِي عَكْسِهِ.

مجمع الأنهر: کتاب الإعتاق، ج ۱ ص ۵۰۹، ط: دار إحياء التراث العربی

(۱۳۱) اَلْاِسْتِثْنَاءُ مِنَ النَّفْيِ اِثْبَاتٌ عَلٰی وَجْهِ التَّكْيِیْدِ. ①

ترجمہ: نفی سے استثناء کرنا تاکید کی طور پر اثبات ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ نفی سے استثناء تاکید کی طور پر اثبات کا فائدہ دیتا ہے، یعنی اِلَّا سے پہلے اگر نفی ہو تو اِلَّا کے بعد اثبات ہوگا اور اگر اِلَّا سے پہلے اثبات ہو تو اِلَّا کے بعد کلام منفی ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے اپنے غلام سے یہ کہا کہ ”مَا اَنْتَ اِلَّا حُرٌّ“ تو اس صورت میں غلام آزاد ہو جائے گا، کیونکہ نفی کے بعد جو اثبات ہوتا ہے اس میں تاکید ہوتی ہے، جیسے ”لَا اِلٰهَ اِلَّا اللّٰهُ“ میں نفی کے بعد اثبات مؤکد ہے اور معنی ہے کہ اللہ کے علاوہ کوئی بھی معبود نہیں ہے، اس طرح ”مَا اَنْتَ اِلَّا حُرٌّ“ کا معنی ہوگا کہ تم تو آزاد ہی ہو اور ظاہر ہے جب ”اَنْتَ حُرٌّ“ کہنے سے غلام آزاد ہو جاتا ہے تو نفی سے استثناء کر کے تاکید کی جملہ کے ساتھ تو بطریق اولی آزاد ہوگا۔ ②

باب العبد يعتق بعضه

(۱۳۲) اِنْ التَّصَرُّفُ يَفْتَصِرُ عَلٰی مَوْضِعِ الْاِضَافَةِ. ③

ترجمہ: تصرف موضع اضافت تک محدود رہتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ متکلم کا تصرف اس جگہ تک محدود رہے گا جہاں تک متکلم منسوب کرے۔ تصرف وہیں تک منحصر رہتا ہے جہاں تک اس کا نفاذ اور اس کی نسبت ہو۔ موضع اضافت کے علاوہ آگے کی طرف اسی وقت متعدی ہوتا ہے جہاں منسوب اور مملوک یعنی ملکیت کی تجزی نہ ہو سکے۔

① الہدایہ: کتاب العتاق، ج ۲ ص ۴۵۵، ط: رحمانیہ

② (قَوْلُهُ: وَعَتَقَ بِمَا اَنْتَ اِلَّا حُرٌّ) لِأَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ مِنَ النَّفْيِ اِثْبَاتٌ عَلٰی وَجْهِ التَّكْيِیْدِ كَمَا فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ.

البحر الرائق: کتاب العتق، ج ۴ ص ۲۴۷، ط: دار الکتاب الإسلامی

③ الہدایہ: کتاب العتاق، باب العبد يعتق بعضه، ج ۲ ص ۴۵۷، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آقا نے اپنے بعض غلام کو آزاد کر دیا تو اتنی مقدار میں آزاد ہو جائے گا اور باقی آدھے کی جتنی قیمت ہے غلام کسب کر کے آقا کو دے گا، کیونکہ آقا نے غلام کے بعض کی طرف آزادی کی نسبت کی ہے اور تصرف اضافت کی جگہ پر منحصر ہوتا ہے، لہذا یہاں بھی بعض میں آقا کا تصرف منحصر ہوگا یعنی بعض حصہ مفت آزاد ہو جائے گا اور باقی حصے میں محنت کر کے اس کی قیمت آقا کو دے گا۔ کوئی بھی انسان اپنی ملکیت میں تصرف کر سکتا ہے، غلام آقا کی ملک میں ہے، اور انسان کی ملکیت میں تجزی ممکن ہے کہ انسان بعض چیز کا مالک ہو اور بعض کا نہ ہو، تو مولا اپنی جتنی ملکیت کو ختم کرے گا اتنی ہی ملکیت ختم ہوگی، انسان کا تصرف وہیں تک منحصر رہتا ہے جہاں تک اس کا نفاذ اور اس کی نسبت ہو۔ جس طرح مولا اپنے نصف غلام کو بیچ سکتا ہے، بیہ کر سکتا ہے، اسی طرح وہ آزاد بھی کر سکتا ہے، تو گویا کہ مولا کو اپنی ملک میں ہر طرح کا اختیار ہے، پس وہ جو بھی تصرف کرے گا وہ موضع تصرف تک محدود رہے گا۔ ❶

(۱۳۳) إِنَّ يَسَارَ الْمُعْتَقِ لَا يَمْنَعُ سَعَايَةَ الْعَبْدِ عِنْدَهُ. ❷

ترجمہ: معتق کا خوشحال ہونا امام ابوحنیفہ کے یہاں اس کے کسب سے مانع نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک مشترک غلام کے ایک

❶ فَصْلٌ (وَمَنْ أَعْتَقَ بَعْضَ عَبْدِهِ عَتَقَ وَسَعَىٰ فِي بَقِيَّةِ قِيَمَتِهِ لِمَوْلَاهُ) وَقَالَا: يَعْتِقُ كُلَّهُ لِأَنَّ الْإِعْتَاقَ لَا يَتَجَزَّأُ عِنْدَهُمَا، فِإِضَافَةُ الْعَتَقِ إِلَىٰ بَعْضِهِ كِإِضَافَتِهِ إِلَىٰ كُلِّهِ كَمَا فِي الطَّلَاقِ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ يَتَجَزَّأُ فَيَقْتَصِرُ عَلَىٰ مَا أَعْتَقَ..... وَلِأَنَّ الْإِعْتَاقَ إِزَالَةُ مِلْكِهِ، وَالْمُتَصَرِّفُ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُ فِيمَا يَدْخُلُ تَحْتَ وَلَايَتِهِ وَهُوَ إِزَالَةُ مِلْكِهِ فَيَقْدَرُ بِهِ. وَالْأَصْلُ أَنَّ التَّصَرُّفَ يَقْتَصِرُ عَلَىٰ مَوْضِعِ الْإِضَافَةِ وَالتَّعْدِي فِي الطَّلَاقِ وَالْقَصَاصِ لِعَدَمِ التَّجَزُّؤِ، أَمَّا الْمِلْكُ فَلِأَنَّهُ مُتَجَزَّءٌ كَمَا فِي الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ، وَيُسَمَّىٰ إِعْتَاقًا مَجَازًا.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب العتق، ج ۴ ص ۲۳، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهدایة: کتاب العتاق، باب العبد یعتق بعضه، ج ۲ ص ۴۵۸، ط: رحمانیہ

مولا کا مالدار ہونا غلام کی سعی کرنے کے لئے مانع نہیں ہے، یعنی اگرچہ آقا مالدار ہو لیکن پھر بھی غلام سعی کر کے دوسرے آقا کو اس حصے کی قیمت ادا کرے گا پھر آزاد ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر آقا نے اپنے غلام کے بعض حصے کو آزاد کر دیا تو اتنی مقدار میں غلام مفت آزاد ہو جائے گا اور امام صاحب کے نزدیک باقی حصے کی بقدر سعی کر کے قیمت ادا کرے گا، کیونکہ معتق کی مالداری غلام کی سعی کو نہیں روکتی، لہذا البقیہ حصہ کی آزادی کے لئے غلام سعی کرے گا، آزاد کرنے والا مالدار ہو یا تنگدست، اس لئے کہ معتق مجرم نہیں ہے کہ اس پر بقیہ حصہ کا ضمان ڈالا جائے، کیونکہ اس نے جو بھی تصرف کیا ہے وہ اپنی ملکیت میں کیا ہے، اور انسان اپنی ملکیت میں ہر قسم کا تصرف کر سکتا ہے، اس لئے شریک ثانی کو غلام سے کمائی کرانے کا پورا حق ہے۔ ❶

(۱۳۴) إِنَّ مَالِيَّةً أُمَّ الْوَلَدِ غَيْرُ مُتَقَوِّمٍ عِنْدَهُ. ❷

ترجمہ: امام ابو حنیفہ کے نزدیک ام ولد کی مالیت متقوم نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ امام صاحب کے نزدیک ام ولد مال متقوم نہیں ہے، لہذا جس طرح مال غیر متقوم کو ہلاک کرنے کی صورت میں ضمان واجب نہیں ہوتا، تو اسی طرح ام ولد کو بھی ہلاک یعنی بصورت عتق کے ضمان نہیں آئے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ام ولد دو آدمیوں کے درمیان مشترک ہو پھر ایک شریک نے اس کو آزاد کر دیا جبکہ یہ مالدار تھا، تو امام صاحب کے نزدیک اس پر ضمان نہیں ہے کیونکہ ام ولد غیر متقوم ہے اسے فروخت نہیں کیا جاسکتا، مولا کی وفات کے بعد اس کے

❶ (وَلَا يَرْجِعُ الْمُعْتَقُ عَلَى الْعَبْدِ لَوْ ضَمِنَ وَالْوَلَاءُ لَهُ) أَيُّ الْمُعْتَقِ (فِي الْحَالَيْنِ) وَمَبْنَى هَذَا الْخِلَافِ عَلَى أَصْلَيْنِ أَحَدُهُمَا تَجَزُّؤُ الْإِعْتَاقِ وَعَدَمُهُ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ وَالثَّانِي أَنَّ يَسَارَ الْمُعْتَقِ لَا يَمْنَعُ اسْتِسْعَاءَ الْعَبْدِ عِنْدَهُ وَيَمْنَعُ عِنْدَهُمَا.

مجمع الأنهر: كتاب الإعتاق، باب عتق البعض، ج ۱ ص ۵۱، ط: دار إحياء التراث العربی

❷ الهدایة: كتاب العتاق، باب العبد يعتق بعضه، ج ۲ ص ۴۶۲، ط: رحمانیہ

کسی قرض خواہ اور وارث کے لئے کمائی نہیں کر سکتی۔ مال غیر متقوم کو ہلاک کرنے پر ضمان نہیں آتا، لہذا اُم ولد کو بھی آزاد کرنے پر ضمان نہیں آئے گا۔ ❶

❶ (وقالا یضمن نصف قیمتہا، لأن مالیه أم الولد غیر متقومة عنده) أى عند أبی حنیفہ (ومتقومة عندهما) وهذا هو الأصل فی المسألة وقول سائر الفقهاء کقولہما (وعلى هذا الأصل تبتنی عدة من المسائل التي أوردناها فی "کفاية المنتهى") و"کفاية المنتهى" اليوم مفقود، ولكن المسائل التي تبتنی على الأصل مشهورة مذكورة فی الكتب، منها إذا مات أحدهما لا تسعى للآخر عنده، وعندهما تسعى، ومنها إذا ولدت بعد ذلك فادعاه أحدهما یثبت نسبه منه وعتق، ولا یضمن من قیمتہ شیئاً لشریکة عنده، وعندهما یضمن لشریکة نصف قیمتہ إن کان موسراً أو يسعى الولد فی النصف إذا کان معسراً، ومنها لو غصبه غاصب فماتت فی یدہ لا یضمنها عنده ویضمنها عندهما. وفی کوفی الرقات یضمن عنده فی الغصب كما یضمن بالصبی الحر، حتی لو قربها إلى سبع فافترسها یضمن، لأنه ضمان جنایة لا ضمان غصب، ویضمن بالقتل بالاتفاق، لأنه ضمان جنایة. ومنها أنه لو باعها وسلمها فماتت فی ید المشتري لم یضمن عنده، وعندهما یضمن، ومنها أن الأمة الحبلی إذا بیعت فولدت لأقل من ستة أشهر ثم ماتت الأم عند المشتري فادعی البائع الولد یصلح، وعليه أن یرد جمیع الثمن عنده، وعندهما یحبس ما یخصه من الثمن.

البنایة: کتاب العتاق، باب العبد یعتق بعضه، ج ۶ ص ۵۶، ط: دار الكتب العلمیة

کتاب الایمان

باب الیمین فی الخروج والإتیان والركوب وغير ذلك

(۱۳۵) إِنَّ فِعْلَ الْمَأْمُورِ مُضَافٌ إِلَى الْأَمْرِ. ❶

ترجمہ: مامور کا فعل آمر کی طرف منسوب ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ مامور جو کام بھی سرانجام دیتا ہے حکماً وہ آمر کی طرف منسوب ہوتا ہے، یعنی حکم کے اعتبار سے مامور کا فعل ایسا ہے گویا کہ آمر نے خود یہ فعل سرانجام دیا۔
صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے یہ قسم کھائی کہ میں مسجد سے نہیں نکلوں گا، پھر اس حالف نے کسی آدمی کو حکم دیا نکالنے کا اور اس مامور نے اس حالف کو کندھے پر اٹھا کر مسجد سے نکال دیا، تو یہ حالف حانث ہو جائے گا کیونکہ یہاں نکالنے کا فعل مامور سے صادر ہوا ہے اور مامور کا فعل ایسا ہے گویا کہ آمر کا فعل ہے، تو یہاں بھی مامور کا نکالنا گویا کہ آمر کا خود مسجد سے نکلتا ہے۔ ❷

(۱۳۶) إِنَّ مَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ. ❸

ترجمہ: قسموں کا مدار عرف پر ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ قسم کا دار و مدار عرف پر مبنی ہے، یعنی ایمان کا مدار عرف اور رواج پر ہے، قسم کا معنی اور مفہوم عرف کی روشنی میں سمجھا جائے گا۔

❶ الہدایۃ: کتاب الایمان، باب الیمین فی الخروج والإتیان والركوب وغير ذلك، ج ۲

ص ۴۸۳، ط: رحمانیہ

❷ فَإِذَا حَلَفَ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ مَثَلًا فَأَمَرَ إِنْسَانًا فَحَمَلَهُ، وَأَخْرَجَهُ حَيْثُ، لِأَنَّ فِعْلَ الْمَأْمُورِ مُضَافٌ إِلَى الْأَمْرِ فَصَارَ كَمَا إِذَا رَكِبَ ذَابَّةً فَخَرَجَتْ.

البحر الرائق: کتاب الایمان، باب الیمین فی الدخول والخروج إلخ، ج ۴ ص ۳۳۵، ط: دار

الکتاب الإسلامی

❸ الہدایۃ: کتاب الایمان، باب الیمین فی الخروج، ج ۲ ص ۴۸۳، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر بیوی نے باہر جانے کا ارادہ کیا اور شوہر نے کہا ”إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ“ پھر وہ بیٹھ گئی اور تھوڑی دیر کے بعد گھر سے نکلی تو شوہر حائث نہیں ہوگا یعنی طلاق واقع نہ ہوگی، کیونکہ عرف میں اس جیسی حالت میں قسم کھانے سے مراد اسی وقت نکلنے سے روکنا ہوتا ہے جس کا بیوی نے ارادہ کیا تھا اور قسم کی بنیاد عرف پر ہے، اس مسئلہ میں یمین فور ہے، یعنی اگر اسی وقت بیوی نکلتی تو مطلقہ ہوتی، لیکن چونکہ عورت یمین کے کچھ دیر بعد نکلی ہے اس لئے طلاق نہیں ہوگی، کیونکہ اس یمین کا مقصد صرف اُسی وقت روکنا تھا۔ ❶

باب اليمين في الأكل والشرب

(۱۳۷) إِنْ مِنْ شَرْطِ انْعِقَادِ الْيَمِينِ وَبَقَائِهِ التَّصَوُّرُ عِنْدَ الطَّرَفَيْنِ. ❷

ترجمہ: طرفین کے نزدیک قسم منعقد ہونے اور اس کے باقی رہنے کی شرط یہ ہے کہ قسم پوری کرنے کا تصور ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ طرفین کے نزدیک یمین کے انعقاد اور بقاء کے لئے شرط یہ ہے کہ اس کا پورا کرنا ممکن ہو، یعنی یمین تب منعقد ہوگی جب ایسی چیز کی قسم کھائی کہ اس کا پورا کرنا ممکن ہو ورنہ یمین منعقد نہ ہوگی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں اگر کسی نے اس طرح قسم کھائی کہ اگر میں نے اس پانی کو جو اس پیالے میں ہے نہ پیا تو میری بیوی کو طلاق، جبکہ اس پیالے میں پانی موجود نہ تھا، تو طرفین کے نزدیک یہ آدمی حائث نہ ہوگا، یعنی اس کی بیوی کو طلاق نہ ہوگی، کیونکہ یمین کے انعقاد کے لئے شرط یہ ہے کہ اس کا پورا کرنا ممکن ہو، لیکن مذکورہ صورت میں چونکہ پیالے میں پانی ہے ہی

❶ (و) شَرْطُ (لِلْحِنْثِ فِي إِنْ خَرَجْتَ مَثَلًا لِمُرِيدِ الْخُرُوجِ فَعَلُهُ قَوْرًا) يَعْنِي لَوْ أَرَادَتْ الْمَرْأَةُ الْخُرُوجَ مَثَلًا فَقَالَ الزَّوْجُ إِنْ خَرَجْتَ فَأَنْتِ طَالِقٌ فَجَلَسَتْ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجَتْ لَمْ يَحْنِثْ وَهَذِهِ تُسَمَّى يَمِينُ الْفَوْرِ تَفَرَّدَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِإِظْهَارِهَا وَوَجْهُهُ أَنْ مُرَادَ الْمُتَكَلِّمِ الزَّجْرُ عَنْ ذَلِكَ الْخُرُوجِ عُرْفًا وَمَبْنَى الْإِيمَانِ عَلَى الْعُرْفِ.

درر الحکام شرح غرر الأحکام: کتاب الایمان، ج ۲ ص ۳۸

❷ الهدایة: کتاب الایمان، باب اليمين في الأكل والشرب، ج ۲ ص ۳۸۷، ط: رحمانیہ

نہیں تو اس کا پورا کرنا ممکن نہ ہوا، اور ہر وہ قسم جس کا پورا کرنا ممکن نہ ہو تو وہ یمنین منعقد نہیں ہوتی، لہذا مذکورہ صورت میں بھی یمنین منعقد نہ ہوگی، جب یمنین منعقد نہ ہوگی تو یہ شخص حائث بھی نہ ہوگا۔ ❶

(۱۳۸) اِنَّ الصَّفَّةَ فِی الْحَاضِرِ لَغَوٌّ اِذَا لَمْ تَكُنْ دَاعِیَةً اِلَى الْیَمِیْنِ۔ ❷

ترجمہ: حاضر میں صفت بیان کرنا لغو ہے جبکہ وہ صفت یمنین کی طرف داعی نہ ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حاضر شے کی صفت بیان کرنا لغو ہے، اس کا اعتبار نہ ہوگا جب تک کہ وہ صفت یمنین کی طرف داعی نہ ہو۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں اگر کسی نے قسم کھائی کہ ”لَا اُكَلِّمُ هَذَا الشَّابَّ“ کہ میں اس نو جوان سے بات نہیں کروں گا، پھر حالف نے اس کے ساتھ بات کی جبکہ وہ نو جوان بوڑھا ہو چکا تھا، تو یہ شخص حائث ہو جائے گا، کیونکہ حالف نے مخلوف علیہ کی شباب کے ساتھ صفت ذکر کی جبکہ مخلوف علیہ حاضر تھا اور حاضر کی صفت بیان کرنا لغو ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی مخلوف علیہ کی ”صفت شباب“ لغو ہو جائے گی، تو صرف ذات مخلوف علیہ بن جائے گی یعنی یہاں اس شخص کی ذات مراد ہوگی اور ذات تو اب بھی وہی ہے جو جوانی میں تھی، لہذا حالف مذکورہ صورت میں حائث ہو جائے گا۔ لیکن اس اصول کے لئے شرط یہ ہے کہ وہ صفت داعی نہ ہو، جیسے یہاں شباب کی صفت مقصود نہیں ہے بلکہ ذات مراد ہے چاہے وہ صفت شباب سے متصف ہو یا صفت ہرم۔ اور اگر صفت داعی ہو تو حاضر میں اس کا اعتبار ہوگا، جس طرح کوئی اکل و شرب میں کسی

❶ (وَأَمَّا) الَّذِي يَرْجِعُ إِلَى الْمُحْلُوفِ عَلَيْهِ فَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُتَصَوِّرَ الْوُجُودِ حَقِيقَةً عِنْدَ الْحَلْفِ هُوَ شَرْطُ انْعِقَادِ الْيَمِينِ عَلَى أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَبَقَاؤُهَا أَيْضًا مُتَصَوِّرَ الْوُجُودِ حَقِيقَةً بَعْدَ الْيَمِينِ شَرْطُ بَقَاءِ الْيَمِينِ حَتَّى لَا يَنْعَقِدَ الْيَمِينُ عَلَى مَا هُوَ مُسْتَحِيلُ الْوُجُودِ حَقِيقَةً وَلَا يَبْقَى إِذَا صَارَ بِحَالٍ يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ، وَهَذَا قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمُحَمَّدٍ وَزُفَرٍ وَعِنْدَ أَبِي يُوسُفَ هَذَا لَيْسَ بِشَرْطٍ لِانْعِقَادِ الْيَمِينِ وَلَا لِبَقَائِهَا وَإِنَّمَا الشَّرْطُ أَنْ تَكُونَ الْيَمِينُ عَلَى أَمْرٍ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَأَمَّا كَوْنُهُ مُتَصَوِّرَ الْوُجُودِ عَادَةً فَهَلْ هُوَ شَرْطُ انْعِقَادِ الْيَمِينِ؟ قَالَ أَصْحَابُنَا الثَّلَاثَةُ: لَيْسَ بِشَرْطٍ فَيَنْعَقِدُ عَلَى مَا يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ عَادَةً بَعْدَ أَنْ كَانَ لَا يَسْتَحِيلُ وُجُودُهُ حَقِيقَةً.

بدائع الصنائع: کتاب الأیمان، فصل فی شرائط رکن الیمن، ج ۳ ص ۱۱، ط: دار الکتب العلمیة

❷ الهدایة: کتاب الأیمان، باب الیمن فی الکلام، ج ۲ ص ۴۸۹، ط: رحمانیہ

خاص صفت سے متصف شے کی قسم کھائے اور صفت بیان کرے تو اس کا اعتبار ہوگا۔ ❶

(۱۳۹) اللُّغَاتُ لَا تُدْرَكُ قِيَاسًا. ❷

ترجمہ: قیاس سے لغات معلوم نہیں کی جاتیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کسی لفظ کا لغوی معنی قیاس کے ذریعے معلوم نہیں ہو سکتا، واضع لغت نے جو معنی وضع کیا ہے وہی مراد ہوگا۔ اگر کوئی شخص قسم کھائے اور اس میں لفظ ”دھر“ ذکر کرے تو اس سے کتنی مدت مراد ہوگی، تو امام ابوحنیفہ رحمہ اللہ نے اس سلسلے میں توقف کیا ہے، جبکہ صاحبین نے اسے ”الزمان“ ”الحین“ پر قیاس کرتے ہوئے چھ ماہ کی مدت مراد لی ہے، حضرت امام صاحب فرماتے ہیں کہ لغات قیاس سے معلوم نہیں کی جاسکتیں اس لئے بہتر ہے کہ توقف اور سکوت اختیار کیا جائے، قیاس اور رائے سے کوئی معنی متعین نہ کیا جائے۔ ❸

❶ (ومن حلف لا يكلم هذا الشاب فكلمه وقد صار شيخاً) أى والحال أنه قد صار شيخاً، قد علم أن الجملة الفعلية الماضية إذا وقعت حالاً لا بد فيها من ذكر قد، وقد يحذف (حذف)، لأن الحكم تعلق بالمشار إليه، إذ الصفة في الحاضر لغو) وفي الغائب معتبرة، إلا إذا كانت الصفة داعية إلى اليمين، فحينئذ يعتبر. وتنعقد اليمين بتلك الصفة، كما إذا حلف لا يأكل بسرّاً فأكل بعد ما صار رطباً، أو حلف لا يأكل رطباً فأكل بعد ما صار تمرّاً لا يحث لتقيد اليمين بصفة البسورة أو الرطوبة، لأن تلك الصفة داعية إلى اليمين.

البنایة: کتاب الأیمان، باب اليمين فى الکلام، ج ۶ ص ۲۰۳، ط: دار الکتب العلمیة

❷ الهدایة: کتاب الأیمان، باب اليمين فى الکلام، ج ۲ ص ۴۹۰، ط: رحمانیہ

❸ وَأَمَّا الدَّهْرُ مُنْكَرًا فَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا أَدْرِي مَا هُوَ، وَقَالَ هُوَ كَالْحَيْنِ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ خِلَافًا لِمَا يَقُولُهُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ الْإِخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي الْعُرْفِ أَيْضًا لَهُمَا أَنَّ دَهْرًا يُسْتَعْمَلُ اسْتِعْمَالَ الْحَيْنِ وَالزَّمَانِ يُقَالُ مَا رَأَيْتُهُ مُنْذُ دَهْرٍ، وَمُنْذُ حَيْنٍ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَأَبُو حَنِيفَةَ تَوَقَّفَ فِي تَقْدِيرِهِ، لِأَنَّ اللَّغَاتِ لَا تُدْرَكُ قِيَاسًا وَالْعُرْفُ لَمْ يَعْرِفْ اسْتِمْرَارَهُ لِإِخْتِلَافٍ فِي الاسْتِعْمَالِ وَالتَّوَقُّفُ عِنْدَ عَدَمِ الْمُرَجِّحِ مِنَ الْكَمَالِ.

البحر الرائق: کتاب الأیمان، باب اليمين فى الأكل ولا شرب واللبس والکلام، ج ۴

ص ۳۶۹، ط: دار الکتب الإسلامی

باب اليمين في تقاضى الدراهم

(۱۴۰) وَالْعَيْبُ لَا يُعَدُّ الْجِنْسَ. ①

ترجمہ: عیب جنس کو معدوم نہیں کرتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کسی چیز میں عیب پیدا ہو جائے تو عیب کی وجہ سے وہ شے معدوم نہیں ہوتی یعنی شے کی جنس باقی رہے گی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی نے یوں قسم کھائی کہ آج میں فلاں آدمی کے قرضے کو ضرور ادا کروں گا، پھر اس حالف نے اس کا قرضہ ادا کیا، لیکن جب قرض خواہ نے دیکھا تو ان میں بعض دراہم کھوٹے تھے، تو حالف حاث نہ ہوگا کیونکہ پیسوں میں کھوٹ عیب ہے اور عیب شے کی جنس کو معدوم نہیں کرتا، لہذا یہاں بھی کھوٹ کی وجہ سے پیسے کی جنس معدوم نہ ہوگی، لہذا جنس دراہم اس نے ادا کر دیئے جن کی ادائیگی کی اس نے قسم کھائی تھی، اس وجہ سے حالف حاث نہ ہوگا۔ ②

کتاب الحدود

(۱۴۱) إِنْ تَقَادَّمَ الْعَهْدُ يَمْنَعُ الشَّهَادَةُ دُونَ الْإِقْرَارِ. ③

ترجمہ: زمانے کی قدامت مانع شہادت تو ہے، مانع اقرار نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ تقادم عہد یعنی زیادہ وقت اور زمانے کا گزر جانا یہ گواہی کی قبولیت سے مانع ہے یعنی اس کے بعد گواہوں کی گواہی کو قبول نہیں کیا جائے گا، کیونکہ اس

① الہدایۃ: کتاب الأیمان، باب اليمين في تقاضى الدراهم، ج ۲ ص ۴۹۶، ط: رحمانیہ

② (قَوْلُهُ: لَيَقْضَيْنَ ذَيْنَهُ الْيَوْمَ فَقَضَاهُ نَبْهَرَجَةً أَوْ زَيْوْفًا أَوْ مُسْتَحَقَّةً بَرًّا، وَلَوْ رَصَاصًا أَوْ سَتَوْقَةً لَا) أَى لَا يَبْرُ، لِأَنَّ الزَّيْبَافَةَ وَالنَّبْهَرَجَةَ عَيْبٌ وَالْعَيْبُ لَا يُعَدُّ الْجِنْسَ، وَلِهَذَا لَوْ تَجَوَّزَ بِهِ صَارَ مُسْتَوْفِيًا فَيُوجَدُ شَرْطُ الْبَرِّ.

البحر الرائق: کتاب الأیمان، باب اليمين في الضرب والقتل وغير ذلك، ج ۴ ص ۳۹۶،

ط: دار الكتاب الإسلامی

③ الہدایۃ: کتاب الحدود، ج ۲ ص ۵۰۰، ط: رحمانیہ

میں یہ الزام موجود ہے کہ پہلے گواہی کیوں نہیں دی، برخلاف اقرار کے کہ اگر مجرم اپنے جرم کا اقرار ایک عرصہ دراز کے بعد کرے پھر بھی اس کا اقرار قبول ہوگا، اور اس پر احکام نافذ ہوں گے، اس لئے کہ انسان اپنی ذات پر اقرار کرنے میں متہم نہیں ہوتا اور اس کا اقرار اس کی ذات کے حق میں حجت ہوتا ہے۔ لیکن یاد رہے کہ پہلی صورت میں تقادم عہد شہادت کے لئے اس وقت مانع ہے جب بلا عذر ہو، اگر کسی عذر معقول سے گواہی دینے میں تاخیر ہو جائے تو اس صورت میں گواہی قبول ہوگی، مثلاً گواہوں اور حاکم وقت کے درمیان ایک ماہ یا اس سے زیادہ کی مسافت ہو۔ جب گواہ گواہی دینے میں بلا عذر معقول تاخیر کریں تو اس کی دوہی وجہ ہو سکتی ہیں یا تو مشہود علیہ پر پردہ پوشی کی وجہ سے، یا ویسے بلا کسی وجہ کے تاخیر کی، تو اب جب ایک عرصہ گزرنے کے بعد گواہی دے تو اس صورت میں گواہوں کا فسق ظاہر ہو گیا اور فاسق کی گواہی قبول نہیں ہوتی، اس کے برخلاف اقرار میں چونکہ یہ علت نہیں پائی جاتی اس لئے اقرار میں تقادم زمانہ مانع شہادت نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں جب چار مرتبہ زانی اپنے اوپر زنا کا اقرار کر لے تو پھر قاضی اس سے مکان کے بارے میں پوچھے گا ”اُین ہو؟“ اور کیفیت کے بارے میں پوچھے گا ”کیف ہو؟“ زنا کے بارے میں پوچھے گا ”ما الزنا؟“ اور مفعول کے بارے میں پوچھے گا ”بمن زنی؟“ جب وہ یہ ساری باتیں بتلا دے تو اس پر حد جاری کرے گا، لیکن زمانے کے بارے میں مقرر سے قاضی نہیں پوچھے گا، کیونکہ اقرار میں تقادم زمانہ مانع نہیں ”لأن المراء لا یتهم علی نفسہ فیقبل“ تاہم بہتر ہے کہ اس سلسلے میں بھی سوال کر لیا جائے کیونکہ ممکن ہے اس نے زنا بچپن میں کیا ہو یا حالت جنون میں کیا ہو تو ان صورتوں میں حد نہیں آتی۔ ①

① وَلَوْ أَقْرَبَ بِالزَّانِي مَرَّتَيْنِ وَشَهِدَ عَلَيْهِ أَرْبَعَةٌ لَا يُحَدُّ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ خِلَافًا لِمُحَمَّدٍ (ثُمَّ سَأَلَ كَمَا مَرَّ) أَى سَأَلَهُ الْحَاكِمُ عَنْ مَا هَيْتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ وَمَزْنِيَّتِهِ وَمَكَانِهِ (سِوَى الزَّمَانِ) لِأَنَّ التَّقَادُمَ مَانِعُ الشَّهَادَةِ لَا الْإِقْرَارُ لَكِنَّ الْأَصَحَّ أَنَّهُ يَسْأَلُهُ لِجَوَازِ أَنَّهُ زَنَى فِي صِبَاهٍ أَوْ فِي حَالَةِ الْجُنُونِ كَمَا فِي بَعْضِ الْمُعْتَبَرَاتِ وَفِيهِ إِشْعَارٌ بِوُجُوبِ السُّؤَالِ.

(۱۴۲) إِنَّ الْحَدَّ زَاجِرٌ لَا مُتْلَفٌ ①

ترجمہ: حد زاجر ہے ہلاک کرنے والی نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حدود کی مشروعیت زجر اور تنبیہ کے لئے ہوتی ہیں، یعنی حد سے مقصود صرف روکنا اور زجر کرنا مقصود ہے، محدود کو ہلاک کرنا مقصود نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں محدود پر جب حد جاری کی جائے گی تو کوڑوں کو اس کے الگ الگ اعضاء پر مارا جائے گا، تمام کوڑے ایک ہی جگہ پر نہیں مارے جائیں گے، اس لئے کہ بسا اوقات اگر ایک ہی جگہ پر کوڑے مارے جائیں تو اس سے محدود ہلاک بھی ہو سکتا ہے، حالانکہ حد سے مقصود ہلاکت نہیں ہے بلکہ ضرب اور زجر مقصود ہے۔ ②

باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها

(۱۴۳) الْحُدُودُ الْخَالِصَةُ حَقًّا لِلَّهِ تَعَالَى تَبْطُلُ بِالتَّقَادُّمِ ③

ترجمہ: وہ حدود جو خالص اللہ تعالیٰ کا حق ہیں قدیم ہونے سے باطل ہو جاتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حدود کی دو قسمیں ہیں:

۱..... جو محض بندے کا حق ہو ۲..... جو اللہ کا حق ہو۔

تو جو حدود از قبیل من حقوق اللہ ہیں تو تقادم زمانہ یعنی ایک زمانہ گزرنے کے بعد گواہی دینے سے ساقط ہو جاتے ہیں۔ اور حقوق العباد میں تقادم قبول شہادت سے مانع نہیں ہے۔

① الهدایہ: کتاب الحدود، فصل فی کیفیۃ الحد وإقامتہ، ج ۲ ص ۵۰۱، ط: رحمانیہ

② (وَنَزَعَ ثِيَابَهُ وَفَرَّقَ عَلَى بَدَنِهِ إِلَّا رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ وَفَرْجَهُ) أَيْ وَنَزَعَ عَنْهُ ثِيَابَهُ إِلَّا مَا يَسْتُرُ عَوْرَتَهُ، لِأَنَّ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ يَأْمُرُ بِالتَّجْرِيدِ فِي الْحُدُودِ، لِأَنَّ التَّجْرِيدَ أَبْلَغُ فِي إِیْصَالِ الْأَلَمِ إِلَيْهِ وَهَذَا الْحَدُّ مَبْنَاهُ عَلَى الشَّدَّةِ فِي الضَّرْبِ وَفِي نَزْعِ الْإِزَارِ كَشْفُ الْعَوْرَةِ فَيَتَوَقَّاهُ، وَإِنَّمَا يُفَرِّقُ الضَّرْبَ عَلَى أَعْضَائِهِ، لِأَنَّ الْجَمْعَ فِي غُضُوٍّ وَاحِدٍ قَدْ يُفْضِي إِلَى التَّلَفِ، وَالْحَدَّ زَاجِرٌ لَا مُتْلَفٌ.

البحر الرائق: کتاب الحدود، باب حد الزنا، ج ۵ ص ۱۰، ط: دار الکتاب الإسلامی

③ الهدایہ: کتاب الحدود، باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها، ج ۲ ص ۵۱۱، ط: رحمانیہ

باب حد الشرب

ترجمہ: کفر کا تعلق اعتقاد سے ہے، یہ نشہ کے ساتھ متحقق نہیں ہوگا۔

البحر الرائق: كتاب الحدود، باب الشهادة على الزنا والرجوع عنها، ج ٥ ص ٢١، ط: دار

الكتاب الإسلامي

٢ الهداية: كتاب الحدود، باب حد الشرب، ج ٢ ص ٥١٨، ط: زحمانية

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ کفر اور اسلام کا تعلق اعتقاد سے ہے نہ کہ ظاہری اعمال سے، یعنی کسی سے اگر ایسا فعل صادر ہو جائے جو اسلام کے منافی ہے تو جب تک اعتقاد اور دل سے نہ ہو تو اس پر کفر کا حکم نہیں لگے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کوئی شخص نشے کی حالت میں مرتد ہو گیا تو اس کی بیوی بائنه نہ ہوگی، کیونکہ کفر اعتقاد کے باب میں سے ہے، ہر وہ حکم جو اعتقاد کے باب میں سے ہو وہ نشے کی حالت میں متحقق نہیں ہوتا، جب کفر ثابت نہ ہو تو اس کی بیوی بھی بائنه نہ ہوگی۔ ❶

باب حد القذف

(۱۴۵) وَالْكُفْرُ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْإِسْتِحْقَاقِ. ❷

ترجمہ: کفر اہلیت استحقاق کے منافی نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ آدمی کے اندر کسی حق کے بارے میں مطالبہ کرنے کی جو صلاحیت اور اہلیت ہوتی ہے کفر اس کا منافی نہیں ہے، یعنی کفر کی وجہ سے وہ اہلیت ختم نہ ہوگی۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مقذوف مسلمان ہے اور اس کا بیٹا کافر ہے، تو یہ کافر بیٹا اپنے باپ کے قاذف پر حد جاری کرنے کا مطالبہ کر سکتا ہے، کیونکہ اس میں مطالبہ کرنے کی اہلیت موجود ہے، کفر اہلیت استحقاق کے منافی نہیں ہے، قاذف نے تہمت لگا کر مقذوف کے بیٹے کو عار دلائی ہے اور اس کی غیرت کو لکا رہا ہے، بیٹے کا کفر استحقاق حد سے مانع نہیں ہے، کیونکہ کفر کی وجہ سے مقذوف سے اس کا رشتہ ختم نہیں ہوا ہے، والد کی طرح بیٹے کو

❶ وَأَمَّا ارْتِدَاؤُهُ فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ فَلَا تَبَيُّنُ مِنْهُ أَمْرُهُ، لِأَنَّ الْكُفْرَ مِنْ بَابِ الْإِعْتِقَادِ فَلَا يَتَحَقَّقُ مَعَ الشُّكْرِ قَالَ فِي فَتْحِ الْقَدِيرِ هَذَا فِي الْحُكْمِ أَمَّا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى، فَإِنْ كَانَ فِي الْوَاقِعِ قَصْدٌ أَنْ يَنْكَلِمَ بِهِ ذَاكِرًا لِمَعْنَاهُ كَفَرًا وَإِلَّا فَلَا.

البحر الرائق: کتاب الحدود، باب حد الشرب، ج ۵ ص ۳۰، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: کتاب الحدود، باب حد القذف، ج ۲ ص ۵۱۹، ط: رحمانیہ

بھی تہمت سے عار لاحق ہوئی ہے اس لئے کفر کے باوجود یہ حد کا مطالبہ کر سکتا ہے، اس لئے کہ اصول ہے کہ کفر اہلیتِ استحقاق کے منافی نہیں ہے۔ ❶

(۱۴۶) الْحُدُودُ لَا يُورَثُ عِنْدَنَا خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ. ❷

ترجمہ: ہمارے یہاں حدود حد میراث نہیں بنتی، امام شافعی کا اس میں اختلاف ہے۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حدود میں وراثت جاری نہیں ہوتی، اس لئے اگر مقذوف مر جائے تو ورثاء اس کا مطالبہ نہیں کر سکتے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ اگر مقذوف مر جائے تو حد باطل ہو جائے گی یعنی وراثت میں جاری نہیں ہوگی کہ ورثاء اس کے قیام کا مطالبہ کریں، اس لئے کہ ہمارے یہاں حد قذف حق الشرع ہے، اس لئے اس میں وراثت جاری نہیں ہوگی، کیونکہ حق الشرع میں وراثت جاری نہیں ہوتی، لہذا مقذوف کی موت سے حد ساقط ہو جائے گی۔ ❸

❶ (وَالْكَفَرُ لَا يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْإِسْتِحْقَاقِ) أَيُ اسْتِحْقَاقِ أَهْلِيَّةِ الْخُصُومَةِ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهَا بِاعْتِبَارِ لِحُوقِ الشَّيْنِ وَذَلِكَ مَوْجُودٌ فِي الْوَلَدِ الْكَافِرِ وَالْمَمْلُوكِ لِأَنَّ النِّسْبَةَ لَا تَنْقَطِعُ بِالرِّقِّ وَالْكَفَرِ.

العناية: كتاب الحدود، باب حد القذف، ج ۵ ص ۳۲۵، ط: دار الفكر

❷ الهداية: كتاب الحدود، باب حد القذف، ج ۲ ص ۵۱۹، ط: رحمانیہ

❸ (ومن قذف غيره فمات المقذوف بطل الحد. وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ لا يبطل الحد بموت المقذوف (ولو مات) أي المقذوف (بعد ما أقيم بعض الحد بطل الباقي عندنا خلافا له) أي للشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ (بناء على أنه يورث عنده) أي بني هذا الخلاف بناء على أن حد القذف يورث عند الشافعي (وعندنا لا يورث، ولا خلاف أن فيه) أي في حد القذف (حق الشرع وحق العبد) وهذا لا خلاف فيه. أما كونه حق الشرع فمن حيث إن نفعه يقع عاما بإخلاء العالم عن الفساد، لأنه ليس ثمة آدمي مختص به. وأما كونه حق العبد فلأن فيه صيانة العرض ودفع العار عن المقذوف ثم حق الله تعالى لا يجري فيه الإرث ولا يجري فيه التداخل ولا يسقط بإسقاط العبد.

البنية: كتاب الحدود، باب حد القذف، ج ۶ ص ۳۷۱، ط: دار الكتب العلمية

فصل فی التعزیر

(۱۴۷) لَا مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِي الْحُدُودِ. ①

ترجمہ: حدود میں قیاس کا کوئی دخل نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جتنی بھی حدود ہیں اور ان میں جو بھی سزائیں ہیں وہ شریعت کی جانب سے مقرر ہیں، قیاس کے ذریعے کوئی حد مقرر کرنا درست نہیں ہے یعنی شریعت نے جن جن جرموں کی سزا متعین کر دی ہے وہ سزا ان کے ساتھ خاص ہے، دیگر جرموں کو ان پر قیاس کر کے سزا جاری کرنا درست نہیں ہے، کیونکہ حدود میں قیاس کا کوئی دخل نہیں۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر کسی شخص نے کسی پاک دامن شخص پر زنا کے علاوہ کوئی اور تہمت لگائی، مثلاً ”اے فاسق“ کہہ دیا، یا ”اے کافر“ کہہ دیا یا ”اے خبیث“ یا ”اے چور“ کہہ دیا تو اس پر حد قذف جاری نہ ہوگی، بلکہ صرف اس کی تعزیر کی جائے گی، کیونکہ اگر اس پر حد قذف جاری کر دیں تو یہ قیاس سے ثابت کرنا ہوگی اور قیاس سے حدود کا اثبات نہیں ہوتا، کیونکہ ان تہمات میں شریعت نے کوئی حد متعین نہیں کی، اس لئے قیاس سے ہم کوئی حد مقرر نہیں کریں گے۔ حدود شریعت کی طرف سے متعین سزائیں ہوتی ہیں اور رائے کے ذریعے حدود میں متعین سزائیں نہیں مقرر کی جاسکتیں، جب حد ممتنع ہے تو تعزیر ثابت ہوگی، اس لئے قاضی وقت جو سزا مناسب سمجھے وہ دے۔ ②

① الہدایۃ: کتاب الحدود، باب حد القذف، فصل فی التعزیر، ج ۲ ص ۵۲۲، ط: رحمانیہ

② (قَوْلُهُ وَمَنْ قَذَفَ مَمْلُوكًا أَوْ كَافِرًا بِالزَّانَا أَوْ مُسْلِمًا بَيَّا فَاسِقًا أَوْ كَافِرًا بِمَا خَبِيْتُ يَا لَيْسَ يَا فَاجِرُ يَا مُافِقُ يَا لَوْطِي يَا مَنْ يَلْعَبُ بِالصَّبِيَّانِ يَا أَكِلَ الرَّبَا يَا شَارِبَ الْخَمْرِ يَا ذَبُوثُ يَا مُحَنِّتُ يَا خَائِنُ يَا ابْنَ الْفُحْبَةِ يَا زَنْدِيقُ يَا قَرْطَبَانُ يَا مَأْوَى الزَّوَانِي أَوْ اللَّصُوصِ يَا حَرَامُ زَادُهُ غُرْرًا) لِأَنَّهُ جَنَابَةُ قَذْفٍ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، وَقَدْ اِمْتَنَعَ وَجُوبُ الْحَدِّ لِفَقْدِ الْإِحْصَانِ فَوَجَبَ التَّعْزِيرُ وَفِيمَا عَدَاهُمَا قَدْ آذَاهُ وَالْحَقُّ الشَّيْنُ بِهِ وَلَا مَدْخَلَ لِلْقِيَاسِ فِي الْحُدُودِ فَوَجَبَ التَّعْزِيرُ وَهُوَ ثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ.

البحر الرائق: کتاب الحدود، باب حد القذف، فصل فی التعزیر، ج ۵ ص ۴۶، ط: دار

الکتاب الإسلامی

(۱۴۸) فِعْلُ الْمَأْمُورِ لَا يَتَقَيَّدُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ ①

ترجمہ: مامور کا فعل سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید نہیں ہوتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو آدمی کسی دوسرے کو کسی کام پر مامور کرے تو مامور کا فعل اس شرط کے ساتھ مقید نہیں ہوگا کہ وہ فعل صحیح سالم بجالائے، کیونکہ مامور کے بس میں جو ہے وہ اسی پر مامور ہے، اور جو اس کے بس میں نہیں ہے وہ اس کا ذمہ دار نہیں۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر قاضی نے کسی شخص پر جلا د کو حد جاری کرنے کی وجہ سے کوڑے لگانے کا حکم دیا یا تعزیر کا حکم دیا، اور وہ شخص اس مامور کے ہاتھ سے مر گیا تو اس کا خون رائیگاں چلا جائے گا اور کوئی ضمان نہ ہوگا، کیونکہ یہ مامور کا فعل ہے اور مامور کا فعل سلامتی کی قید کے ساتھ مقید نہیں ہوتا، لہذا اس جلا د یا قاضی کا فعل بھی سلامتی کی قید کے ساتھ مقید نہیں ہوگا، جیسے اگر کسی نے کسی کو پچھنا لگایا جانور کو نشتر لگایا اور وہ آدمی یا جانور مر گیا تو لگانے والے پر کچھ واجب نہ ہوگا، کیونکہ وہ مامور تھا، اور مامور کا فعل سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید نہیں ہے، لیکن اگر کسی شخص نے بیوی کو مارا اور وہ مر گئی تو شوہر پر ضمان واجب ہوگا، اس لئے کہ شوہر کو تادیباً مارنے کی اجازت سلامتی کی قید کے ساتھ مقید ہے۔ ②

(۱۴۹) الْإِطْلَاقَاتُ تَتَقَيَّدُ بِشَرْطِ السَّلَامَةِ ③

ترجمہ: اطلاقات سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید ہوتے ہیں۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس چیز کی اجازت ہو وہ سلامتی کی شرط کے ساتھ مقید ہوتی ہے۔

① الہدایۃ: کتاب الحدود، باب حد القذف، فصل فی التعزیر، ج ۲ ص ۵۲۳، ط: رحمانیہ

② (ومن حده الإمام أو عزره فمات) منه (قدمه هدر) لأنه فعل ما فعل بأمر الشرع، وفعل المأمور لا يتقيد بشرط السلامة كالفساد والبزاع، بخلاف الزوج إذا عزر زوجته، لأنه مطلق فيه والإطلاقات تتقيد بشرط السلامة كالمرور في الطريق.

اللباب فی شرح الكتاب: کتاب الحدود، ج ۳ ص ۲۰۰، ط: المكتبة العلمية

③ الہدایۃ: کتاب الحدود، باب حد القذف فی التعزیر، ج ۲ ص ۵۲۳، ط: رحمانیہ

① (والإطلاقات تنقيد بشرط السلامة) فإذا فاتت السلامة يلزم الضمان (كالمرور في الطريق) والاصطياد إذا أتلّف من ذلك الوجه شيء يلزم الضمان بكونه مقيدا بشرط السلامة. بخلاف ما لو جامع امرأته فماتت أو أفضاها حيث لا يضمن عند أبي حنيفة وأبي يوسف ذكره في المحيط مع أنه مباح، فينبغي أن يتقيد بشرط السلامة، لأنه ضمن المهر للجماع، فلو وجبت الدية يجب ضمانان بمقابلة فعل واحد.

البنية: كتاب الحدود، باب حد القذف، فصل في التعزير، ج ٦ ص ٣٩٨، ط: دار الكتب العلمية

كتاب السرقة

باب ما يقطع فيه وما لا يقطع

(١٥٠) لَا اِعْتَبَارَ بِالتَّابِعِ. ①

ترجمہ: تابع کا کوئی اعتبار نہیں ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ایک متبوع ہے اور دوسرا تابع، تابع کا کوئی اعتبار نہیں یعنی حکم متبوع پر مرتب ہوتا ہے تابع پر نہیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں اگر کسی نے آزاد بچے کو چوری کیا اور اس بچے پر بقدرِ نصاب زیور موجود ہو پھر بھی چور کا ہاتھ نہیں کاٹا جائے گا، اس لئے کہ اصل صبیحہ ہے اور حر مال نہیں ہے، اور اس پر جوز یور ہے وہ تابع ہے اور تابع کا کوئی اعتبار نہیں ہوتا۔ پھر یہ بھی ممکن ہے چور کہے کہ میں نے اس بچے کو چپ کرانے کے لئے اٹھایا تھا، یا میں اسے اس کے والدین یا دایہ کے پاس لے جا رہا تھا، تو شبہ بھی ہے۔ اگر یہ کہا جائے کہ چور کا مقصود زیور تھا بچہ نہیں تھا اس لئے زیور تابع نہیں ہے، تو اس کا جواب یہ ہے کہ اگر ایسا ہوتا تو چور زیور لے جاتا اور بچہ چھوڑ جاتا، حالانکہ اس نے آزاد بچے کو اٹھایا ہے۔ ۲

كتاب السير

(١٥١) إِنَّ مِلْكَ الْيَمِينِ وَمِلْكَ النِّكَاحِ لَا يَظْهَرُ فِي حَقِّ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ. ﴿٣﴾

ترجمہ: فرض عین میں ملک یمین اور ملک نکاح کا اثر ظاہر نہیں ہوتا۔

① الهداية: كتاب السرقة، باب ما يقطع فيه وما لا يقطع، ج ٢ ص ٥٢٤، ط: رحمانيه

﴿وَمَا عَلَيْهِ مِنَ الْحُلِيِّ تَابِعٌ﴾ لَا يُقَالُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودُهُ مِنَ الْأَخْذِ هُوَ الْحُلِيُّ فَلَا يَكُونُ تَابِعًا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَلِكَ مَقْصُودَهُ لَأَخَذَ الْحُلِيُّ وَتَرَكَ الصَّبِيَّ.

العناية: كتاب السرقة، باب ما يقطع فيه وما لا يقطع، ج ٥ ص ٣٦٩، ط: دار الفكر

③ الهداية: كتاب السير، ج ٢ ص ٥٢٣، ط: رجماني

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ملکِ یمین اور ملکِ نکاح کی وجہ سے آقا اور شوہر کے جو حقوق لاگو ہوتے ہیں یہ فرضِ عین کے حق میں ظاہر نہیں ہوں گے، یعنی فرضِ عین پر عمل کیا جائے گا گو کہ آقا یا شوہر اجازت نہ دیں۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مسلمانوں کے شہر پر دشمنوں نے اچانک حملہ کر دیا تو اس وقت تمام لوگوں پر دفاع کرنا واجب ہے، حتیٰ کہ بیوی اپنے شوہر کی اجازت کے بغیر اور غلام اپنے آقا کی اجازت کے بغیر نکلیں گے، کیونکہ ایسی حالت میں تمام لوگوں کا نکلنا فرضِ عین ہے، اور فرضِ عین میں آقا اور شوہر کا حق ظاہر نہیں ہوتا، جیسے نماز اور روزہ فرضِ عین ہیں، ان کی ادائیگی کے لئے کسی کی اجازت یا رضا مندی کی ضرورت نہیں ہوتی، اسی طرح جب جہاد فرضِ عین ہو جائے تو پھر کسی اور کا حق ظاہر نہیں ہوگا، اور سب پر اس کی ادائیگی لازم ہوگی، چاہے مرد ہو یا عورت، آزاد ہو یا غلام۔ ❶

باب كيفية القتال

(۱۵۲) الضَّرُّرُ الْعَامُ يُدْفَعُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ ضَرَرٌ خَاصٌّ. ❷

ترجمہ: ضررِ عام کو دور کیا جائے گا اگرچہ اس میں ضررِ خاص ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کسی جگہ ضررِ عام ہو تو اس کو ختم کیا جائے گا اگرچہ اس ضررِ عام کے دفع کرنے میں ضررِ خاص بھی ہو، اس لئے کہ ضررِ عام کو دور کرنے کے لئے ضررِ خاص کو برداشت کیا جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ کفار پر تیر چلانے میں کوئی مضائقہ نہیں

❶ (وَفَرْضُ عَيْنٍ إِنْ هَجَمَ الْعَدُوُّ فَتَخْرُجُ الْمَرْأَةُ وَالْعَبْدُ بِإِذْنِ زَوْجِهَا وَسَيِّدِهِ) لِأَنَّ الْمَقْصُودَ لَا يَحْصُلُ إِلَّا بِإِقَامَةِ الْكُلِّ فَيَجِبُ عَلَى الْكُلِّ وَحَقُّ الزَّوْجِ وَالْمَوْلَى لَا يَظْهَرُ فِي حَقِّ فُرُوضِ الْأَعْيَانِ كَالصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ بِخِلَافِ مَا قَبْلَ النَّفِيرِ لِأَنَّ بَغْيَهُمْ كِفَايَةٌ فَلَا ضَرُورَةَ إِلَى إِبْطَالِ حَقِّهِمَا.

تبیین الحقائق: کتاب السیر، ج ۳ ص ۲۴۱، ط: المطبعة الکبری الامیریة

❷ الهدایة: کتاب السیر، باب كيفية القتال، ج ۲ ص ۵۴۵، ط: رحمانیہ

ہے اگرچہ ان میں کوئی مسلمان قیدی یا مسلمان تاجر ہو، کیونکہ رمی میں ضرر عام کا دفع ہے اور ضرر عام کو دفع کرنے میں ضرر خاص کو نہیں دیکھا جاتا، یعنی اگر جہاد کے دوران تیر چلانے یا پتھر برسانے کی ضرورت پیش آتی ہے تو اس سے مقصود کفار کو مارنا اور انہیں صفحہ ہستی سے مٹانا ضرر عام کو دور کرنا ہے جبکہ ایک مسلمان کا قتل ضرر خاص ہے، لہذا ضرر عام کو دور کرنے کے لئے ضرر خاص کو برداشت کریں گے، اگر ایک دو مسلمانوں کی رعایت رکھ کر کفار پر حملہ نہ کیا گیا تو جہاد کا دروازہ بند ہو جائے گا اور کفار کی ہمت بڑھ جائے گی، لہذا ان کے حوصلے پست کرنے کے لئے ان پر حملہ ضروری ہے۔

اگر کفار پر رمی کے دوران مسلمان قیدی یا تاجر یا بچے زخمی ہو گئے یا مر گئے تو مجاہدین پر کوئی دیت اور تاوان وغیرہ نہیں ہوگا، اس لئے کہ جہاد کرنا فرض ہے، اور فرائض کی ادائیگی میں تاوان اور ضمان واجب نہیں ہوتا، کیونکہ فرائض مامور بہ ہیں جبکہ ضمان منہی عنہ پر آتا ہے، مامور بہ اور منہی عنہ میں تضاد ہے، یہ دونوں جمع نہیں ہو سکتے۔ مجاہدین پر تاوان نہ آنے کی وجہ یہ ضابطہ ہے ”وَالْغَرَامَاتُ لَا تَقْتَرِنُ بِالْفُرُوضِ“ تاوان فرائض سے متعلق نہیں ہوتا۔ ①

(۱۵۳) اَلْمُبِیْحُ لِلْقَتْلِ عِنْدَنَا هُوَ الْحِرَابُ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ. ②

ترجمہ: ہمارے نزدیک قتل کو مباح کرنے والی چیز جنگ کرنا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ احناف کے نزدیک کفار کے قتل کرنے کو مباح کرنے والی چیز حراب یعنی جنگ کرنا ہے، یعنی جو بھی کفار کے ساتھ مل کر مسلمانوں سے لڑے گا اس کا قتل کرنا مباح ہے، اور کفار میں سے جو لوگ لڑائی نہیں کر سکتے ان کا قتل مباح نہیں ہے۔

① وَأَمَّا جَوَازُ رَمِيهِمْ، وَإِنْ تَتَرَسَّوْا بِبَعْضِنَا فَلَا نَنْ فِي الرَّمْيِ دَفْعَ الضَّرَرِ الْعَامِّ بِالذَّبِّ عَنْ بَيِّضَةِ الْإِسْلَامِ وَقَتْلُ الْمُسْلِمِ ضَرَرٌ خَاصٌّ وَلَآئِنَّهُ قُلَّ مَا يَخْلُو حِصْنَ عَنْ مُسْلِمٍ فَلَوْ امْتَنَعَ عَنْ اِغْتِبَارِهِ لَأُنْسَدَ بَابُهُ أَطْلَقَ فِي بَعْضِنَا فَشَمِلَ الْأَسِيرَ، وَالتَّاجِرَ، وَالصَّبِيَّانَ لَكِنْ نَقْصِدُ الْكُفَّارَ بِالرَّمْيِ دُونَ الْمُسْلِمِينَ لِأَنَّهُ إِنْ تَعَدَّرَ التَّمْيِيزُ فَعَلًا فَقَدْ أَمَكَّنَ قَصْدًا، وَالطَّاعَةَ بِحَسَبِ الطَّاقَةِ، وَأَمَّا مَا أَصَابُوهُ مِنْهُمْ لَا دِيَّةَ عَلَيْهِمْ وَلَا كَفَّارَةَ، لِأَنَّ الْجِهَادَ فَرَضٌ، وَالْغَرَامَاتُ لَا تَقْتَرِنُ بِالْفُرُوضِ.

البحر الرائق: کتاب السیر، ج ۵ ص ۷۲، ط: دار الکتاب الإسلامی

② الهدایة: کتاب السیر، باب کیفیة القتال، ج ۲ ص ۵۲، ط: رحمانیہ

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مجاہدین اسلام کفار کی عورتوں کو، بچوں کو، اپاہج کو، اندھے کو اور شیخ فانی کو قتل نہیں کریں گے، کیونکہ مذکورہ اشخاص لڑائی نہیں کر سکتے اور جو مسلمانوں کے ساتھ لڑائی نہیں کرتے ان کا قتل مباح نہیں ہے، معلوم ہوا کہ اصل علت ”جنگ کرنا“ ہے، جو جنگ کے قابل نہیں یا جنگ کرتے نہیں ان کا قتل جائز نہیں۔ امام شافعی رحمہ اللہ کے ہاں علت ”کفر“ ہے اور ان سب میں کفر موجود ہے اس لئے قتل درست ہے۔ لیکن یاد رہے کہ اگر ان میں سے کوئی صاحب رائے ہو اور لڑائی میں اس سے مشورہ لیا جاتا ہو یا عورت اپنے علاقے کی سردار ہو اور اس کے حکم پر لوگوں کا کفار کے ساتھ دینے اور تعاون کرنے کا اندیشہ ہو تو اس صورت میں ان کا قتل مباح ہوگا۔ ❶

باب الغنائم وقسمتها

(۱۵۴) اَلْمَلِكُ لِلْغَنَائِمِ لَا يَثْبُتُ قَبْلَ الْاِحْزَازِ بِدَارِ الْاِسْلَامِ عِنْدَنَا. ❷

ترجمہ: ہمارے ہاں دارالاسلام میں احراز سے پہلے غنائم کے لئے ملکیت ثابت نہیں ہوتی۔
تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب تک مجاہدین حضرات کفار کے مال کو دارالاسلام لے جا کر محفوظ نہیں کریں گے اس وقت تک ملکیت ثابت نہیں ہوگی، جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ کے ہاں قبل الاحراز بھی ملکیت ثابت ہو جاتی ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مجاہدین کے درمیان مال غنیمت دار

❶ (قَوْلُهُ: وَقَتْلُ امْرَأَةٍ وَغَيْرِ مُكَلَّفٍ وَشَيْخٍ فَإِنْ وَاعَمَى وَمُقْعَدًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمْ ذَا رَأْيٍ فِي الْحَرْبِ أَوْ مَلِكًا) أَيْ نَهَيْنَا عَنْ قَتْلِ هَؤُلَاءِ، لِأَنَّ الْمُبِيحَ لِلْقَتْلِ عِنْدَنَا هُوَ الْحِرَابُ وَلَا يَتَحَقَّقُ مِنْهُمْ وَلِهَذَا لَا يُقْتَلُ يَابِسُ الشَّقِّ، وَالْمَقْطُوعُ الْيَمِينِ، وَالْمَقْطُوعُ يَدُهُ وَرِجْلُهُ مِنْ خِلَافِ، وَالرَّاهِبُ الَّذِي لَمْ يُقَاتِلْ وَأَهْلُ الْكِنَائِسِ الَّذِينَ لَا يُخَالِطُونَ النَّاسَ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ قَتْلِ الصَّبْيَانِ، وَالنِّسَاءِ وَحِينَ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةً مَقْتُولَةً قَالَتْ هَا مَا كَانَتْ هَذِهِ تُقَاتِلُ فَلَمْ تُقَاتِلْ.

البحر الرائق: كتاب السير، ج ۵ ص ۸۴، ط: دار الكتاب الإسلامي

❷ الهداية: كتاب السير، باب الغنائم وقسمتها، ج ۲ ص ۵۵۳، ط: رحمانیہ

حرب میں تقسیم نہیں کیا جائے گا جب تک کہ اس کو دارالاسلام منتقل نہ کر لیں، کیونکہ دارالاسلام کی طرف منتقلی سے پہلے مجاہدین کی ملکیت مال غنیمت پر ثابت نہیں ہوتی، اسی لئے مال غنیمت کو دارالحرب میں تقسیم نہیں کیا جائے گا۔ جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ کے ہاں دارالحرب میں مال غنیمت کی تقسیم صحیح ہے، وجہ وہی ضابطہ ہے کہ ہمارے یہاں مال غنیمت کو دارالاسلام میں لے جا کر محفوظ کرنے سے پہلے اس میں غازیوں کی ملکیت ثابت نہیں ہوتی جبکہ امام شافعی رحمہ اللہ کے یہاں قبل الاحراز بھی ملکیت ثابت ہو جاتی ہے۔ ❶

فصل فی کیفیة القسمة

(۱۵۵) اَلْمُعْتَبَرُ عِنْدَنَا حَالَةُ الْمُجَاوِزَةِ وَعِنْدَهُ حَالَةُ انْقِضَاءِ الْحَرْبِ. ❷

ترجمہ: ہمارے یہاں سرحد پار کرنے کی حالت کا اعتبار ہے اور امام شافعی کے ہاں جنگ ختم ہونے کی حالت کا اعتبار ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ غازی جس حالت میں دارالاسلام

❶ (وَقِسْمَةُ الْغَنِيمَةِ فِي دَارِهِمْ لَا لِلْيَدِاعِ) أَيُ حَرَمُ قِسْمَةُ الْغَنِيمَةِ فِي دَارِ الْحَرْبِ لِغَيْرِ الْيَدِاعِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ قِسْمَتُهَا فِي دَارِ الْحَرْبِ بَعْدَ اسْتِقْرَارِ الْهَزِيمَةِ وَهَذَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْمَلِكَ لَا يَثْبُتُ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ يَثْبُتُ وَيُتَنَى عَلَى هَذَا الْأَصْلِ مَسَائِلُ مِنْهَا إِذَا لَحِقَهُمْ مَدَدٌ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِالْأَدَارِ وَلَا يُشَارِ كُونُهُمْ عِنْدَهُ وَعِنْدَنَا يُشَارِ كُونُهُمْ وَمِنْهَا أَنَّ وَاحِدًا مِنَ الْعَانِمِينَ لَوْ وَطِئَ أُمَّةً مِنَ السَّبْيِ فَوَلَدَتْ فَأَعَادَهُ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ عِنْدَهُ وَصَارَتْ أُمٌّ وَلَدٍ لَهُ وَعِنْدَنَا لَا يَثْبُتُ لِفَقْدِ الْمَلِكِ وَيَجِبُ الْعُقْرُ وَتُقَسَّمُ الْأُمَّةُ وَالْوَلَدُ وَالْعُقْرُ بَيْنَ الْعَانِمِينَ وَمِنْهَا جَوَازُ بَيْعِهِ فَعِنْدَهُ يَجُوزُ وَعِنْدَنَا لَا وَمِنْهَا مَا إِذَا مَاتَ وَاحِدٌ قَبْلَ الْإِحْرَازِ بِالْأَدَارِ يُوْرَثُ نَصِيْبُهُ عِنْدَهُ وَعِنْدَنَا لَا يُوْرَثُ وَمِنْهَا مَا لَوْ أَتْلَفَ وَاحِدٌ مِنَ الْغُرَاةِ شَيْئًا مِنَ الْغَنِيمَةِ لَا يَضْمَنُ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ يَضْمَنُ وَمِنْهَا مَا لَوْ قَسَمَ الْإِمَامُ الْغَنِيمَةَ لَا عَنْ اجْتِهَادٍ وَلَا لِحَاجَةِ الْغُرَاةِ لَا يَصَحُّ عِنْدَنَا وَعِنْدَهُ يَصَحُّ.

تبیین الحقائق: کتاب السیر، باب الغنائم وقسمتها، ج ۳ ص ۲۵۱، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهدایة: کتاب السیر، باب العنائم، فصل فی کیفیة القسمة، ج ۲ ص ۵۶۰، ط: رحمانیہ

کی سرحد پار کر کے قتال کی نیت سے دارالحرب میں داخل ہوگا ہمارے یہاں اسی حساب سے وہ مستحق غنیمت ہوگا، چنانچہ اگر کوئی شخص گھوڑا لے کر جہاد کرنے کی غرض سے داخل ہوا لیکن پھر اس کا گھوڑا ہلاک ہو گیا تو اسے فارس کا حصہ ملے گا اور وہ مال غنیمت سے دو حصے پائے گا، اور اگر کوئی شخص پیدل دارالحرب میں داخل ہوا پھر اس نے گھوڑا خرید لیا تو وہ راجل یعنی پیدل چلنے والے کی طرح ایک حصہ پائے گا، جبکہ امام شافعی کے ہاں وہ پہلی صورت میں ایک حصہ اور دوسری صورت میں دو حصے پائے گا، ہمارے نزدیک اصل اعتبار سرحد پار کرنے کا ہے، اسی حالت سے کفر پر لرزہ طاری ہوتا ہے، بعد کی حالت تو دوام کی ہے، اور دوام کا اعتبار نہیں، وجود کا اعتبار ہے۔ جبکہ امام شافعی اور دیگر ائمہ کے ہاں قتال کی حالت کا اعتبار ہے کہ جس میں وہ دشمن سے لڑ رہا تھا اُس وقت اس کی کیا حالت تھی اُسے دیکھا جائے گا۔ ❶

(۱۵۶) الْغَنِيْمَةُ مَا أُخِذَ قَهْرًا وَعَلَبَةً لَا اخْتِلَاسًا وَسَرِقَةً. ❷

❶ (قولہ ومن دخل دار الحرب فارسا فنفق فرسه استحق سهم فارس) وسواء استعاره أو استأجره للقتال فحضر به فإنه يسهم له وإن غصبه وحضر به استحق سهمه من وجه محظور فيتصدق به وقوله فنفق أي مات يقال نفقت الدابة ومات الإنسان وتنبل البعير كله بمعنى هلك وسواء بقى فرسه معه حتى حصلت الغنيمة أو مات حين دخل به أو أخذه العدو أو كسر أو عرج قبل حصل الغنيمة أو بعدها فإنه يستحق سهم فارس.

وقال الشافعي إذا مات فرسه قبل القتال فهو راجل والأصل أن المعتبر عندنا حالة المجاوزة وعنده حالة الحرب، لأنه هو السبب وقلنا المجاوزة نوع قال، لأنه يلحقهم الخوف بها وإن دخل فارسا ثم باع فرسه أو رهنه أو آجره أو وهبه أو أعاره ففي ظاهر الرواية يبطل سهم الفرس ويأخذ سهم راجل لأن الإقدام على هذه التصرفات يدل على أنه لم يكن قصده بالمجاوزة القتال فارسا ولأن بيعه له رضا بإسقاط حقه وليس كذلك إذا نفق فرسه، لأنه لم يوجد منه رضا بإسقاط حقه.

الجوهرية النيرة: كتاب السير، بيع الغنائم قبل القسمة، ج ۲ ص ۲۶۸، ط: المطبعة الخيرية

❷ الهداية: كتاب السير، باب الغنائم، فصل في كيفية القسمة، ج ۲ ص ۵۶۳، ط: رحمانیہ

ترجمہ: غنیمت وہ مال ہے جو زبردستی اور غلبے کے ساتھ لیا گیا ہو نہ کہ اچک کر اور چوری سے لیا جائے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ غنیمت وہ مال ہوتا ہے جو مسلمان کفار سے زبردستی اور غلبے کے طور پر وصول کریں۔ چوری کر کے یا اچک کر حاصل کیا جانے والا مال، مالِ غنیمت نہیں کہلائے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر ایک یا دو آدمی دار الحرب میں امام کی اجازت کے بغیر داخل ہو کر لوٹ مار کریں اور کچھ مال حاصل کر لیں تو اس میں خمس نہیں نکالا جائے گا، کیونکہ انہوں نے یہ مال لوٹ مار کر کے لیا ہے، یہ مال غنیمت نہیں ہے۔ غنیمت وہ مال ہوتا ہے جو قہر، زور اور غلبے سے حاصل کیا جائے نہ کہ چوری اور اچکنے سے۔ چونکہ یہ لوٹ مار کا مال ہے اس لئے اس میں سے خمس نہیں نکالا جائے گا۔ ❶

باب العشر والخراج

(۱۵۷) اِنَّ وَضَعَ الْخَرَاجَ مِنْ شَرْطِهِ اَنْ يُقَرَّ اَهْلُهَا عَلٰى الْكُفْرِ. ❷

ترجمہ: خراج مقرر کرنے کی شرط یہ ہے کہ صاحبِ ارض کفر پر مقرر ہو۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جس زمین پر ٹیکس مقرر کیا جائے تو اس کے لئے شرط یہ ہے کہ مالکِ زمین کفر پر ڈٹا ہوا ہو، اگر ایسا نہ ہو تو پھر ٹیکس مقرر نہیں کیا جائے گا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ہر وہ زمین جو قہر اور عنوة فتح کی

❶ (وإذا دخل الواحد) من المسلمين (أو الاثنان إلى دار الحرب مغيرين بغیر إذن الإمام، فأخذوا شيئاً، لم يخمس)، لأنه مال مباح أخذ على غير وجه الغنيمة لأنها مأخوذة قهراً وغلبة، لا اختلاساً وسرقة، والخمس وظيفة الغنيمة، قيد بكونه بغیر إذن الإمام لأنه إذا كان بالإذن ففيه روايتان، والمشهور أنه يخمس، لأنه لما أذن لهم فقد التزم نصرتهن.

اللباب في شرح الكتاب: كتاب السير، ج ۴ ص ۱۳۴، ط: المكتبة العلمية

❷ الهداية: كتاب السير، باب العشر والخراج، ج ۲ ص ۵۷۷، ط: رحمانیہ

جائے، یا اس کے باشندوں سے صلح کی جائے اور وہ حالت کفر پر ہی ڈٹے ہوئے ہوں اسلام قبول نہ کریں، تو انہیں اسی زمین میں ٹھہرایا جائے گا اور ان سے خراج وصول کیا جائے گا، اس لئے کہ خراج میں عقوبت کا معنی ہے اور اس میں تغلیظ بھی ہے، اگرچہ پیداوار نہ ہو تب بھی ان پر خراج لازم ہے۔ برخلاف اس کے کہ وہاں کے باشندے مشرف بہ اسلام ہو جائیں یا وہ زمین طاقت و قوت کے بل بوتے پر فتح کر کے غازیوں میں تقسیم کر دی جائے تو وہ عشری زمین کہلائے گی، مسلمانوں کے حسب حال عشر ہے اور اس میں عبادت کا معنی موجود ہے، پھر عشر اخف اور آسان ہے کہ اس کا تعلق پیداوار سے ہے، اگر پیداوار نہ ہو تو عشر بھی لازم نہ ہوگا۔ ❶

باب الجزية

(۱۵۸) اَلْعُقُوبَاتُ إِذَا اجْتَمَعَتْ تَدَاخَلَتْ كَالْحُدُودِ. ❷

ترجمہ: جب عقوبات جمع ہو جائیں تو ان میں حدود کی طرح تداخل ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جب کئی سزائیں جمع ہو جائیں تو ان میں تداخل ہوگا یعنی ایک سزا جاری ہوگی جیسے حدود جب جمع ہو جائیں تو ان میں تداخل ہو کر ایک حد کا حکم ہوتا ہے۔ صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر خراجی زمین پر دو سال جمع ہو گئے یعنی پہلے سال کا جز یہ نہیں دیا تھا کہ دوسرا سال شروع ہو گیا تو اب ان میں تداخل ہوگا یعنی ایک ہی

❶ (وَكُلُّ أَرْضٍ أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا أَوْ فَتَحَتْ عَنْوَةً وَقَسَّمَتْ بَيْنَ الْغَانِمِينَ فَهِيَ عُشْرِيَّةٌ) لِأَنَّ وَضَعَ الْعُشْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ ابْتِدَاءٌ أَلْقِيَ بِهِ مِنَ الْخَرَاجِ لِمَا فِيهِ مِنْ مَعْنَى الْعِبَادَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّاهُ فِي الزَّكَاةِ، وَلِأَنَّهُ أَخْفٌ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالْخَارِجِ، فَإِنْ أَخْرَجْتَ الْأَرْضَ شَيْئًا وَجَبَ عُشْرُهُ وَإِلَّا فَلَا (وَمَا فَتَحَ عَنْوَةً وَأَقَرَّ أَهْلُهَا عَلَيْهَا أَوْ صَالَحَهُمْ فَهِيَ خَرَاجِيَّةٌ سِوَى مَكَّةَ شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى لِأَنَّ وَظِيفَةَ الْأَرْضِ فِي الْأَصْلِ الْخَرَاجُ، وَإِنَّمَا صَرَّنَا إِلَى الْعُشْرِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ تَخْفِيفًا عَلَيْهِ وَتَكْرِمَةً لَهُ وَفِيمَا عَدَا ذَلِكَ تَبْقَى خَرَاجِيَّةٌ، وَلِأَنَّ وَضَعَ الْخَرَاجِ عَلَى الْكَافِرِ ابْتِدَاءٌ أَلْقِيَ بِهِ، وَأَمَّا مَكَّةَ فَالِنَبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ خَصَّهَا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ حَيْثُ افْتَسَحَهَا عَنْوَةً تَرَكَهَا وَلَمْ يَضَعْ عَلَيْهَا الْخَرَاجَ.

الاختیار لتعلیل المختار: کتاب السیر، باب الخراج، ج ۲ ص ۱۴۳، ط: مطبعة المجلس القاهرة

❷ الهدایة: کتاب السیر، باب الجزية، ج ۲ ص ۵۸۱، ط: رحمانیہ

جز یہ لیا جائے گا، کیونکہ جز یہ لینا یہ ان کے کفر پر اڑے رہنے کی سزا ہے اور سزاؤں کا حکم یہ ہے کہ اگر یہ جمع ہو جائیں تو متداخل ہوتا ہے، جیسے حدود کا معاملہ ہے کہ اگر ایک شخص نے کئی لوگوں پر تہمت لگائی اور اس پر کئی حد قذف واجب ہوئیں تو صرف ایک ہی مرتبہ اُسے حد لگائی جائے گی اور حدود میں متداخل ہوگا، اسی طرح جز یہ سزا ہے جب کئی جز یہ جمع ہو جائیں گے تو ان میں متداخل ہوگا۔ ❶

باب أحكام المرتدین

(۱۵۹) إِنَّ مَلَكَ الْمُرْتَدِّ يَزُولُ عَنْ أَمْوَالِهِ بِرِدَّتِهِ عِنْدَهُ. ❷

ترجمہ: امام ابوحنیفہ کے نزدیک مرتد کی ملکیت اس کے اموال سے رِوَّت کی وجہ سے زائل ہو جاتی ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر کوئی شخص مرتد ہو جائے (العیاذ باللہ) تو امام صاحب کے نزدیک اس کے ارتداد کی وجہ سے ملکیت زائل ہو کر موقوف ہو جائے گی، اگر یہ شخص دوبارہ اسلام قبول کر لے تو اس کی ملکیت بحال ہو جائے گی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ مرتد جو کچھ فروخت کرے یا خریدے یا غلام آزاد کرے یا کوئی چیز ہبہ کرے تو اس کے یہ تمام تصرفات موقوف رہیں گے، اگر دوبارہ اسلام لے آیا تو تمام تصرف درست ہو جائیں گے یعنی نافذ ہوں گے ورنہ باطل ہوں گے، کیونکہ

❶ الْوَاجِبُ عَلَيْهِمْ بِطَرِيقِ الْعُقُوبَةِ وَالْعُقُوبَاتِ الَّتِي تَجِبُ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى إِذَا اجْتَمَعَتْ تَدَاخَلَتْ كَالْحُدُودِ وَفِي حَقِّنَا خَلَفَ عَنْ التُّصَرُّعِ وَهَذَا الْمَعْنَى يَتِمُّ بِاسْتِيفَاءِ جِزْيَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُ فَلَا حَاجَةَ إِلَى اسْتِيفَاءِ مَا مَضَى وَلَئِنْ الْمَقْصُودُ لَيْسَ هُوَ الْمَالُ بَلِ الْمَقْصُودُ اسْتِذْلَالُ الْكَافِرِ وَاسْتِصْغَارُهُ لِأَنَّ إِصْرَارَهُ عَلَى الشُّرْكِ فِي ذَارِ التَّوْحِيدِ جُنَايَةٌ فَلَا يَنْفَكُ عَنْ صَغَارٍ يَجْرِي عَلَيْهِ وَهَذَا الْمَقْصُودُ يَحْصُلُ بِاسْتِيفَاءِ جِزْيَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَوْ أَخَذْنَاهُ بِالْمَوَانِيدِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ إِلَّا لِمَقْصُودِ الْمَالِ وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الْمَالَ غَيْرُ مَقْصُودٍ وَلِهَذَا لَا يَبْقَى بَعْدَ مَوْتِهِ وَإِسْلَامِهِ.

المبسوط للسرخسي: كتاب السير، باب في توظيف الخراج، ج ۱۰ ص ۸۲، ط: دار المعرفة

❷ الهداية: كتاب السير، باب أحكام المرتدین، ج ۲ ص ۵۸۵، ط: رحمانیہ

① (ويزول ملك المرتد عن أمواله برده) لزوال عصمة دمه، فكذا عصمة ماله. قال جمال الإسلام: وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يزول، والصحيح قول الإمام، وعليه مشى الإمام البرهاني، والنسفي، وغيرهما، تصحيح. وإنما يزول ملكه عند أبي حنيفة (زوالا مراعى) أى موقوفا إلى أن يتبين حاله، لأن حناله متردد بين أن يسلم فيعود إلى العصمة. وبين أن يثبت على رده فيقتل (فإن أسلم عادت) حرمة أمواله (على حالها) السابق، وصار كأنه لم يرتد (وإن مات، أو قتل على رده) أو لحق بدار الحرب وحكم بلحاظه (انتقل ما كان اكتسبه فى حال إسلامه إلى ورثته المسلمين) ، لوجوده قبل الردة، فيستند الإرث إلى آخر جزء من أجزاء إسلامه، لأن رده بمنزلة موته، فيكون توريث المسلم من المسلم (وكان ما اكتسبه فى حال رده فيثا) للمسلمين، فيوضع فى بيت المال، لأن كسبه حال رده كسب مباح الدم ليس فيه حق لأحد، فكان فيثا كمال الخربي.

کتاب اللقیط

(۱۶۰) إِنَّ الْحُكْمَ لِلْغَالِبِ ①

ترجمہ: غالب پر حکم لگتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ حکم کا دار و مدار غالب پر ہوتا ہے، کیونکہ مغلوب معدوم کے حکم میں ہوتا ہے اس لئے حکم کا دار و مدار غالب و اکثریت پر ہوگا۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ لقیط بچہ پر حریت یعنی آزادی کا حکم لگایا جائے گا، کیونکہ لقیط میں حریت غالب ہے اور حکم غالب پر لگتا ہے، اس لئے کہ بنو آدم حرا اصل ہیں، ہمارے ماں باپ حضرت آدم و حواء علیہما السلام آزاد تھے، دارالاسلام آزاد لوگوں کا ملک ہوتا ہے اور وہاں کے اکثر باشندے آزاد ہوتے ہیں، لہذا ان کے تابع ہو کر لقیط بھی آزاد ہوگا، اس لئے کہ اعتبار غالب کا ہے۔ ②

(۱۶۱) الْخَرَجُ بِالْضَّمَانِ ③

ترجمہ: جوتفع لیتا ہے وہی ضمان بھی ادا کرتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ خراج یعنی ضمان فائدے کی وجہ سے آتا ہے یعنی جو نفع حاصل کرتا ہے تاوان بھی اسی پر آتا ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ لقیط کا خرچہ بیت المال پر ہوگا،

① الہدایۃ: کتاب اللقیط، ج ۲ ص ۵۹۴، ط: رحمانیہ

② وَهُوَ الْمَذْهَبُ أَنَّهُ حُرٌّ مُسْلِمٌ إِمَّا بِاعْتِبَارِ الدَّارِ لِأَنَّ الدَّارَ حُرِّيَّةٌ، وَإِسْلَامُ فَمَنْ كَانَ فِيهَا فَهُوَ حُرٌّ مُسْلِمٌ بِاعْتِبَارِ الظَّاهِرِ أَوْ بِاعْتِبَارِ الْغَلْبَةِ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِيمَنْ يَسْكُنُ دَارَ الْإِسْلَامِ الْأَحْرَارُ الْمُسْلِمُونَ، وَالْحُكْمُ لِلْغَالِبِ أَوْ بِاعْتِبَارِ الْأَصْلِ فَالنَّاسُ أَوْلَادُ آدَمَ، وَحَوَاءَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، وَكَانَا حُرَّيْنِ فَلِهَذَا كَانَ اللَّقِيطُ حُرًّا.

المبسوط للسرخسی: کتاب اللقیط، ج ۱ ص ۲۱۰، ط: دار المعرفۃ

③ الہدایۃ: کتاب اللقیط، ج ۲ ص ۵۹۵، ط: رحمانیہ

کیونکہ اس کی وراثت بیت المال میں جمع ہوگی، خراج ضمان کے سبب ہوتا ہے، لہذا جب لقیط کا مال اور وراثت بیت المال کے لئے ہے تو اس کا نان نفقہ بھی بیت المال سے ہوگا۔ اس لئے کہ ”الغرم بالغنم“ کا ضابطہ مشہور ہے، یہی وجہ ہے کہ لقیط کی جنایت کا ضمان بھی بیت المال پر آتا ہے۔ خلاصہ یہ ہوا کہ لقیط اگر مال چھوڑ کر مرتا تو اس کی میراث بیت المال کو ملتی، تو جب نفع بیت المال لے گا تو تاوان بصورت نان نفقہ اور جنایت میں وہ بھی بیت المال دے گا۔ ❶

کتاب المفقود

(۱۶۲) اِنْ اِسْتَصْحَابَ الْحَالِ لَا يَصْلُحُ حُجَّةً فِي الْاِسْتِحْقَاقِ. ❷

ترجمہ: استصحاب حال استحقاق کے لئے حجت نہیں بن سکتا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ ہمارے ہاں استصحاب حال حجتِ دافعہ ہے نہ کہ حجتِ لازمہ، یعنی استصحاب حال کی وجہ سے ضرر کو تو دور کیا جائے گا لیکن کسی پر کوئی چیز لازم نہیں کی جائے گی۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر مفقود کا کوئی وارث اس کے مفقود ہونے کی حالت میں مرجائے تو یہ مفقود کسی کا وارث نہیں بنے گا، کیونکہ اس وقت میں مفقود کو زندہ شمار کرنا استصحاب حال کی وجہ سے ہے، اور استصحاب حال استحقاق میں حجت بننے کی صلاحیت نہیں رکھتا۔ استصحاب حال ہمارے یہاں دفع کے لئے حجت بن سکتا ہے لیکن استحقاق کے لئے حجت نہیں بن سکتا، اس لئے ہم نے کہا کہ مفقود کی موت کے حکم سے پہلے مرنے والے اس کے ورثہ کا حق

❶ (وَنَفَقَتُهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ) رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَلَأنَّهُ عَاجِزٌ مُّحْتَاجٌ لَا مَالَ لَهُ وَلَا قَرِيبَ وَمَالُ بَيْتِ الْمَالِ مُعَدٌّ لِلصَّرْفِ إِلَى مِثْلِهِ فَصَارَ كَالْمَقْعَدِ الَّذِي لَا مَالَ لَهُ وَلَا قَرِيبَ وَلَأنَّ مِيرَاثَهُ لِبَيْتِ الْمَالِ فَجَبَّ نَفَقَتُهُ مِنْهُ لِأَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّمَانِ وَلِهَذَا كَانَتْ جِنَايَتُهُ فِيهِ.

تبیین الحقائق: کتاب اللقیط، ج ۳ ص ۲۹۷، ط: المطبعة الكبرى الأميرية

❷ الهدایة: کتاب المفقود، ج ۲ ص ۶۰۴، ط: رحمانیہ

اس کی میراث سے دفع کر دیا اور ان لوگوں کی میراث سے اس کا استحقاق ختم کر دیا۔ ❶

نوٹ: استصحابِ حال کے متعلق تفصیلی مباحث کے لئے راقم کی تالیف ”فقہ اسلامی کے ذیلی مآخذ“ کا مطالعہ کریں۔

کتاب الشَّرْکَة

(۱۶۳) اَلْوَكِيلُ هُوَ الْاَصْلُ فِي الْحُقُوقِ. ❷

ترجمہ: حقوق کے مطالبہ میں وکیل اصل ہوتا ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ بیع و شراء اور دیگر تصرفات میں اصل وکیل ہوتا ہے اور تمام حقوق اُسی کی طرف لوٹتے ہیں، اسی کی ذمہ داری ہے بیع میں بیع وصول کرنا اور ثمن کا مطالبہ بھی اسی سے کیا جاتا ہے۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتا رہے ہیں کہ عقد شرکت میں شریکین میں سے جو شریک بھی کوئی چیز خریدے گا تو بائع ثمن کا مطالبہ اسی سے کرے گا نہ کہ دوسرے شریک سے، کیونکہ یہ شراء کا وکیل ہے اور وکالت میں اصل یہ ہے کہ حقوق وکیل کی طرف لوٹیں، پھر یہ وکیل اپنے مؤکل سے ثمن کا مطالبہ کرے گا۔ ❸

❶ (لا يصلح حجة في الاستحقاق) واستصحاب الحال عبارة عن بقاء ما كان على ما كان لعدم الدليل المزبل فيصلح الاستصحاب عندنا حجة للدفع لا للاستحقاق. فلهذا اعتبر المقصود حياً في مال غيره حتى لا يرث من المفقود في حال فقده، ولا يرث المفقود عن أحد بل يوقف نصيبه من حال مورثه، فإذا مضت المدة أو علم موته يرد الموقوف لأجله إلى وارث مورثه الذي ورث من ماله.

البنایة: کتاب المفقود، ج ۷ ص ۳۶۷، ط: دار الکتب العلمیة

❷ الهدایة: کتاب الشَّرْکَة، ج ۲ ص ۶۱۰، ط: رحمانیہ

❸ (قوله: وما اشتراه كل واحد منهما للشركة طوالب بضمنه دون الآخر) لما بينا أنها تتضمن الوكالة دون الكفالة، والوكيل هو الأصل في الحقوق.

الجوهرة النيرة: کتاب الشَّرْکَة، شركة العنان، ج ۱ ص ۲۸۸، ط: المطبعة الخيرية

(۱۶۴) اَلْقَوْلُ لِّلْمُنْكَرِ مَعَ يَمِيْنِهِ. ①

ترجمہ: منکر کا قول قسم کے ساتھ معتبر ہوگا۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر مدعی اور مدعی علیہ کا اختلاف ہو جائے تو اگر مدعی کے پاس گواہ نہ ہوں تو منکر کا قول مع الیمین معتبر ہوگا، اس کی اصل یہ حدیث ہے:

اَلْبَيِّنَةُ عَلَى الْمُدَّعِي وَالْيَمِيْنُ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ. ②

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر شریکین میں سے ایک دوسرے سے کہے کہ مجھے پتہ نہیں ہے کہ آپ نے فلاں چیز خریدی ہے جبکہ دوسرا کہتا ہے کہ میں نے خریدی ہے، تو اس میں مشتری دوسرے پر لزوم مال کا دعویٰ کرتا ہے اور دوسرا اس کا انکار کرتا ہے اور اصول ہے کہ منکر کا قول مع الیمین معتبر ہوتا ہے، لہذا مذکورہ صورت میں بھی منکر کا قول قسم کے ساتھ معتبر ہوگا۔ ③

(۱۶۵) اَلشَّرْكَةُ فِي الرَّبْحِ مُسْتَنْدَةٌ اِلَى الْعَقْدِ دُونَ الْمَالِ عِنْدَنَا. ④

ترجمہ: ہمارے نزدیک نفع میں شرکت عقد کی طرف منسوب ہے نہ کہ مال کی طرف۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ احناف کے نزدیک شرکت فی الربح کا دار و مدار عقد پر ہے، یعنی متعاقدين کے درمیان شرکت نفع کا تعلق عقد سے ہے مال سے نہیں ہے، جبکہ امام شافعی اور امام زفر رحمہما اللہ کے نزدیک شرکت فی الربح کا دار و مدار مال پر ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ احناف کے نزدیک شرکت صنائع میں مال مخلوط کے بغیر بھی عقد شرکت درست اور جائز ہے لیکن امام زفر و امام شافعی رحمہما اللہ کے نزدیک

① الہدایۃ: کتاب الشریکۃ، ج ۲ ص ۶۱۰، ط: رحمانیہ

② سنن الترمذی: أبواب الأحکام، باب ما جاء أن البینۃ علی المدعی إلخ، رقم الحدیث: ۱۳۴۱

③ (قولہ: ثم یرجع علی شریکہ بحصتہ منہ) یعنی إن أدى من مال نفسه أما إذا نقد من مال الشریکۃ لا یرجع کذا فی المستصفی فإن کان لا يعرف أنه أدى من مال نفسه إلا بقوله فعلیہ البینۃ، لأنه يدعی وجوب المال فی ذمۃ الآخر وهو منکر فیکون القول قول المنکر مع یمینہ.

الجوہرۃ النیرۃ: کتاب الشریکۃ، شریکۃ العنان، ج ۱ ص ۲۸۸، ط: المطبعۃ الخیریۃ

④ الہدایۃ: کتاب الشریکۃ، ج ۲ ص ۶۱۲، ط: رحمانیہ

بدون خلط شرکت جائز نہیں ہے۔ ہمارے یہاں شرکت نفع کا تعلق عقد سے ہے مال سے نہیں ہے، کیونکہ اس عقد کا نام ہی شرکت ہے۔ دوسری بات یہ ہے کہ دراہم و دنانیر عقود میں متعین کرنے سے متعین نہیں ہوتے، لہذا ان سے تجارت کر کے حاصل ہونے والا نفع عقد سے متعلق ہوگا مال سے نہیں۔ نیز عقد شرکت میں بدون مال ملائے بذریعہ تصرف دونوں فریق کی شرکت درست ہے، لہذا نفع میں بھی دونوں کی شرکت صحیح ہوگی۔ معلوم ہوا کہ نفع میں شرکت کا اصل اعتبار عقد کا ہے مال کا نہیں۔ ❶

فصل فی الشركة

(۱۶۶) اَلتَّوَكُّلُ فِي اخِذِ الْمَالِ الْمُبَاحِ بَاطِلٌ. ❷

ترجمہ: مباح مال لینے کے لئے وکیل بنانا باطل ہے۔

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ جو چیز مباح ہو یعنی ہر ایک کے لئے اس کا وصول کرنا جائز ہو تو اس کی وصولی کے لئے کسی دوسرے کو وکیل بنانا درست نہیں، کیونکہ اس میں وکالت کا کوئی فائدہ نہیں ہے۔

صاحب ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ ایندھن جمع کرنے اور شکار وغیرہ کرنے میں شرکت جائز نہیں ہے، یعنی ایسا نہیں ہو سکتا کہ ایک شخص ایندھن جمع کرے یا شکار کرے اور کوئی دوسرا محض شرکت زبانی کی بنا پر اس میں شریک ہو بلکہ ایندھن صرف جمع کرنے والے کا ہوگا اور شکار صرف شکاری کا ہوگا۔ ہر مباح چیز کو لینے اور اٹھانے کا یہی حکم ہے، کیونکہ

❶ (قَوْلُهُ وَعَدَمُ الْخَلْطِ) أَيْ تَصَحُّحُ وَإِنْ لَمْ يَخْلُطَا الْمَالَيْنِ، لِأَنَّ الشَّرِكَةَ فِي الرَّبْحِ مُسْتَنْدَةً إِلَى الْعَقْدِ دُونَ الْمَالِ، لِأَنَّ الْعَقْدَ يُسَمَّى شَرِكَةً وَلَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ مَعْنَى هَذَا الْإِسْمِ فِيهِ فَلَمْ يَكُنِ الْخَلْطُ شَرْطًا، وَلِأَنَّ الدَّرَاهِمَ وَالْدَّنَانِيرَ لَا يَتَعَيَّنَانِ فَلَا يُسْتَفَادُ الرَّبْحُ بِرَأْسِ الْمَالِ وَإِنَّمَا يُسْتَفَادُ بِالتَّصَرُّفِ، لِأَنَّهُ فِي النِّصْفِ أَصِيلٌ وَفِي النِّصْفِ وَكَيْلٌ، وَإِذَا تَحَقَّقَتِ الشَّرِكَةُ فِي التَّصَرُّفِ بِدُونِ الْخَلْطِ تَحَقَّقَتْ فِي الْمُسْتَفَادِ بِهِ وَهُوَ الرَّبْحُ بِدُونِهِ وَصَارَتْ كَالْمُضَارَبَةِ.

البحر الرائق: کتاب الشركة، شركة العنان، ج ۵ ص ۱۹۱، ط: دار الكتاب الإسلامی

❷ الهدایة: کتاب الشركة، فصل فی الشركة الفاسدة، ج ۲ ص ۶۱۳، ط: رحمانیہ

(١٦٤) الْوَكَاةُ تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ. ٢

تشریح: مذکورہ اصول کا مطلب یہ ہے کہ اگر وکیل مر جائے تو وکالت وکیل کی موت کی وجہ سے باطل ہو جائے گی، کیونکہ مردے میں وکالت کی صلاحیت نہیں ہے اور نہ اب وکالت کا کوئی فائدہ ہے کیونکہ اب وکیل تو کوئی کام سرانجام نہیں دے سکتا۔

صاحبِ ہدایہ مذکورہ اصول ذکر کر کے یہ بتلا رہے ہیں کہ اگر دو شریکوں میں سے ایک مرجائے یا مرتد ہو کر دار الحرب چلا جائے اور قاضی اس کے دار الحرب جانے کا فیصلہ کر دے تو شرکت باطل ہو جائے گی، کیونکہ شرکت وکالت کو متضمن ہوتی ہے اور وکالت موت کی وجہ سے باطل ہوتی ہے، اور جب وکالت باطل ہو گئی تو اس وکالت کو جو چیز متضمن ہے وہ بھی باطل ہوگی، لہذا شرکت بھی باطل ہو جائے گی۔ (۳)

① (قوله: ولا تجوز الشركة في الاحتطاب والاصطياد والاحتشاش) لأن الشركة متضمنة معنى الوكالة والتوكيل في أخذ المباح باطل لأن أمر الموكل به غير صحيح، والوكيل يملكه بدون أمره فلا يصلح نائباً عنه، ولأن كل واحد منهما يملك ما أخذه بالأخذ فلا يكون لصاحبه عليه سبيل.

الجوهرة النيرة: كتاب الشركة، شركة الوجوه، ج ١ ص ٢٩٠، ط: المطبعة الخيرية

٢ الهداية: كتاب الشركة، فصل في الشركة الفاسدة، ج ٢ ص ١٥٦، ط: رحمانية

٢٠ (قَوْلُهُ وَتَبْطُلُ الشَّرِكَةُ بِمَوْتِ أَحَدِهِمَا، وَلَوْ حُكْمًا) لِأَنَّهَا تَتَضَمَّنُ الْوَكَالَهَ وَلَا بُدَّ مِنْهَا لِتَحَقُّقِ الشَّرِكَةِ عَلَى مَا مَرَّ وَالْوَكَالَهَ تَبْطُلُ بِالْمَوْتِ، وَالْمَوْتُ الْحُكْمِيُّ الْإِلْتِحَاقُ بِدَارِ الْحَرْبِ مُرْتَدًّا إِذَا قَضَى الْقَاضِي بِهِ، لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمَوْتِ.

البحر الرائق: كتاب الشركة، فصل في الشركة الفاسدة، ج ٥ ص ١٩٩، ط: دار الكتاب الإسلامي

مؤلف کی کاوشوں پر ایک طائرانہ نظر



Designed & Printed By: Sanaq Urdu Bazar Karachi. 0321-2037721

ادارۃ المعارف کراچی (صاحب جامعہ دارالعلوم کراچی، کوئٹہ، اسلام آباد، کراچی)
021-35123161, 021-35032020, 0300-2831980
مولانا محمد ظہور صاحب (جامعہ سراج الاسلام، پارہوٹی، مردان)
0334-8414660, 0313-1991422



مولانا محمد نعمان صاحب کے علمی و تحقیقی بیانات و دروس کے لئے اس ویس ایپ نمبر پر رابطہ کریں: 03112645500